وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 لونيسي علي

كلية:الحقوق والعلوم السياسية

قسم: الـــقانون الخـــاص

ميدان الحقوق

محاضرات في منهجية إعداد مذكرة

لفائدة طلبة السنة الثانية ماستر تخصص: **قانون الأعمال**

السداسي الثالث

من إعداد الأستاذ: يحيى حاجي

السنة الجامعية: 2023/2022

مقـــــــدمة:

الحمد لله رب العلمين حمدا يوافي نعمه، والصلاة والسلام على من بعثه رحمة للعالمين هاديا ونصيرا وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين أمّا بعد:

هذه محاضرات في منهجية إعداد مذكرة لفائدة طلبة السنة الثانية ما ستر تخصص: قانون الأعمال؛ لعلّها تكون لهم مرجعا مساعدا على إنجاز مذكراتهم العلمية، ثمّ ليتزودوا من الجانب المعرفي حول كيفية إعداد البحوث العلمية.

وقد توخيت أثناء إعداد هذه المباحث التي ضمنتها في محتوى هذه المطبوعة أن تكون مبسطة وشاملة، بحيث يمكن للطالب الباحث المقبل على التخرج أن يستفيد منها، لأنّ منهجية إعداد بحث علمي تعتمد على أسس متوافقة؛ وإن تغيرت في طريقة التناول بالنسبة لمستويات الحقل الجامعي.

لذلك حاولت التركيز على مراحل إعداد البحث العلمي، بدءا بمرحة اختيار الموضوع إلى الصورة النهائية التي يكون عليها البحث، مبينا في ذلك كيفية التعامل مع اقتباس المادة العلمية المتعلقة بالبحث من مظانِّه، وكيفية عزو هذه المادة إلى أصحابها؛ لأنّ الأمانة العلمية تقتضي ذلك.

وبينت أيضا الحاجة الملحة إلى الالتزام بالمناهج المستخدمة عادة في إعداد مذكرات الماستر، لأن استخدام المنهج العلمي لا يعني الحديث عنه باحتشام في عناصر المقدمة، وإنما يجب الإلمام بكيفية استخدامه وما يقتضيه أثناء الدراسة؛ فالبحوث تختلف وقد لا يكون لها ارتباط بالبحث الأكاديمي الجامعي، فقد تكون هناك أبحاث حرة تستدعي استخدام منهج معين.

ثمّ بينت أيضا كيفية استخدام الأدوات والوسائل التي تساعد بدقة في الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالبحوث الجامعية؛ كالمصادر والمراجع بمختلف أنواعها، ومنها ما يتصل بالبحوث الميدانية التي تملي على الباحث نمط معين في عرض المادة العلمية.

ووجهت الطلبة الباحثين في ثنايا هذا الكتاب أيضا إلى ضرورة التدريب على الالتزام بقواعد اللغة العربية، من حيث دقة الصياغة وجودة التعبير، وجمال الإنشاء، حتى ينجذب القارئ ويستمتع بقراءة ما كتب في المذكرة، وكذا التنبيه على الالتزام بالقواعد الإملائية؛ حتى لا تنقص من عمل الطالب، كعلامات الوقف، وقواعد كتابة همزة الوصل وهمزة القطع، ونظام الترقيم.

وأيضا إرشاد الطلبة الباحثين المقبلين على التخرج، إلى ضرورة الالتزام بالمنهجية العلمية الصحيحة في إعداد المذكرات على مختلف أنواعها، لذا ضمّنت هذه المطبوعة ستة مباحث، حاولت من خلالها التطرق إلى أهم الجوانب الأساسية في المنهجية العلمية في إعداد مذكرة، ففي المبحث الأول بيّنت: مراحل إعداد مذكرة، وفي المبحث الثاني بينت بعض المناهج التي يحتاجها الطالب في بحثه خاصة البحوث القانونية، وفي المبحث الثالث بينت أيضا: جمع المصادر وقراءتها ووضع خطة البحث "، أمّا المبحث الرابع فقد خصصته لبيان: صياغة المادة العلمية المتعلقة بالبحث، وفي المبحث الخامس تناولت: منهجية توثيق المصادر والمراجع في الهامش وفي المبحث السادس تناولت: الإشراف على المذكرة ، ثمّ ختمت هذه المباحث بقائمة المراجع التي اعتمدت عليها في إعداد هذه المحاضرات، وكذا قائمة المحتويات التي احتوت عليها. ولا أدعي أني أحطت بجميع الجوانب التي تتطلبها منهجية إعداد مذكرة ، ولكن هذا ما تيسر جمعه في هذه المطبوعة، ومن أراد زيادة، أو لم يجد ما يبحث عنه بين ثناياها، فحتما المؤلفات في هذا الميدان كثيرة متوفرة، ولله الحمد والمنة.

المبحث الأول

البداية في إعداد المذكرة

(اختيار الموضوع، ووضع العنوان، وصياغة الإشكالية)

المطلب الأول: اختيار الموضوع ووضع عنوان المذكرة

المذكرة التي يقدمها الطالب لنيل شهادة الماستر؛ ما هي إلا إتمام لما يتطلبه الحصول على هذه الدرجة بعد المرحلة النظرية، التي تتم في شكل دروس لما يؤخذه خلال السداسيات المقررة للدراسة، وعليه فاختيار الموضوع يفترض أن يكون الطالب على درجة كبيرة من فهم وإدراك محترزاته، والأفكار التي تتصل به وما يدور حوله من كليات تدخل ضمنها جزئيات تكون عارضة في الدراسة. وعليه نتناول هذا المطلب ضمن الآتي:

الفرع الأول: اختيار الموضوع

البحوث العلمية بصفة عامة تنطلق من هذه الخطوة؛ وهي المرحلة الأولى في اختيار موضوع المذكرة؛ إذا لم يكن مختارا من القسم الذي ينتمي إليه الطالب، أو الأستاذ المشرف؛ والذي يبدو في البداية شاقا على الطالب، إلا أن هذه الخطوة تُعَدُّ إشارة البدء في العمل في حقيقة الأمر، وعلى الطالب أن لا يتسرع في اختيار موضوع بحثه؛ وعليه أن يعتمد على مهاراته العلمية؛ فإذا أحسن اختيار الموضوع، ووُفق في تقصي ما يرتبط به من إشكالية بحثية تناسبه في إطار المنهج العلمي الملائم ضمن منهجية محكمة، وهذا لا يعني بداية نجاحه في مشروعه وإصابة القيمة العلمية والعملية للموضوع الذي بين يديه للدراسة.

أمّا الطالب الذي يتعثر في اختيار الموضوع من البداية لسبب أو لآخر، فإن هذا يحمل دلالة على بداية التخبط في البحث، وقد يصعب عليه مواصلة البحث، مما يستدعي تركه بالجملة.

وإذا كان الطلبة ليسوا على قدم المساواة من حيث سعة المعارف العلمية والمعطيات النظرية؛ فإن الطالب الذي يصعب عليه اختيار موضوع البحث، قد يُفرض عليه البحث في موضوع معين، وربما لا يستطيع مواصلة البحث فيه، أو يتناوله بصعوبة؛ لأن اختيار موضوع البحث إذا كان ذاتيا من طرف الطالب؛ فهذا يعني أنه مدرك تماما لإشكاليته، ولديه تصور مسبق

عن جزئياته، نتيجة القاعدة المعرفية الواسعة التي اكتسبها من القراءة والإطلاع؛ لأنّ الإطلاع الواسع يفتح له آفاق التفكير والتأمل.[1]

وكثيرا ما يلجأ بعض الطلبة إلى أساتذة الجامعات، أو من سبقهم في البحوث لتحديد موضوع البحث، وهذا غير مستحسن في الغالب؛ إلا إذا كان على سبيل المساعدة، فقد تُقترح لطلبة الماستر على مختلف تخصصاتهم موضوعات لا تتناسب مع رغباتهم و ميولاتهم الشخصية، أو تكون مواضيع واسعة متشعبة لا تتناسب مع وقت البحث الممنوح لهم، وبالتالي يجد الطالب نفسه مقيدا خلال فترة زمنية لا يستكمل فيها عمله البحثي، وفي هذه الحال يتعثر دون استكماله، وقد لا يعطي للبحث حقه من الدراسة، لهذا ما ينصح به الطالب في الدراسة الجامعية، خاصة البحوث الأكاديمية كالماستر مثلا، يجب أن يكون اختيار الموضوع من مبادرة الطالب نفسه، ومن خلال قراءته الواسعة ومطالعاته، أو الاطلاع على ما كتبه مَن سبقوه في مجال بحثه، وأيضا مكتسباته المعرفية، فلا شك أن هذا يؤهله لاختيار موضوع بحثه.

بيدا أن هذا الأمر لا يتأتى للطالب إلا إذا كان على إطلاع واسع في ميدان تخصصه، فحينئذ تنشأ عنده رغبة صادقة في البحث، ويعرف كيف يختار موضوعه، بناء على معارفه ومكتسباته التي اكتسبها من قراءاته، وخبرته العملية في مجال تخصصه.

وما أنصح به طلبتنا الأعزاء البدء في اختيار موضوع المذكرة قبل نهاية الدراسة النظرية؛ لأنّ هذه الفترة تعطي للطالب مؤشرا لميوله ورغبته العلمية، وتشد انتباهه إلى موضوع معين؛ قد يرى الطالب نفسه أنّ هذا الموضوع جدير بالدراسة وبالتالي يركز كل اهتماماته حوله.

واختيار الموضوع ينبغي أن يتم على ضوء عدة عوامل يجب على الباحث مراعاتها عند اختيار موضوع بحثه، ومنها:

أولا- العوامل المتعلّقة بالطالب الباحث:

يجب أن يتوفر لدى الطالب الباحث العوامل التي تجعله يميل لاختيار عنوان بحثه بنفسه ومنها:

1- الرغبة الذاتية: وهي مؤشر يشد ميول الباحث للدراسة في الموضوع بإخلاص وتفاني، مما يولد لديه الارتباط النفسي والعاطفي بينه وبين موضوعه؛ فينشأ عنده الإخلاص المطلق والتضحية

---

(1)- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1986م، ص27.

الكاملة للبحث.[1] وتظهر آثاره على شخصية الباحث، فيكون البحث أكثر متعة، والكتابة تكون فيه بمستوى أفضل؛ فيتحمس لإنهائه في أحسن شكل وأسلوب.[2]

وانعدام الرغبة تجعل الطالب عرضة للملل والإرهاق، فيعجز عن مواصلة البحث في موضوعه، ويؤثر سلبا على مردوده العلمي؛ بسبب السآمة والملل، وتظهر آثاره في السير في انجازه ببطء أو إهماله كليةً.

وما أنصح به الطلبة الأعزاء المثابرة على حضور المحاضرات، وأن يكونوا على صلة وثيقة بالأستاذ المتخصص في مجال البحث الذي يقدمونه للدراسة، ومحاورته ومناقشته، للتوصل في النهاية إلى معرفة الموضوع الجدير بالدراسة والبحث.

وإذا وجد الطالب في نفسه رغبة وميلا للبحث في موضوع ما؛ فعليه أن ينظر جيدا، في مدى الجهد الذي يقدمه في البحث فيه، ومدى استطاعته وقدرته في القيام بهذا العمل؛ فإن وجد في ذلك طموحا أقدم على الموضوع الذي اختاره، وإن وجد تثاقلا وتراجعا عليه أن ينظر في موضوع آخر.

وما يُنصح به أن يترك الطالب ليختار موضوعه بنفسه، بناء على رغبته، خاصة في أبحاث التخرج- كالماستر مثلا-، ويقتصر دور الأساتذة المشرفين في مؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي على المساعدة فقط في اختيار عنوان الموضوع.

والأستاذ المشرف في هذه الخطوة يعتبر حجر الزاوية؛ لأنه يستطيع أن يحدد مدى قدرة الطالب واستعداده للبحث في الموضوع، وكذا القيمة العلمية للموضوع، وأيضا مدى وفرة المادة العلمية المتعلقة بجزئيات البحث في مختلف المصادر والمراجع.

ويمكن للطالب أن يأخذ رأي بعض أعضاء هيئة التدريس من الأساتذة المتخصصين -غير الأستاذ المشرف-، لأن هذا يعطي للطالب تصورات عدة بخصوص بحثه، ويتمكن بعد ذلك من ضبط جزئيات موضوعه، ويزداد يقينا وثقة فيما وضعه من إشكاليات حول موضوعه.

---

(1)-عوابدي،عمار: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(د،ط)، (د، ت)، ص38.

(2)-عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1986م، ص30.

2- الإنصاف والموضوعية والأمانة العلمية[1]:

يجب على الباحث أن يكون منصفا لغيره، متجردا من الهوى الذاتي، و من النزعات التي تسيطر على النفس، متصفا بكل المعاني التي أساسها العدل والموضوعية. أمينا في نقل آراء غيره بكل تواضع، فلا ينسب عمل غيره له، ولا يبخس أشياء الآخرين ولا يشهر بهم ولا يقلب الحقائق؛ لأن هذه صفات غير الأمناء، وليست من الأمانة العلمية في شيء، وينبغي أن يكون هدف الباحث خلال عمله؛ "البحث عن الحقيقة، فإذا ظفر بها أعلنها، سواء توافقت مع ميولاته ورغباته الشخصية، أو لم تتفق."[2]

3- مراعاة القدرات الشخصية:

أ-القدرات العقلية:على الباحث أن يختار الموضوع الذي يتناسب مع قدراته العقلية،لأن القدرات العقلية تتصل اتصالا وثيقا بمدى قدرته على التحليل والتفسير والنقد والترجيح، وإعمال الحجج والبراهين،خاصة وأنّ المواضيع العلمية مرتبطة ببعضها البعض، فقد يلجأ الباحث إلى غير تخصصه مما يساعده في بحثه، وهذا يتطلب منه على الأقل معرفة ما له صلة ببحثه.

وإذا لم يمتلك الباحث المؤهلات العقلية، فإنه قد يتوقف عن السير في بحثه، والحكم النهائي على مدى قدرته العقلية يرجع إليه دون غيره، وعليه أن يسأل نفسه:هل له المؤهلات ما يساعده عن الفهم المعمّق والتحليل والتفسير والنقد وغير ذلك أم لا؟ وبناء على ذلك يستطيع أن يختار موضوع بحثه.[3]

ب-القدرات الجسمانية:

وهي المؤهلات الجسدية، فليس من الحكمة أن يكون الباحث مثلا: معاقا حركيا لا يستطيع التنقل، ويختار موضوعا ميدانيا، يتوقف انجازه على المقابلات والتنقل بصعوبة، وعليه أن لا يكلف نفسه ما لا يطيق.

هذا، وقد يجد الباحث إذا كان غير مؤهل جسديا للبحث في موضوع ما مَن يعاونه، وهذا أمر يعطي انطباعا سلبيا على البحث، وعليه اختيار موضوعه بما يوافق مؤهلاته الجسمانية.[4]

---

(1)-عميرة، عبد الرحمن: أضواء على البحث والمصادر، دار الجيل، بيروت، ط6، (د، ت).، ص56.

(2)-شلبي، أحمد: كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط6 ، 1968م ، ص5.

(3)-عوابدي، عمار: المرجع السابق، ص41.

(4)-شميشم رشيد: مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر،(د،ط)، 2006م، ص60.

ج- مراعاة القدرات المالية:

يجب أن يختار الباحث الموضوع الذي يتناسب مع حالته المالية والاجتماعية، لأنّ طبيعة بعض المواضيع تستدعي أن يكون الباحث ميسور الحال، كالمواضيع التي تتطلب المصاريف الكثيرة؛ تفوق القدرة المالية للباحث، كالتنقلات والأسفار، واقتناء المراجع وتصويرها أو شرائها، ويزداد الأمر تعقيدا؛ إذا كان الباحث رب أسرة ولا يستطيع التنقل والغياب عن البيت، وهذا كله يسبب للباحث تغيير العنوان أحيانا بما يتماشى وقدراته المالية والاجتماعية، أو ترك البحث في الموضوع نهائيا. والواقع أثبت هذا الأمر، مما ينصح الباحث أو مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، بمراعاة القدرات المالية والاجتماعية عند اختيار عنوان الموضوع.[1]

وفي الحقيقة أنّ هذا الأمر أصبح نسبيا فقط وغير مؤثر أحيانا في ظل التطور الإلكتروني، خاصة في الأبحاث التي تعتمد على المصادر المكتوبة، فالباحث يجد مظانّ البحث فيما ينشر من كتب ومجلات، وموسوعات مما هو منشور في المواقع الإلكترونية عن طريق المسح الضوئي، لكن يبقى التعامل مع هذه المراجع على مسؤولية الباحث، ثمّ مواقع النشر.

د-مدى إتقان الباحث للغات الأجنبية:

إتقان الباحث للغات يختص ببعض البحوث دون بعض، فالباحث الذي يطرق البحوث المقارنة خاصة بلغة غير لغة البحث، يفترض أن يكون متقنا للغة الأجنبية، أي لغة البلد الذي يعتمد تشريعه في المقارنة،أو يستطيع ترجمة النصوص من المراجع الأجنبية غير العربية إلى العربية، ومن البحوث التي تعتمد على اللغات الأجنبية البحوث التاريخية، فلو لم يكن الباحث متقنا للغات الأجنبية التي يحتاجها، لما استطاع قراءة وتحليل الوثائق التاريخية، ومن اللغات الأجنبية التي تسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى ضرورة تعلمها اللغة الانجليزية على اعتبار أنها اللغة الأكثر استعمالا في العالم .

هـ- مراعاة التخصص العلمي:

التخصص العلمي معيار ضروري في اختيار موضوع البحث، بحيث يجب أن يراعي الباحث أنّ اختياره للموضوع يكون وفق تخصصه العلمي؛ لأنه يصعب عليه عمليا اختيار موضوع لا يدخل ضمن تخصصه الذي زاوله أثناء دراسته الجامعية. فالباحث الذي زاول دراسته

---

(1)-عوابدي، عمار: المرجع السابق، ص38.

الجامعية في تخصص القانون العام أو الخاص، لا يستطيع أن يبحث في موضوع يختص بالآداب، لأنّ سنوات الدراسة الجامعية خاصة ما بعد التدرج، تؤهله لاختيار موضوع البحث.[1]

و- مراعاة التخصص المهني:

إذا أراد الباحث أن يختار موضوع ما، فالأفضل أن يكون هذا الموضوع له صلة بتخصصه المهني إذا كان الطالب موظفا في مهنة ما؛ لأنه يسهل عليه توظيف الوسائل المادية المتعلّقة بوظيفته في خدمته، وتذلل له الصعوبات، ويحظى بدعم الجانب العملي لموضوع البحث، ويعود عليه بحثه بفائدتين هما:الشهادة العلمية المتحصل عليها من البحث، والترقية المهنية في مساره المهني.

فمثلا:إذا كان الباحث يعمل أستاذا في مؤسسة تربوية، فإن البحث الذي يتناسب مع وضيفته يكون في تخصص علم النفس التربوي مثلا، وعليه أن يختار موضوعا يندرج ضمن هذا التخصص.

والباحث الذي يعمل في سلك الدبلوماسية عليه أن يختار موضوعا في العلاقات الدولية، أو القانون الدولي.[2] وهكذا

ثانيا: العوامل المتعلقة بطبيعة الموضوع التي يراعيها الطالب:

1- مراعاة المدة المحددة لانجاز البحث:

يجب على الطالب الباحث اختيار الموضوع الذي يتناسب مع المدة الممنوحة له لإنجاز البحث، وعليه أن يتحاشى المواضيع الطويلة والمتشعبة؛ لأنها تجعله يستغرق وقتا أكثر من الوقت الممنوح له، وقد يعرض نفسه إلى شطب اسمه من قائمة المؤهلين لا نجاز البحوث.

وتحدد المدة حسب طبيعة الدرجة العلمية المراد الحصول عليها، ففي "الماستر"مثلا، بعد الدراسة النظرية التي يأخذ فيها الطلبة تكوينا يتلاءم مع طبيعة المرحلة الجامعية بعد التخرج من التكوين في ليسانس(ل، م،د)، تعطى لهم مدة معينة لإنجاز بحوثهم وهي مدة غالبا ما تكون خلال سداسي وهي لا تزيد عن ستة أشهر؛ بحيث تفرض هذه المدة نفسها على الطلبة الباحثين ومؤسسات التعليم العالي؛ مما يستدعي أن يكون الموضوع متناسبا معها، وبالتالي تُختار

---

(1)-شميشم رشيد: المرجع السابق، ص62.

(2)-المرجع نفسه، نفس الموضع.

المواضيع على أساس هذه المدة، واختيار موضوع متشعب أو طويل يستغرق الكثير من الوقت، يؤدّي إلى تفويت الفرصة على الطالب من الوصول إلى هدفه.

2- مراعاة القيمة العلمية لموضوع البحث:

بالإضافة إلى جدة الموضوع قيمته العلمية التي تظهر من خلال النتائج المتوصل إليها من البحث، فالمواضيع التي ليست لها فائدة أو قيمة علمية يستحسن على الباحث الابتعاد عنها، وتارة يرهق الباحث نفسه في البحث في موضوع واسع لا فائدة ترجى منه، لهذا ينصح الطلبة المقبلين على بحوث التخرج أن يركزوا جهودهم في دراسة نقاط معينة، يمكن أن يقدموا فيها ابتكارا جديدا، خاصة في الدراسات القانونية، في مختلف التخصصات؛ لأنّ الوقائع التي تحيّر الباحثين متجددة عبر الزمن، فما لم يكن حاضرا، قد يكون مستقبلا.

والقيمة العلمية للموضوع تتحدد بمدى الفائدة الواقعية التي يقدمها هذا البحث، ومدى ارتباطه بحياة الباحث خصوصا، وحياة الناس عموما، كإيجاد حل للمشكلات العملية المطروحة على أرض الواقع، ولا يختفي البحث بمجرد خروج الطالب بعد المناقشة ونيله الدرجة التي يريدها.

وفي مجال العلوم القانونية المواضيع تتجدد باستمرار، وتطرح قيمة علمية وعملية على أرض الواقع في كافة مجالات الحياة العامة والخاصّة.[1] وما على الطالب إلا بذل الجهد في ترصد هذه المواضيع ومعالجتها.

3-مراعاة الدرجة العلمية التي يقدم لأجلها البحث:

الدرجة العلمية: هي الدرجة التي يصبو إليها الطالب الباحث، ويتشرف بعد مناقشة بحثه بالحصول عليها، وهي تتحكم مباشرة في اختيار الموضوع، فالمواضيع المعدة لدرجة الدكتوراه، تختلف عن التي تُعد لدرجة الماجستير، وتختلف عن مذكرة الماستر، من حيث درجة التعقيد وحجم الرسالة، لذا على الطالب أن يراعي الدرجة العلمية التي يريد الحصول عليها، وقد لا يكون الهدف من البحث الحصول على الدرجات العلمية، فالمسألة متعلقة بالدوافع التي تدفع الباحث للبحث في موضوع ما.

---

(1)-عوابدي، عمار: المرجع السابق، ص48.

4- مراعاة مدى توفر مصادر ومراجع البحث:

توفر أو عدم توفر المصادر المتعلقة بموضوع البحث؛ يتحكم بشكل كبير في اختيار الموضوع، لأن الموضوعات تختلف عن بعضها من حيث المادة العلمية الموجودة في الوثائق والمصادر، فمنها المواضيع التي تقل مصادرها أو تكاد تنعدم، واختيار البحث فيها يؤدّي إلى ضياع الوقت المحدد للبحث، ومنها المواضيع الغنية بالمصادر والوثائق التي تتناول حقائقها وجزئياتها العلمية، وتمكن الطالب من دراسة وتحليل الموضوع محل البحث، كما يستطيع أن يبني بحثه وينجزه في ظرف وجيز، دون تعب أو مشقة. (1)

الفرع الثاني: وضع العنوان المناسب:

بعد اهتمام الطالب ومراعاته للعوامل السابقة في اختيار موضوعه بدقة؛ عليه أن يضع العنوان المناسب لذلك، وهو العنوان الرئيسي للموضوع، واختياره يمرُّ أيضا بشروط أساسية؛ حتى يتفق مع المنهجية العلمية السليمة، وسنتناول في هذا المطلب ما يجب أن يراعيه الطالب من ضوابط في صياغة عنوان البحث.

أولا- ضوابط اختيار العنوان وصياغته:

يتوقف اختيار عنوان البحث على عدة ضوابط يجب أن يجتهد الطالب الباحث في تحقيقها أثناء اختياره للعنوان أهمها:

1- جدة الموضوع:

وجدة الموضوع نعني به الإضافة التي يقدمها في الحقل العلمي، بحيث لم يسبق البحث فيه، ومن ثمة يستحق الجهد الذي يبذله الطالب من أجله، ولا يكون من الموضوعات المستهلكة التي تمت دراستها، وأن يختار الطالب الموضوعات النافعة، خير له من أن يختار الموضوعات التي تموت بمجرد أن ينال أصحابها الشهادات، وتبقى مدفونة في رفوف المكتبات.

2- البساطة والوضوح:

يجب أن يكون العنوان بسيطا واضحا،لا تعقيد فيه ولا غموض، بأن يتخير له الألفاظ المعبرة والموجزة التي تشعر بمعناه ومدلولاته لأول نظرة، بحيث تكتسيها المرونة والشمول، إذ أن إفصاح العنوان عن الموضوع من الضرورة بمكان، فلو أراد الباحث التصرف فيه لضيق

---

(1)-عوابدي، عمار: المرجع السابق، ص ص52- 53 .

سعته، أو ضيق الوقت لأمكنه ذلك، ولو استدعت الدراسة التعرض لبعض جزئياته ذات الصلة به لما اعتبِر هذا خروجا عن موضوعه.[1].

3- موافقة العنوان لمحتوى الموضوع:

والمقصود به أن يُعبّر العنوان بصدق عن موضوع البحث ومحتوياته، ومعبرا أيضا عن عمق الفكرة التي يدور حولها البحث؛ فلا يمكن أن يكون العنوان حول موضوع معين، والمحتوى خارج عنه، وقوالب البحث لا تصل بالعنوان، وكثيرا ما يخفق الطلبة في هذا الجانب، فلا يعــطون اهتماما لمطابقة المحتوى لعنوان البحث.

4- الشمول:

أي أن يكون العنوان شاملا لجوانب موضوع البحث كله، بحيث تدخل تحته جميع أجزاء البحث، فلو نزع عنصر من عناصره لأمكن الاهتداء إليه بسهولة.

5- تحديد مجال الدراسة في الدراسات المقارنة:

إذا كان الموضوع في الدراسات المقارنة، يجب أن يتضمن العنوان سمة المنهج المقارن، وأن تحدد فيه الدراسة المقارنة بدقة متناهية، كأن يختار الطالب عنوان بحثه في جزئية من الجزئيات المتعلقة بتخصصه، بغرض إجراء دراسة مقارنة بين التشريعات العربية مثلا، أو إحدى التشريعات العربية والتشريع الغربي مثلا. وقد تكون الدراسة بمقارنة التشريعات الوضعية بالتشريع الإسلامي مثل العنوان الآتي: **الرقابة على عمل البنوك -دراسة مقارنة-.**

فالعنوان يبدو بسيطا واضحا، يبرز فيه المنهج المقارن؛ لكن الذي ينقصه هو تحديد حدود الدراسة المقارنة، فهنا يمكن أن يطرح السؤال ما هي حدود الدراسة المقارنة ؟

ولذلك قد نجد عدة أجوبة لهذا السؤال، فقد تكون بين التشريعات العربية، وقد تكون بين التشريع الجزائري وتشريع عربي آخر، وقد تكون بين التشريع الجزائري والفقه الإسلامي، وقد تكون بين الشريعة والقانون.

فهذه دراسات مقارنة محتملة لعنوان البحث، وما على الطالب الباحث إلا أن يحصر حدود الدراسة في العنوان قدر الإمكان حسب قدراته واستعداداته للبحث.

---

(1)-عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، ص31.

فمثلا: إذا كانت الدراسة بين التشريع الجزائري والفقه الإسلامي، فهذا يعني أنّ الدراسة تتطلب المصادر في الفقه الإسلامي بالنسبة للمذاهب الأربعة على الأقل.

أمّا إذا كانت بين القانون الجزائري والشريعة الإسلامية فهذا يعني أنّ الدراسة لا تتطلب إلاّ القوانين المتعلّقة بالعمليات البنكية في التشريع الجزائري،- المثال السابق- وما يضبطها من النصوص الشرعية. وهكذا.

ثانيا:المواضيع التي يجب أن يتفاداها الطالب:[1]

يستحسن أن يتفادى الطالب المواضيع التالية:

1- الموضوعات التي يشتد حولها الخلاف، لأنها مواضيع صعبة لا تتوقف عند عرض آراء الموافقين والمخالفين فقط، وإنما تتطلب دقة التحليل والمناقشة والترجيح، وهذا قد يبعد الطالب عن الموضوعية.

2- الموضوعات العلمية المعقدة، والتي تتطلب درجة عالية من التحصيل العلمي، والطالب في هذا المرحلة لا يزال في بداية طريقه في البحث العلمي.

3- الموضوعات المملة والخاملة التي تتسبب في الملل للطالب وبالتالي يتوقف عن البحث.

4- الموضوعات التي يصعب العثور على مادتها العلمية مَحلِّيا وبصورة كافية، فالطالب يختار الموضوع الذي تكون فيه المادة العلمية في متناوله بنسبة تعطيه الاستمرارية في انجاز البحث؛ لأنّ ندرة المصادر تتسبب له في التوقف والانقطاع.

5- الموضوعات الواسعة جدا؛ لأنها تتسبب في المتاعب و المشاق، واستهلاك الوقت.

6- الموضوعات الضيقة جدا والتي لا ترقى لمستوى الأبحاث الأكاديمية.

7- الموضوعات الغامضة، والتي تصعب على الطالب الخروج برؤية واضحة.

8- الموضوعات الميدانية السرية والغامضة، لأنها تتسبب للطالب في المتاعب.

المطلب الثاني: صياغة إشكالية البحث

بعد البحث والإطلاع وتركيز والاهتمام تتولد لدى الطـــالب القناعة بدراسة إشكالية معينة، وتحديد العنوان بشكل دقيق وواضح، يستدعي الشعور بمشكلة مرتبطة به ارتباطا وثيقا تستحق

---

(1)- انظر: العسكري، عبود عبد الله: منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النميـــر، دمشـــق، ســـورية ، ط2، 2004م، ص30. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، ص29.

البحث والاستقصاء، وتندرج ضمن الأبعاد التي ترتكز عليها دراسته للموضوع، وضمن التفريعات والعناصر التي يضعها، وعليه سنتناول الإشكالية العلمية من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: تحديد مفهوم الإشكالية:

قبل الولوج إلى مفهوم "الإشكالية" التي يتمحور حولها عنوان الموضوع، يجب أن يدرك الطالب أننا عند الحديث عن الإشكالية لا نتحدث عن مجرد أسئلة أو تساؤلات تطرح، وهذا ظن الكثير منهم، وإنما ينبغي أن نعلم أننا بصدد الإفصاح عن قاعدة جوهرية في البحث، وجاذبية تدفعنا إلى سبر أغواره، والفكرة التي راودت الباحث منذ الخطوة الأولى والتفكير الأول في الموضوع، حتى يقوم بعملية شاملة لبلورة الإطار العام الذي تنحصر فيه الدراسة.

كذلك الإفصاح عن العلاقة بين المتغيرات، التي ترتبط فيما بينها برابط يفصح عنه الباحث من حيث صياغة هذه الإشكالية في قالب التساؤلات أو الفرضيات.

كذلك نكون بصدد عمل فكري يوجهه الباحث لإيجاد قيمته العلمية أو العملية من خلال التركيز على جميع الجوانب التي تدور وتتفاعل حولها الأفكار التي تتعلق بالموضوع، ويسعى الطالب الباحث لاستخراجها وإيجاد قالب لها في شكل تساؤلات.

فعند اختيار موضوع البحث ينبغي أن تحدد و بدقة الإشكالية العلمية التي تتمحور حولها الدراسة، والتي تعتبر النواة الأولى لتشكيل أجزاء البحث مبدئيا، وما على الطالب إلا أن يصب جميع اهتمامه على هذه القاعدة ليجعلها سندا ومرتكزا للقيام بالعملية التحليلية؛ وفق ما يقتضيه المنهج العلمي الصحيح حتى يطرق الموضوع الذي بين يديه، لأن الإشكالية التي رست عليها العملية الفكرية سترسم حتما الإطار العام للبحث وبالتالي يجد الطالب في نفسه القابلية والدافعية للبحث.

ولهذا ينبغي أن نبتعد على المفهوم التقليدي للإشكالية لدى الطلب، فلو سئل عنها لكان جوابه: الإشكالية هي طرح السؤال أو التساؤل، وفي حقيقة الأمر أن الأسئلة أو التساؤلات التي تطرح في الغالب قد لا تجد لها أثرا في فكر القارئ، أو حتى عند الطالب الذي وضعها، وإن كان ما يطرح من تساؤلات يعود إلى الصياغة وليست هي الإشكالية ذاتها. إذن فما هي الإشكالية؟

"الإشكالية" من المشكلة؛ التي تعني في مفهومها العام وجود صعوبة ما، أو موقف محير، أو سؤال صعب، أو حاجة إلى شيء غير متحقق.

مثلا: إذا كان لديك امتحان على الساعة التاسعة، ولم تجد وسيلة نقل وأدركك الوقت فهذه مشكلة لأنك تتأخر أو تتغيب عن الامتحان؛ فالمشكلة إذن هي عدم حضورك للامتحان، أو وجود عائق يحيل دون حضورك.

مثال آخر: إذا دخلت للامتحان، ووضعت الأسئلة بين يديك للإجابة عنها؛ ووجدت نفسك أمام أسئلة لم تصادف معارفك وما اجتهدت في تحضيره من الدروس؛ فأنت تواجه مشكلة. فقد تطرح تساؤلات على نفسك:لماذا لم أحضر المحاضرات؟ لماذا لم أوف المطالعة حقها من الوقت؟ كيف أخرج من هذا المأزق؟ فأنت أمام موقف غامض يستدعي البحث العميق في الأسباب التي أوصلتك إلى ما أنت فيه.

والباحث الذي يطرق موضوعا ما يحاول أن يضع له تساؤلات تؤرقه في الدراسة، فهو إلى حاجة إلى إشباع حاجته الفكرية حول موضوعه .

من هذه الأمثلة يمكن أن نستنتج أن المشكلة قد تكون موقفا غامضا، أو تساؤلا محيرا يدفع الباحث لإيجاد حل له، وقد تكون رغبة في الوصول إلى إعطاء حل لغموض ما، أو إشباع حاجة ما في الحقل العلمي.

ومن هنا يمكن أن نتوصل إلى مفهوم الإشكالية، إذن:"الإشكالية وجود الباحث أمام تساؤلات أو غموض مع وجود رغبة لديه في الوصول إلى الحقيقة."[1]

وينبغي أن نعي أن هذه التساؤلات ليست هي الإشكالية بالذات، وإنما الصياغة العلمية للإشكالية التي يفصح عنها الباحث، والتي لها علاقة وطيدة بمجال أفكاره.

الفرع الثاني: طرق تحديد الإشكالية:[2]

أولا- تحديد المشكلة من حيث المضمون:

1- يجب تحديد المشكلة تبعا للإطار الزماني والمكاني الذي سيغطيه البحث:

كأن يتناول الباحث دراسة مسألة ما في ظل قانون معين، أو دراسة مسألة في مكان ما، كالمسائل التي تتحدد فيها الدراسة حسب الجهة، أو في قطر من الأقطار. مثلا: التجارة الإلكترونية في ظل التشريعات الحديثة.

---

(1)- ذوقان عبيدات و عبد الرحمن عدس و كايد عبد الحق: البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه،(د، ب)، (د، ط)، (دت)، ص64.

(2)-المرجع نفسه، ص73.

لأن التجارة الإلكترونية لم تكن معروفة سابقا، فهي وليدة التطور التقني والتكنولوجي باستعمال التقنيات الحديث، فمجلس العقد يتم سابقا بين طرفيه حضوريا؛ أمّا الآن فأصبح يجري عن بعد عبر وسائل الاتصال الحديثة، وهذا يتطلب إطارا تشريعيا يحمي المستهلك.

2- يجب تحديد المشكلة تبعا للمضمون الذي سيتم إدراجه في البحث. وإخراج الفئة التي لا تستهدفها الدراسة.

ثانيا- تحديد المشكلة من حيث الصياغة:

تصاغ الإشكالية إمّا بصيغة العبارات التقريرية، أو التساؤلات، أو الفرضيات وفيما يلي توضيح لهذه الصيغ:

1- صياغة الإشكالية بالعبارات التقريرية:

وهي التي تستعمل فيها الجمل الخبرية، ويستحسن أن تكون متسقة مع التعريفات الرسمية لموضوع البحث. مثل: ستتناول الدراسة العقد الإلكتروني، من حيث الماهية والآثار.

2- صياغة الإشكالية بوضع التساؤلات:

وهي التساؤلات التي يطرحها الباحث، والتي توحي بوجود إشكالية علمية تتطلب حلا، ويستحسن تصنيفها في فئات تشمل حدود وتفريعات البحث وتقسيماته.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن إعطاء الاهتمام للتساؤل أو السؤال المحير، أمر لا مناص منه، فهو ليس كالسؤال العادي الذي لا يكلف أي عناء في إيجاد جواب له، وإنما هذا التساؤل يهدف إلى الوصول إلى الحقيقة العلمية عن طريق البحث، ويتطلب صيغة خاصة في الطرح.

وانظر عزيزي الطالب إلى المثال الذي يبين مدى دقة اختيار التساؤل المناسب عند صياغة الإشكالية:

فمثلا لو وضعنا شخصا في غرفة وتركنا الباب مفتوحا وطلبنا منه الخروج، فإنه يقول من أين أخرج؟ فالجواب بكل بساطة: أخرج من الباب المفتوح، وهذا أمر بديهي من حيث طرح السؤال؛ لكن لو غلّقنا جميع المنافذ للغرفة وطلبنا منه الخروج، حتما سيطرح على نفسه تساؤلا: ما المخرج؟ حينها سيحاول إيجاد منفذ للخروج، بالنظر إلى الباب المغلّق بإحكام، وكذا النافذة أيضا، فإن لم يستطع وهو يحاول في كل مرة حتما سيلجأ إلى وسيلة مهما كانت ليخرج من الغرفة ولو بتكسير الباب أو النافذة.

فالتساؤل الثاني الذي يمثل الموقف الغامض دفع الشخص للبحث في طريقة للخروج، وتطلب ذلك منه عناء وجهدا في إيجاد سبيل الخروج، على عكس السؤال الأول الذي لم يفكر فيه الشخص في طريقة الخروج لوضوحه عنده.

إذن فطرح التساؤل في صياغة الإشكالية يجب أن يكون تساؤلا محيرا يحرك البحث لدى الطالب، ومفصحا عن الإشكالية المراد دراستها، على غرار التساؤل الثاني في المثال السبق.

3- **صياغة الإشكالية بالفرضيات:**

تُعرف الفرضيات بأنها: تخمين ذكي وتفسير مؤقت، يضعه الباحث كحل ممكن ومحتمل مشكلة الدراسة.[1]ثمّ يقوم بامتحانها بالتجربة، لتصبح بعد ذلك قانونا مفسرا للظواهر،أو يعدل عنها لزيفها وعدم صلاحيتها كقاعدة عامة.[2]

وبالرغم من أن الفرضيات تبدأ بالتخمين؛ فهي لا تنشأ من الفراغ، بمعنى أنها ليست عشوائية؛ فالغرض من وضعها الوصول إلى الحقيقة التي هي أساس البحث العلمي؛ لذلك تعتمد بالدرجة الأولى على مدى قدرة الباحث على التحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضوع الدراسة، والتوصل إلى تحديد العلاقات بين الأسباب والنتائج.

وتتصل الفرضيات بمرحلة التحليل التي سبق ذكرها، وهي المرحلة التي تعقب مرحلة التعريف والتصنيف؛ لأنّ الباحث يعطي تفسيرا مؤقتا للظواهر والوقائع العلمية، عن طريق تحديد كل المتغيرات[3]، والعلاقة بين متغيرين فأكثر، اعتمادا على المصادر التي تساعد في عملية نشأة الفرضيات.

أ- **العوامل التي تتحكم في نشأة الفرضيات:** قد تنشأ الفرضيات إمّا بسبب عوامل داخلية أو خارجية[4]:

---

(1)-عليان، ربحي مصطفى: البحث العلمي (أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته)، بيت الأفكار الدولية، الأردن:عمان، (د،ط)، (د،ت)، ص75.

(2)-بدوي، عبد الرحمن: مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م، ص145.

(3)- يسمي بعض الباحثين في المنهجية العلمية "العوامل التجريبية" بالمتغيرات التجريبية"، وهي إمّا "تابعة"، أو "مستقلة" أو "ناتجة". فالمتغير التجريبي ويسمى أيضا "العامل المستقل"هو:" العامل الذي يريد البحث أن يقيس أثره على المتغير التابع." والمتغير التابع ويسمى أيضا:"العامل الناتج" هو:" العامل الناتج عن تأثير العامل المستقل."(لمزيد من الإطلاع أنظر: دويدري، رجاء وحيد: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 2000 م، ص226.)

(4)- بدوي، عبد الرحمن: المرجع السابق، ص146.

أ.1- العوامل الخارجية: وهنا يبدأ الباحث من واقعة ملاحظة في التجربة الجزئية، وانطلاقا من الواقعة المشاهدة يفترض ما يمكن أن يكون قانونا عاما يحكمها و يحكم غيرها من الوقائع الأخرى، مثل: قانون سقوط الأجسام عند جليليو.

وقد تنشأ الفرضيات من مجرد صدفة، كأن يقع على نظر إنسان شيء بالصدفة- غير مقصود- يهديه لوضع فرضيات.مثل: قانون الجاذبية عند نيوتن.

أ.2-العوامل الداخلية: وهي الأفكار التي تثيرها الظواهر الخارجية في نفس المُشاهد، فيحول هذه الأفكار إلى قانون أو نظرية، اعتمادا على النظام التحليلي؛ لأنه ليس كل من يلاحظ يستطيع أن يحلل ويضع فرضيات، بل الأمر مقصور على العالم الذي يهتدي إلى القانون الصحيح الذي يمكن أن تُفسر على أساسه الظواهر، واكتشاف العلة الحقيقية بالممارسة الواسعة لعلم معين، حتى تنشأ لدى الباحث قدرة هائلة على تخيل القاعدة الصحيحة لظاهرة من الظواهر.

ب- شروط الفرضيات[1]:

ب.1- أن تتم الفرضيات ابتداء من واقعة علمية معينة مُلاحظَة، فلا مجال للتخيلات والربط بين الأفكار لإنتاج الفرضيات.

ب.2- يجب أن تكون الفرضيات قابلة للتحقيق في الواقع بطريق التجربة أو الاستدلال، فالفرضيات النابعة من الخيال غير قابلة للتحقيق في الواقع.

ب.3- ألا تتعارض الفرضيات مع الوقائع المعروفة؛ فمثلا: النظرية الداروينية قوبلت بالسخرية، لأنها لا تتحقق في الواقع.

ج- صياغة الفرضيات:

يجب على الباحث صياغة الفرضيات وفق أسس علمية صحيحة، ملتزما في ذلك الدقة والوضوح، وإبرازها على شكل علاقات بين عوامل(متغيرات)؛ بحيث تكون قابلة للاختبار والقياس، في إطار الأسلوب العلمي الدقيق، الذي يتلاءم مع طبيعة المشكلة المطروحة للدراسة، ويمكن صياغة الفرضيات بكيفيتين كالتالي[2]:

---

(1)-بدوي، عبد الرحمن: المرجع السابق، ص151.

(2)-عليان، ربحي مصطفى: المرجع السابق، ص78.

ج.1- صياغة الفرضيات بالإثبات:

وتعرف في هذه الحالة بالفرضيات المباشرة، بحيث تصاغ في شكل تقريري مباشر يؤكد العلاقة بين متغيرين أو أكثر.

مثل: يوجد فرق حقيقي في فهم النص القانوني بين الطلبة الذين يدرسون قواعد تفسير النصوص، وبين الطلبة الذين لا يدرسونها.

ج.2- صياغة الفرضيات بالنفي:

وتُعرف في هذه الحالة بالفرضيات الصفرية، بحيث تصاغ في شكل ينفي وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر.

مثل: لا أثر لقواعد تفسير النصوص في فهم النص القانوني بين الطلبة.

ثالثا- معايير صياغة إشكالية البحث:

1-وضوح الصياغة ودقتها:

وتكون الصياغة دقيقة وواضحة ومحددة في حالة الصياغة بوضع التساؤلات، وهي الطريقة الشائعة والمفضلة في صياغة إشكالية البحوث العلمية الأكاديمية، وإنما يستحسن للباحث أن ينطلق من إشكالية مركزية لموضوع البحث، وبعدها يأتي على الإشكاليات الجزئية التي تتفرع عنها، وقد تكون الإشكالية متجزئة ومتعددة، والمهم في هذا كله أن تكون الإشكالية متفقة ومتضمنة لفروع البحث وتقسيماته.

مثلا: عوض أن تُصاغ الأسئلة في جملة خبرية: تأثير الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي العالمي، فالأفضل أن تصاغ بالتساؤل التالي: ما أثر الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي العالمي ؟

2-أن يتضح في الصياغة وجود متغيرات الدراسة:

إذا رجعنا إلى المثال السابق، أمكن الوقوف على متغيرات الدراسة، فالمثال يتضمن أمرين هامين في البحث وهما: "الأزمة المالية العالمية"، و "الأمن الغذائي العالمي". فالدراسة إذن تشتمل على متغيرين، أحدهما يؤثر على الآخر، ومن الممكن أن تشتمل على أكثر من متغيرين اثنين.

الأزمة المالية العالمية: يسمى المتغير المستقل

الأمن الغذائي العالمي: يسمى المتغير التابع

وما تجدر الإشارة إليه أن الدراسة تجري حول العلاقة بين هذه المتغيرات، وجودا وعدما، انطلاقا من معرفة الأسباب والعلل والنتائج الكامنة حول هذه المتغيرات.

3- يجب أن تصاغ المشكلة في صورة واضحة:

وضوح المشكلة يعني حصرها و تحديد جوانبها، وهذا يوصل الباحث إلى إيجاد حل لها في النهاية، ولا تتأثر القيمة العلمية للبحث؛ لأن الباحث الذي يطرح إشكالية غير واضحة المعالم والحدود، يفوته الكثير من الدراسة حول الموضوع الذي اختاره، وهذا عيب من عيوب الدراسة.

وقد أشرت سابقا إلى أن الباحث ليس ملزما بوضع الإشكالية في بداية البحث، وإنما له أن يعيدها مرة تلوَ الأخرى، بحيث يضيف ويحذف ويغير، بناء على سيره في البحث وما تكَوَّن عنده من أفكار، لذلك يستطيع أن يعدّل في الإشكالية المطروحة بحسب ما يراه مناسبا وهذا طبيعي.

4- ما يجب مراعاته عند صياغة الإشكالية:

أ- أن تكون المشكلة المطروحة حديثة لم يتعرض لها الباحثون من قبل.

ب- تجنب المشكلة التي تطرحها المواضيع الحساسة، كالمواضيع الأخلاقية التي يصعب الولوج إليها.

ج- تجنب المشكلات التي لا قيمة لها من الناحية العلمية.

د- مراعاة المشكلة التي تتناسب مع البيانات والمعلومات المتوفرة في المصادر والوثائق المختلفة.

هـ- مراعاة المشكلة التي تتناسب دراستها والوصول إلى نتائج بشأنها؛ مع الوقت الممنوح للدراسة؛ لأنّ الوقت الممنوح معيار مهم في تحديد موضوع البحث.

و- مراعاة إمكانيات الباحث سواء المادية أو القدرات الجسمانية .

ز- مراعاة الإجراءات الإدارية المطلوبة.

ح- صياغة الإشكالية بطرح التساؤلات المحيرة التي توحي بوجود مشكلة فعلا تستدعي البحث.

ط- يجب أن تتضمن الإشكالية متغيرين فأكثر، مع استهداف العلاقة بين هذه المتغيرات.

ي- الفائدة المرجوة من دراسة الإشكالية على أرض الواقع.

الفرع الثالث: مصادر الإشكالية:

أولا- العمل الميداني:

سبق القول أن التخصص المهني، له علاقة وطيدة باختيار موضوع البحث إذا كان الطالب موظفا في مهنة ما؛ لأنّ الوظيفة بيئة يمكن أن تزود الطالب الموظف بإشكاليات تستدعي البحث، خاصة إذا كان الطالب يتمتع بحس نقدي ورغبة في الوصل على الحقيقة، وشعر نحوها بالحيرة، متسائلا عن أسبابها ودوافعها، واقفا منها موقف نقد وفحص.[1] ومن هنا يمكن القول أن البيئة التي يعيش فيها الإنسان مهما كانت، ثرية بالمواقف والأنشطة، يمكن أن تزودنا بإشكاليات تستحق البحث، خاصة إذا كانت هذه المواقف محل اهتمام من الباحث نفسه.

ثانيا- القراءات والمطالعات:

من الممكن أن يقرأ الطالب كتابا في تخصصه قراءة معمقة ناقدة، ومن ثمة يقف على فكرة أو حقيقة تكون عنده محل شك؛ لعدم كفاية أدلتها وعدم معرفة أسبابها، فيهتم بهذه الحقيقة، ومن ثمة يحاول سبر أغوارها، والوصول إلى إثبات صحتها من عدمه، فتشكل إشكالية جديدة عنده تستحق الدراسة.

ثالثا- الدراسات السابقة:

عنصر الدراسات السابقة، لا يُعرض بذكر عنوان الدراسة فقط، ثمّ نمر عليه مرور الكرام، والحقيقة أن هذا العنصر على الرغم من أنه لا يستغنى عنه في المقدمة، وهي آخر ما يكتب وأول ما يقرأ في المذكرة، لكننا نتفاعل معه ولا نشعر، لذلك سأبين ما يتعلق بعنصر "الدراسات السابقة" حتى تتجلّى حقيقته عند الطالب:

1-الهدف من عرض الدراسات السابقة:

أ- التأكد من جدة إشكالية البحث المراد دراستها.

ب- تساعد على فهم الأهداف المراد التوصل إليها من البحث.

ج-الاستفادة من تجارب الآخرين.

د-الاستفادة من طريقة عرض وتحليل المادة العلمية بناء على مجهودات الآخرين.

---

(1)-ذوقان عبيدات و عبد الرحمن عدس و كايد عبد الحق: المرجع السابق، ص65.

2- الأهمية العلمية للدراسات السابقة[1]:

للدراسات السابقة أهمية بالغة الأثر في بلورة إشكالية البحث، يمكن تلخيصها في ما يلي:

أ- تحديد الأبعاد والمجالات التي تدرس فيها الإشكالية موضوع البحث، وتجنب الباحث التكرار، أو ما يمكن أن يقع فيه من الصعوبات.

ب-إعطاء البحث فرصة الإطلاع على ما تم دراسته مما له علاقة ببحثه في إطار النظريات والمناهج التي اعتمدتها هذه الدراسات.

ج-تمكين الباحث من الإجراءات والآليات التي تساعده في دراسة إشكاليته.

د-تزويد الباحث بالمصادر والمراجع التي يمكن أن تساعده في دراسة إشكاليته المتعلقة ببحثه.

هـ- إعطاء الباحث فرصة دراسة جوانب النقص مما له علاقة بالإشكالية الحديثة، التي لم يتم التطرق إليها.

و- الاستفادة مما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج واقتراحات.

3-كيفية عرض الدراسات السابقة:

تتعدد الدراسات السابقة حسب إطارها المكاني و الزماني، فمنها الدراسات العربية التي تناولت موضوع الدراسة سواء كانت وطنية أو خارجية، ومنها القديم والحديث، وعند عرض هذه الدراسات يتعين التقيد بما يلي:

أ- ذكر عنوان الدراسة الأكاديمية مع اسم مؤلفها، والسنة التي أجيزت فيها، وكذلك أهدافها، والنتائج التي توصلت إليها، ويتم عرض الدراسات السابقة بنفس الأسلوب عند تعددها، وينبغي ذكر كل الدراسات المتاحة.

ب- مقارنتها مع الدراسة الحالية، مع ذكر أوجه الاتفاق والاختلاف معها.

جـ- ذكر الإشكالية البحثية التي أغفلتها الدراسات السابقة، سواء كان بالنقص، أو عدم ذكرها مطلقا، تأسيسا للإشكالية الجديدة التي تشكل إضافة العلمية في الحقل العلمي.

د-ذكر وجه الاستفادة من الدراسات السابقة بناء واستكمالا، بالنسبة لصياغة العنوان، والإشكالية، وتحديد المنهج العلمي المتبع في الدراسة الحالية، وكذلك خطة البحث، وأيضا النتائج والاقتراحات، في إطار ما يتصوره الباحث من دراسته للموضوع.

---

(1)-ذوقان عبيدات و عبد الرحمن عدس و كايد عبد الحق: المرجع السابق ، ص74-75. بتصرف

المبحث الثاني

المناهج التي يمكن استخدامها في الدراسة

سأتطرق في هذا المبحث إلى المناهج العلمية التي يكثر استخدمها من طرف الطلبة الباحثين خاصة في ميدان العلوم القانونية؛ ومنها:"المنهج الاستدلالي"، و"المنهج الاستقرائي"، والمنهج التحليلي، والمنهج الوصفي.

المطلب الأول: المنهج الاستدلالي

سنتناول المفاهيم المتعلقة "بالمنهج الاستدلالي" من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف المنهج الاستدلالي

أحيانا يقوم الباحث بعمليات عقلية ينتقل فيها من مقدمات مسلم بها؛ ليصل إلى نتيجة تتوقف على صدق المقدمات، وتسمى هذه العملية: عملية استدلال.

فالاستدلال إذن هو:"البرهان الذي يبدأ من قضايا يسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، دون اللجوء إلى التجربة؛ وهذا السير إمّا بواسطة القول، أو بواسطة الحساب."[1]

فالرياضي الذي يقوم بعمليات حسابية ينطلق فيها من مسلمات ويصل إلى نتائج دون اعتماده على التجربة؛ فهو يقوم بعملية استدلال، كما أنّ القاضي يصل إلى نتائج ما؛ اعتمادا على ما لديه من وثائق وقضايا مسلم بها يقوم أيضا بعملية استدلال.

فالاستدلال كعملية منطقية أولية هي كل برهان دقيق كالقياس أو الحساب. بينما الاستدلال كمنهج فهو السلوك العام المستخدم في العلوم، وهو ذلك التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ أو قضايا أولية إلى قضايا تستنتج منها بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة، بخلاف المنهج التجريبي الذي يعتمد على التجربة.[2]

والفرق بين الاستدلال والبرهنة، فالاستدلال عملية منطقية يتم فيها الانتقال من قضايا سواء كانت صادقة أو كاذبة، إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية خالصة، أمّا البرهنة فهي استدلال يراعي فيه صدق المقدمات وبالتالي صحة النتائج، ولعلّ هذا الذي يميز

---

(1)- بدوي، عبد الرحمن: المرجع السابق، ص82.

(2)- المرجع نفسه، ص82.

البرهنة عن الاستدلال، فالاستدلال لا يهتم بصدق النتائج، وإنما يهتم بصدورها عن مقدمات معلومة، أمّا البرهنة فالمهم فيها الوصول إلى نتائج صادقة بناء على التسليم بصدق المقدمات.[1]

الفرع الثاني-النظام الاستدلالي:

إذا كان الاستدلال يبدأ من قضايا ليصل إلى أخرى ناتجة عنها بالضرورة، فإنّ القضايا الأولية قد تستنتج من قضايا أولية سابقة عنها، حتى تصل القضايا إلى قضايا أولية بديهية أو تصورات أولية لا تقبل البرهنة عليها وهي ما يسمى **بالمبادئ.**

وباستمرار يستنتج الإنسان قضايا أو تصورات أخرى استنتاجا ضروريا وفقا لقواعد المنطق وحده، تسمى هذه القضايا المستنتجة **بالنظريات.**

وعليه فالمبادئ والنظريات تكون مستنتجة من مبادئ ونظريات أخرى منطقيا، تشكل بدورها مقدمات لمبادئ ونظريات أخرى، فالاستدلال في هذه الحالة يكون نظاما من المبادئ والنظريات؛ وهذا ما يسمى بالنظام الاستدلالي.[2]

الفرع الثالث:مبادئ الاستدلال

أولا- البديهيات:

البديهية:" هي قضية بيّنة بنفسها، وليس من الممكن أن يبرهن عليها، وتعدّ صادقة بلا برهان عند كل من يفهم معناها." [3]

يظهر من التعريف أن "البديهية" لها خواص ثلاث[4]:

1- أنها بينة بنفسها أي: واضحة مباشرة للنفس بلا واسطة ولا برهان منطقي.

1- أنّ لها أولية منطقية، فهي مبدأ أولي غير مستخلص من غيره.

2- أنها قاعدة صورية عامّة؛ في مقابل المبادئ الخاصّة المتعلّقة بتعريف معين.

و"البديهيات" عبارة عن قضايا مشتركة ؛ مسلم بها من جميع العقول، وهي لا تختص بعلم دون علم، بل توجد في جميع العلوم، فكما توجد في الرياضيات؛ توجد في العلوم الأخرى كالعلوم الإنسانية.

---

(1)-بدوي، عبد الرحمن: المرجع السابق ، ص83.

(2)-المرجع نفسه، ص85.

(3)-المرجع نفسه، ص89.

(4)-المرجع نفسه، ص89.

مثلا: **الجزء أقل من الكل، والكل أكبر من كل جزء من أجزائه .**

من يملك الأكثر يملك الأقل .

هذه القضايا مسلم بها ولا تحتاج إلى تعمق أو تفكير للبرهنة عليها، فبمجرد سماعها يصدقها العقل ويسلم بها.

ثانيا- المصادرات:

المصادرة هي القضية التركيبية التي يصادر على صحتها وتسلم تسليما، مع عدم بيانها بوضوح للعقل، طالما لم تؤدّي إلى تناقض، ولا تنطبق إلا على نوع معين من المقادير.[1]

وتتميز بعدة خصائص أهمها[2]:

1- أنها ليست بيّنة بنفسها عكس البديهيات.

2- لا يمكن أن يبرهن عليها، لكن يصادر على صحتها؛ أي يطالب التسليم بها؛ لأنه من الممكن أن تستنبط منها نتائج عدة، وتستمد إبانتها من نتائجها.

مثلا: مصادرة إقليدس:يمكن من نقطة أن يجري مستقيم موازي لمستقيم آخر، ولا يمكن أن يجري غير مستقيم واحد. هذه المصادرة لم تؤد إلى تناقض.

3- يمكن الاستغناء عن المصادرة واستبدالها بمصادرات أخرى أقرب، أي يمكن إنكارها على عكس البديهية المسلم بها فلا يمكن إنكارها.

4- التسليم بالمصادرة لا يتحقق إلا بالنتائج التي يمكن أن تستخلص منها.

5- المصادرة كما توجد في الرياضيات توجد في العلوم الأخرى . مثلا: المصادرة القائلة بأنّ كل إنسان يطلب السعادة.

ثالثا- التعريفات:

" التعريفات": هي اصطلاحات لغوية تتعلق بتصورات خاصة بكل علم، و"التعريف" يعبر عن ماهية المعرّف وعنه وحده وعنه كله، أي يجب أن يكون جامعا مانعا، وهو يتركب من شيئين:

1- المُعرَّف: وهو الشيء المراد تعريفه.

2- المعرِّف: وهو القول الذي يحدد خواص الشيء المُعرَّف.[3]

---

(1)-بدوي، عبد الرحمن: المرجع السابق، ص90.

(2)-المرجع نفسه، ص91.

(3)-المرجع نفسه ، ص93.

والتعريف يخص شيء بذاته وحده دون غيره، بحيث يحدد فيه جميع الصفات المانعة من دخول صفات أخرى خارجة عنه، وجامعة لجميع الصفات المتواجدة فيه، لذا يجب أن يكون "تعريف الشيء" جامعا مانعا.

الفرع الرابع:أدوات الاستدلال

أولا- القياس:

"القياس"هو عملية عقلية تنطلق من مقدمات مسلم بها للوصول إلى نتائج افتراضية، يجب التسليم بها إذا سلمنا بالمقدمات، والنتائج تكون غير مضمونة الصحة الخارجية، على عكس البرهنة التي تأتي بنتائج ضرورية مضمونة الصحة خارجيا، لأنها تنطلق من مبادئ صادقة بالضرورة.[1]

ثانيا-التجريب العقلي:

"التجريب العقلي" ليس هو "المنهج التجريبي"، وإنما يعرف من العمليات التجريبية التي يقوم بها العقل، "ومعناه بصورة عامّة أن يقوم الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي قد يبئس أو لا يتيسر أن يقوم بها في الخارج."[2]

وقد يكون خياليا، أو علميا، "فالتجريب العقلي الخيالي" لا قيمة له من الناحية العلمية؛ لأنه يقوم على التأملات الخيالية، ويدخل في هذا الإبداع الشعري القائم على الخيال.

أمّا"التجريب العلمي" فهو الحائز على القيمة العلمية، لأنّ الفرضيات فيه تقوم على وقائع يجرب عليها الإنسان فرضيات أخرى داخل الذهن، ويستخرج النتائج التي تؤدّي إليها الفرضيات، فلا تقوم على وقائع وهمية خيالية، والباحث في هذه الحالة كأنه يقوم بتصور ذهني كلي ونهائي؛ لما يصبو إليه في الواقع.[3]

ثالثا- التركيب:

وهو عملية عكسية تقدمية يقوم بها العقل، تبدأ من القضية باعتبارها صحيحة للوصول إلى كل النتائج التي تؤدّي إليها، بمعنى أنها تسير قُدما أي: تبدأ من القضايا الأولية البسيطة، مرتفعة

---

(1)-بدوي، عبد الرحمن: المرجع السابق، ص104.

(2)-المرجع نفسه، ص116.

(3)-المرجع نفسه، ص116 وما بعدها.

إلى القضايا المركبة التي تترتب عنها؛ ولعلّ هذا المعنى يجسد مفهوم خاصية"التقدمية"، على عكس عملية التحليل الذي يحاول الرجوع إلى المبادئ الأصلية للقضايا.[1]

هذا، ويستخدم "المنهج الاستدلالي" في مجال العلوم القانونية كسلوك منهجي للوصول إلى الحقيقة؛ بإتباع التسلسل المنطقي الذي ينتقل من القضايا الأولية إلى القضايا التي تستنبط منها بالضرورة دون تجريب.

ففي التشريع والفقه والقضاء؛ يستخدم "المنهج الاستدلالي" في تحليل وتفسير وتركيب القواعد القانونية لتطبيقها على وقائع النزاع.

ويختص القضاء الجنائي والقضاء المدني بالمنهج الاستدلالي أكثر من غيره؛ لأنّ التقيد بالقاعدة القانونية ومعرفة إرادة المشرع في تفسير وتطبيق هذه القاعدة أمر واجب وملزم للقاضي.[2]

والجدير بالذكر أن كل من القاضي الجنائي أو القاضي المدني؛ عند استخدام "المنهج الاستدلالي"، ملزميْن بالانطلاق من عمـــلية عقلية تخضع للقياس والاستنباط، بعد إجراء إسناد قانوني وتكييف للوقائع، عن طـــريق التحليل والتركيب للظواهر والوقائع القانونية وتفسيرها، طبقا للمبادئ والقواعد والأحكام القانونية التي تحكمها.[3] ومن ذلك مثلا:

تكيف الوقائع محل النزاع للوصول إلى إصدار الحكم، مثلا: النزاعات المتعلقة بالعقود الإلكترونية، ومن ثمة تكييف الواقعة، وربطها بالقاعدة القانونية المتعلقة بحماية المستهلك.

المطلب الثاني: المنهج الاستقرائي

بيان موجز حول المفاهيم المتعلقة "بالمنهج الاستقرائي" من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف المنهج الاستقرائي:

المنهج الاستقرائي هو منهج ينطلق من الجزئيات إلى الكليات، أي من الحقائق الجزئية المتفرقة إلى قواعد عامّة. بحيث تكون الحقائق الجزئية أو الظواهر متشابهة تجعلنا نتوصل إلى حقائق عامة، ومن ثمة الوصول إلى القواعد أو الأصول المنهجية الفنية لإنجاز ببعض الأعمال.

---

(1)-بدوي، عبد الرحمن: المرجع السابق، ص121.

(2)- عوابدي، عمار: المرجع السابق، ص189.

(3)-المرجع نفسه، ص190.

وأساس هذا المنهج هو التتبع لأمور جزئية.[1]ولا يكون ذلك إلا بالاستناد إلى الملاحظة والتجربة وافتراض الفرضيات حتى يتوصل الباحث إلى حقائق عامة.

ومن الأمثلة على ذلك: استقراء و تتبع كلام العرب عند علماء اللغة للتوصل إلى أنّ المبتدأ يكون دائما مرفوعا، والفاعل أيضا، فكلا النتيجتين المتوصل إليها تعتبر قاعدة عامة في المبتدأ والفاعل.

وأيضا استقراء وتتبع النصوص الشرعية في الكتاب والسنة عند علماء الأصول؛ للتوصل إلى أنّ الشريعة جاءت لحفظ الكليات الخمس؛ فيعتبر الحفاظ على هذه الكليات، كأصل كلي في الشريعة الإسلامية.

ومن ذلك أيضا استقراء وتتبع النصوص القانونية للوصول إلى مبدأ حماية مصلحة المجتمع،أو استقراء جزئيات في الفقه والاجتهادات القضائية حول مسألة قانونية معينة؛ للوصول إلى حكم عام حولها.

والمنهج الاستقرائي يستخدم نوعين من الاستقراء:

أولا- الاستقراء الذهني:

وهو الذي يعتمد على الحقائق الجزئية الجاهزة المدونة على الوثائق أو وسائل حفظ المواد العلمية، فينطلق الباحث مما جمعه غيره من الحقائق و الوقائع، وعادة ما تكون الحقائق الجزئية عبارة عن نصوص أو جمل أو عبارات أو صور. ويدخل في هذا النوع تحليل المضمون، للوصول إلى السمة الغالبة للشيء المحدد، ولا يهم العوامل التي تؤثر في النتائج أو ما يترتب عنها.

ومن الأمثلة على ذلك: ما يجمعه الباحث عن طريق الاستبيانات للوصول إلى نتائج عامّة حول ظاهرة معينة، إذا تمّ وفق طرق علمية صحيحة.[2]

ثانيا- الاستقراء الحسي:

وهو الاستقراء الذي يستند إلى المادة العلمية التي يجمعها الباحث استنادا إلى الإدراك الحسي، كالملاحظة والتجربة.[3] فالباحث يُخضع ما قام بجمعه من الحقائق والظواهر المحسوسة

---

(1)- بدوي، عبد الرحمن: المرجع السابق، ص18.

(2)-صيني، سعيد إسماعيل: قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1994م، ص74 وما بعدها.

(3)- المرجع نفسه، ص78 وما بعدها.

ثمّ يقوم بكل إجراءات التجربة عن طريق الملاحظة، حتى يتوصل إلى حقيقة مطردة وعامة، تصبح بعد ذلك كقاعدة عامة تتناول جمع الجزئيات التي يمكن أن تصنّف تحتها.

الفرع الثاني:أنواع المنهج الاستقرائي:

أولا- المنهج الاستقرائي التام:

وهو الذي يقوم على حصر جميع جزئيات المسألة أو الواقعة أو أفراد المجتمع محل البحث والدراسة، والتتبع للتغيرات التي تحصل لها باستخدام التجربة والملاحظة،أي أن يكون التقصي والتتبع شاملا للموضوع محل البحث.[1]

ثانيا- المنهج الاستقرائي الناقص:

وهو الذي يكتفي فيه الباحث بدراسة بعض جزئيات المسألة أو الواقعة أو مجتمع البحث محل الدراسة، وبعد ذلك إصدار حكم عام يشمل جميع الأفراد التي لم تدخل تحت الدراسة، ولا تكون نتائجه صحيحة إلا إذا كانت الجزئيات المختارة قوية في تمثيل كل أفراد المسألة محل الدراسة.[2]

المطلب الثالث: منهج تحليل المحتوى:

الفرع الأول: المقصود بتحليل المحتوى:

وهي الدراسة التي تعتمد على تحليل الوثائق المرتبطة بموضوع البحث، كالسجلات، والقوانين والأنظمة، والصحف والمجلات، وغيرها من المواد التي تشمل المعلومات التي يبحث عنها.[3] وبعد اختيار هذه الوثائق؛ يبدأ بعملية الدراسة والتحليل؛ مركزا على المعلومات التي تتضمنها الوثائق بوضوح؛ مكتفيا بما تحتوي عليه دون سواه.[4]

الفرع الثاني: عناصر تحليل المحتوى:

يقوم أسلوب تحليل المحتوى على عنصرين أساسيين هما:

أولا-التحليل: ويتمثل في العملية العقلية التي يقوم بها الباحث لدراسة الظاهرة موضوع البحث،

---

(1)- الربيعة، عبد العزيز بن عبد الرحمن: البحث العلمي (حقيقته ومصادره،ومادته،ومناهجه، وكتابته، وطباعته، ومناقشته)، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط6، 2012م، ص179.

(2)-المرجع نفسه، نفس الموضع .

(3)- ذوقان عبيدات وعبد الرحمن عدس و كايد عبد الحق: المرجع السابق، ص211.

(4)- المرجع نفسه، نفس الموضع.

لاستخراج العوامل المؤثرة فيها وأسبابها وخصائصها؛ والروابط بينها. وقد يكون "كميا" أي تحليل المحتوى إلى أرقام ونسب وأعمدة ومعدلات ...إلخ، مع إمكانية استخدام الحاسوب في عمليات المعالجة وتحليل الوثائق، وقد يكون كيفيا يقتصر على تحليل وتفسير النتائج وإيجاد العلاقات والروابط بينها.

ثانيا-**المحتوى:** وهو مضمون الوثيقة، سواء كان مكتوبا أو مسموعا، كالقرارات القضائية، والقوانين والمراسيم، أو أقوال صحفية مسموعة.

لأنّ معرفة اتجاه الجماعات والأفراد على مختلف مراكزهم؛ إنما تظهر في كتاباتهم وأقوالهم؛ وبالتالي تحليل هذه الأدوات للكشف عن اتجاه هذه الجماعات والأفراد.[1]

فعند قراءتنا لنص مكتوب، فإننا بمجرد إمعان النظر والفكر في قراءته وتحليله نستطيع أن نستخلص عدة نتائج منها ما يتعلق باتجاه الشخص صاحب النص، من الناحية السيكولوجية، ومنها ما يتعلّق بأسباب كتابته للنص، ومنها ما يتعلّق بالغرض من وراء الكتابة وغير ذلك. لكن يبقى المحتوى متميز بخصائصه وصفاته، فتحليل خطاب سياسي، لا يعني أننا نحلل في قول لآحاد الناس؛ وإنما يجب على الباحث أن يمتلك الأدوات التي تؤهله لذلك، حتى يغوص في نوايا الآخرين.

هذا، ويعتمد "أسلوب تحليل المضمون" على نفس خطوات التي يقوم عليها المنهج الوصفي، والمتمثلة في تحديد المشكلة المطروحة للدراسة، ثمّ وضع الفرضيات لهذه المشكلة، ثمّ اختيار العينة التي تجري عليها الدراسة للوصول إلى نتائج.[2]

الفرع الثالث:صعوبات دراسة المضمون[3]: إذا لم يتم اختيار "العينة" وفق منهج علمي دقيق، بحيث تكون ممثلة للوثائق التي توجد عند الباحث؛ فإنه يجد نفسه أمام صعوبات قد تجعل النتائج المتوصل إليها خاطئة، وأهم هذه الصعوبات:

- من الممكن أن تكون بعض الوثائق التي يحللها الباحث غير واقعية؛ حتى لو كانت تتسم بالمثالية، فمثلا: القوانين التي تنص على حرية الفرد وكرامته؛ قد لا تطبق ولا تحترم في كثير

---

(1)-ذوقان عبيدات وعبد الرحمن عدس و كايد عبد الحق: المرجع السابق.

(2)-المرجع نفسه، ص211.

(3)- المرجع نفسه، ص- ص211- 212 .

من الأحيان؛ فإذا اعتمد الباحث هذه الوثائق فقد يصل إلى نتيجة خاطئة وهي: احترام حرية الأفراد دون أن تكون محترمة فعلا.

– قد لا يطلع الباحث على بعض الوثائق المهمة، كالتي تتسم بطابع السرية .

– قد تكون بعض الوثائق مزورة أو محرفة؛ وتحليل محتواها قد يودّي إلى نتيجة خاطئة.

الفرع الرابع: مزايا أسلوب دراسة المضمون:

يمتاز أسلوب دراسة المضمون بعدة مزايا أهمها[1]:

– التقليل من تدخل ذاتية المصدر البشري الذي يقدم المعلومات؛ لأنّ الباحث يعتمد على الوثيقة مباشرة ولا يحتاج إلى الاتصال بالمبحوثين.

– تبقى المعلومات التي تتضمنها الوثائق؛ متاحة أمام الباحث كلما أمكن ذلك؛ للتأكد منها، ومقارنة نتائجها، فلا يؤثر عمله على الوثائق، مع إمكانية الرجوع إليها كلما أراد.

– حرية الباحث عند إرادة تحليل المضمون؛ فالباحث غير ملزم بوقت محدد، أو أسلوب معين، كإجراء المقابلات مثلا؛ بل يستطيع فحص الوثائق متى أراد وكيفما أراد؛ لأنّ المادة المطلوبة الدراسة متوفرة عنده؛ لكنه يحتاج إلى جهد مكتبي.

– أسلوب تحليل المضمون عمل غير مرن، لأنّ الباحث مقيد بالمادة المدروسة ومصادرها محدودة، بحيث يغلب على تحليله طابع الوصف لمحتوى وشكل المادة المدروسة؛ دون بيان دواعي ظهورها بهذا الشكل أو المحتوى.

هذا، ويستخدم أسلوب تحليل المضمون استخداما واسعا في ميدان العلوم القانونية؛ لأنه يرتكز بالأساس على تحليل مضمون المادة المكتوبة أو المسموعة و منها: تحليل مضمون ما تقدمه الصحافة بمختلف أنواعها المكتوبة والمسموعة والمرئية، مما له علاقة بالجانب القانوني أو السياسي، وأيضا تحليل مضمون الأحكام والقرارات القضائية؛ للوقوف على تفسير النصوص القانونية المختلفة، ومنها أيضا تحليل الأنظمة القانونية الداخلية، الدستور، النصوص القانونية، القوانين المكملة كالأوامر والمراسيم والقوانين الفرعية والتنظيمية بمختلف أنواعها، ومن ذلك الأوامر والقوانين والنصوص المتعلقة بالعقارات. كقانون الملكية، والأوقاف وغير ذلك.

---

(1)–عليان، ربحي مصطفى:المرجع السابق ، ص54 .

وكذلك تحليل مضمون المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال القانون الدولي، للوقوف على مدى مواكبة القوانين الداخلية للقوانين الدولية، وكذا مدى فعالية هذه القوانين في ضمان الحريات والحقوق، ويظهر هذا المنهج في المجال القضائي في تحليل مضمون أقوال المتهمين، وأصحاب الشكاوى، وأقوال الشهود، في التحقيق القضائي في جميع المنازعات التي تعرض أمام القضاء وغيرها.

المطلب الرابع: المنهج الوصفي

سنتناول دراسة المنهج الوصفي من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف المنهج الوصفي ومراحله

أولا- تعريف المنهج الوصفي:

يعرّف"المنهج الوصفي"بأنه:" المنهج الذي يقوم على وصف الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية، للوصول بذلك إلى إثبات الحقائق العلمية."[1]

أو هو:"استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر، بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها، أو بينها وبين ظواهر أخرى."[2]

يتبين من هذين التعريفين أنّ "المنهج الوصفي" يعتمد على الوصف كركن أساسي لدراسة الظاهرة العلمية، أو الحقائق موضوع الدراسة، ومن ثمة تعميم النتائج المتوصل إليها على الظواهر المشابهة. ويعتبر هذا النوع من أهم المناهج المنتشرة في الأبحاث العلمية التي تركز على ما هو كائن في حياة الإنسان والمجتمع.[3] والباحث في هذا المنهج عند دراسة الظاهرة ينطلق من الحاضر لتوجيه المستقبل، وهذا لا يتأتى إلا بالوصف لدراسة الظواهر وخصائصها وأشكالها والعوامل المؤثرة في ذلك؛ على عكس المنهج التاريخي الذي يدرس الظواهر والحقائق انطلاقا من الماضي.[4]

ثانيا-مراحل المنهج الوصفي:

يمرّ المنهج الوصفي بالمراحل التالية:

---

(1)- الربيعة، عبد العزيز بن عبد الرحمن: المرجع السابق، ص179.

(2)- العزاوي، رحيم يونس كرو: مقدمة في منهج البحث العلمي، الأردن :عمان، دار دجلة، ط1، 2007م، ص97.

(3)- المرجع نفسه، نفس الموضع.

(4)- ربحي، مصطفى عليان: المرجع السابق، ص47.

1- تحديد المشكلة وصياغتها.

2- وضع الفرضيات والأسس التي تقوم عليها المشكلة.

3-حصر جميع المعلومات والبيانات لغرض دراسة المشكلة، وكذا طرق جمعها، كالاستبيان والمقابلة والملاحظة وغير ذلك.

4- تفسير وتحليل البيانات والمعلومات، وتنظيمها.

5- حصر النتائج وصياغتها.

6- وضع المقترحات والتوصيات المناسبة.

الفرع الثاني: أنماط البحث الوصفي

أولا- الدراسات المسحية: ونتناولها في النقاط التالية:

1)- المقصود بالدراسات المسحية:

الدراسات المسحية، هي جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما، أو حادث ما، قصد التعرف على الظواهر موضوع الدراسة، وتحديد وضعها، ومعرفة جوانب الضعف والقوة فيها، وتحديد مدى الحاجة لإجراء تغيرات جزئية أو أساسية للوضع الحالي للظاهرة المدروسة.[1]

ويعتبر" المسح" أساسا تعتمد عليه البحوث الوصفية، ذلك لأنّ دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تنطلق من الواقع الحاضر، وتتطلب تجميع حقائق ومعلومات تتم دراستها للوصول إلى نتائج تساعد في حل مشكلات المجتمع.

فالدراسة المسحية إذن تعتمد على تجميع البيانات والحقائق الجارية عن موقف معين. فإذا أردنا أن نجري عملية مسحية عن ظرف سياسي أو اجتماعي للوصول إلى حقيقة ما؛ فإنه يجب مسح كل السكان، أو على الأقل عينة تمثل هذا المجتمع تمثيلا دقيقا.[2]

وما تجدر الإشارة إليه، أنّ الدراسة المسحية يجب أن تتضمن بالضرورة مشكلة محددة وواضحة ومعلومة في الواقع؛ يخطط الباحث لدراستها بمهارة، ثمّ يقوم بجمع كل المعلومات والبيانات المتعلقة بها، لأجل تحليلها وتفسيرها بدقة وعناية، ثمّ يقدم النتائج بصورة منطقية. كما

---

(1)- ذوقان عبيدات وعبد الرحمن عدس و كايد عبد الحق: المرجع السابق، ص201.

(2)-بدر، أحمد: أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط9، 1996م، ص289.

يمكن للدراسات المسحية أن تساعد على اكتشاف العلاقات بين الظواهر المختلفة للوصول إلى نتائج حولها.[1]

مثلا في العلوم الطبية: إجراء عملية مسح لكل المدخنين المصابين بمرض سرطان الرئة، لمعرفة العلاقة بين التدخين وسرطان الرئة.

وفي الحالة الاجتماعية مثلا: إجراء مسح للرأي العام لاستنتاج الأسباب والدوافع لتعاطي الرشوة، ومن ثمة الخروج بنتائج تساعد على الحد من الإدمان على هذه الظاهرة.

2)- مجال الدراسات المسحية:

من بين المجالات التي تحتاج إلى الدراسات المسحية[2]:

أ- **المسح التعليمي:** كمسح تلاميذ المدارس والثانويات، و طلبة الجامعات .

ب-**المسح الاجتماعي:** لدراسة الظواهر الاجتماعية، كالزواج والطلاق والخلع ...إلخ.

ج- **المسح الاقتصادي:** لدراسة الظواهر الاقتصادية، كمسح السوق .

د- **المسح الثقافي:** لدراسة الظواهر الثقافية، كدراسة العزوف عن القراءة في المجتمع.

هـ - **مسح الرأي العام:** لدراسة الظواهر الانتخابية، وأخذ وجهة نظر المجتمع في قضية معينة.

3)- استخدام الدراسات المسحية في مجال العلوم القانونية: للدراسات المسحية في مجال العلوم القانونية استخدامات متعددة منها :

أ- إجراء مسح للرأي العام عن طريق إجراء مقابلات مع عينات من المجتمع للحصول على معلومات وبيانات تفيد في دراسة بعض الظواهر القانونية؛ تكون منطلقا لبناء سياسة تشريعية مبنية على دراسة واقعية.

ب- مسح الرأي العام عن طريق الاستفتاء؛ لمعرفة مدى قبول أو رفض لسياسة الدولة في التوجه نحو اتخاذ قرار يختص بقضية دستورية أو تشريعية.

ج- مسح عام للوثائق القانونية، كالمحاضر القانونية، والعقود والمواثيق والقرارات والأحكام القضائية، بغية دراسة ظاهرة قانونية معينة.

د- إجراء مسح الأراضي العام لتسجيل العقارات، وتحديد الأملاك العمومية.

---

(1)-بدر، أحمد: المرجع السابق، ص289.

(2)- عليان، ربحي مصطفى: المرجع السابق، ص49.

ثانيا- دراسة الحالة:

1)- المقصود بدراسة الحالة:

تعتبر"دراسة الحالة"، فرعا من الدراسات الوصفية التي تعتمد أساسا على المنهج الوصفي،"وتعني دراسة شخص أو مجموعة من الأشخاص في نقطة محددة عبر فترة زمنية محددة بقصد الكشف عن سلوك أو بعض جوانب السلوك للفرد أو مجموعة من الأشخاص."[1]

ويقوم أسلوب "دراسة الحالة" على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة، للوصول إلى فهم أدق وأعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من الظواهر.[2]

والباحث يقوم بدراسة حالة من الحالات بالبحث والتعمق في العوامل التي أثّرت فيها وأسبابها، والظروف المحيطة بها، وعلاقاتها مع غيرها من الظواهر، ليعطي صورة متكاملة لها؛ حتى يستطيع وضع الفرضيات حولها، للتوصل إلى النتائج التي يمكن استخلاصها من ذلك.

وقد تكون الحالة المدروسة شخصا واحدا، أو أسرة واحدة، أو مجتمعا محليا أو مؤسسة ذات طابع اجتماعي، وباستخدام أدوات البحث العلمي التي تتطلبها هذه الدراسة، يقوم الباحث بجمع البيانات المتعلقة بالوضع القائم للحالة المدروسة، خلال فترة زمنية معينة.

وتتميز دراسة الحالة بالعمق؛ لأنّ الحالة المدروسة تكون ضيقة المدى ومحدودة؛ بل قد تَنصبُّ الدراسة على جانب مختص بحالة معينة محدودة.

وتشبه "دراسة الحالة" "الدراسة المسحية"؛ إلا أنها محصورة ومركزة على حالة واحدة، وقد يلجأ الباحث إلى النوعين معا إذا وُجد بينهما تكامل، من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية، كأن يمسح أفقا واسعا، ثمّ بعد ذلك يتعمق في دراسة حالات نموذجية.

و" دراسة الحالة" إن كانت لها قيمة بالنسبة للأفراد والجماعات المحدودة، فإن الاعتماد عليها في تعميم النتائج محدود، ولذلك يجب دراسة حالات مماثلة قدر الإمكان.

فمثلا دراسة حياة أحد الأفراد أو المجتمعات؛ بالإضافة إلى وصف الحالة؛ تتطلب مناهج بحث أخرى، كالمنهج التاريخي، كما يجب على الباحث عند "دراسة الحالة" أن يكون على قدر كبير من الإمكانات العقلية؛ التي تمكنه من الوصول إلى ما يبرهن فرضياته، وكذا الحرص على

---

(1)- العزاوي، رحيم يونس كرو: المرجع السابق، ص102.

(2)- ربحي، مصطفى عليان: المرجع السابق، ص51.

التحلي بصفات الباحث الحصيف، كالموضوعية والدقة والأمانة والضبط، لكي لا يقع في الخطأ، ويشخص بعيدا عن القواعد العلمية السليمة، ويعمم نتائجه خارج الدراسة التي يقوم بها.

2)-خطوات "دراسة الحالة":

تمرّ "دراسة الحالة" بالخطوات التالية:

ا- تحديد المشكلة المراد دراستها.

ب- تحديد وصياغة الفرضيات العلمية والتأكد من وفرة البيانات حولها.

ج- اختبار حالة مماثلة للحالة محل الدراسة .

د- حصر الوسائل المساعدة في جمع البيانات؛ كالوثائق الشخصية؛ إذا كانت الحالة فردا بعينه، مما يدخل في سيرته وحياته الشخصية، أو مفكراته، وكذا الملاحظة والمقابلة....إلخ.

هـ- فحص وتحليل المصادر والوثائق التاريخية، التي لها علاقة بالحالة موضوع الدراسة، بإتباع المنهج التاريخي، لتحديد مدى أصالتها وصحتها، والوقوف على الأسباب الرئيسية التي أدت "بالحالة" إلى وضعها الحاضر.

و- تدريب مؤهلين لجمع المعلومات والبيانات.

ز- جمع البيانات وتسجيلها ووضع التعميمات.

ويجب أن تكون كل خطوة من هذه الخطوات كاملة؛ لتتم "دراسة الحالة" بصورة صحيحة، معمقة وشاملة،والاهتمام بكل شيء عن عدد محدود من الحالات المشابهة للحالة محل الدراسة.

هذا، ويستخدم أسلوب دراسة الحالة في العلوم القانونية؛ كبقية العلوم الاجتماعية، ومن ذلك إجراء دراسة حالة في مجال العلوم الجنائية، ومن ذلك تعمق الباحث في دراسة السلوك الإجرامي للجاني، والدوافع التي دفعته لارتكاب الجريمة.[1]

كما يمكن دراسة حالة دولة رائدة في المجال الاقتصادي والصناعي، بغية الاستفادة من تجربتها، أو دراسة حالة تتعلّق بمشكلة قانونية لها بُعد اجتماعي واقتصادي.

وقد تكون "دراسة الحالة" حول نظام قانوني لدولة رائدة في مجال مكافحة الجريمة، والاستفادة من خبرتها، وما على الباحث إلا التعمّق في دراسة جزئيات الحالة، وأسبابها وعلاقتها بالعوامل المؤثرة فيها، للتوصل إلى نتائج يمكن تعميمها على الحالات المشابهة.

---

(1)- شميشم رشيد: المرجع السابق، ص180.

المبحث الثالث

جمع المصادر وقراءتها ووضع خطة البحث

بعد اختيار موضوع البحث وتحديد الإشكالية، وقبول البحث لدى المؤسسة الجامعية- المؤسسة التي سجل فيها الباحث بحثه- ما هي المرحلة التي يبدأ بها الطالب بعد المراحل السابقة؟ هذا ما سأبينه في هذا الموضع:

المطلب الأول: مرحلة جمع المصادر والمراجع

يبدأ البحث في مرحلة جمع المصادر والمراجع، و هي مصادر الإشكالية، والتي يفترض أنها تحتوي على المادة العلمية التي تتناول جزئيات الموضوع، فيختار الباحث هذه المصادر بناء على قراءته الأولية لها، والمصادر العلمية تُعد من أهم المقاييس في تقدير جودة البحث، فإذا كانت مصادر معتمدة صادقة، أو مخطوطات نادرة موثقة، كان للبحث قيمته العلمية.[1] وليس كل كتاب يستحق هذه التسمية، ومن المصادر ما هو أصلي، ومنها ما هو ثانوي.

الفرع الأول: معنى المصدر الأصلي:

المصدر الأصلي:"هو الكتاب الذي تجِد فيه المعلومات، والمعارف الصحيحة من أجل الموضوع الذي تريد بحثه."[2]

أو :"الوثائق والدراسات الأولى منقولة بالرواية، أو مكتوبة بيد مؤلفين ثقات أسهموا في تطوير العلم، أو عاشوا الأحداث والوقائع، أو كانوا طرفا مباشرا فيها أو كانوا هم الواسطة الرئيسية لنقل وجمع المعلومات والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة." [3]

ولهذا عند إطلاق كلمة "المصدر الأصلي" على وثيقة ما فإنها تتصف بما يلي:

1- صحة المعلومات التي تتضمنها.

2- معتمدة وموثوق بها.

3- الأصالة وهي تخصصه في الجزئية التي يبحث فيها الباحث، فالبحث في مسائل التاريخ يُرجع إلى كتب التاريخ، وإذا كان البحث في مسائل الفقه الإسلامي- خاصة في الدراسات القانونية المقارنة بالفقه الإسلامي- يرجع إلى كتب الفقه الإسلامي الأصلية، وهنا بالذات يعيب على

---

(1)- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، ص39.

(2)- العسكري، عبود عبد الله: المرجع السابق، ص47.

(3)- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، ص39.

الطالب اقتباس المادة العلمية المتعلقة بالبحث كالآراء الفقهية من مذكرات التخرج، أو من مراجع ثانوية لمؤلفين اعتمدوا عليها في البحث، والواجب الرجوع إلى المصادر الأصلية للمادة العلمية.
وفي ما يلي نذكر بعض المصادر الأصلية ككتب التفاسير المشهورة،
التي تستعمل في حالة اقتباس معنى الآيات القرآنية ومنها على سبيل المثال: تفسير القرآن العظيم، المشهور بتفسير ابن كثير، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البصري ثم الدمشقي(ت:774هـ)

أمّا كتب الحديث الشريف ، فيجب الرجوع إلى المصادر الأصلية للحديث متنا وشرحا وهي كثيرة جدا ومن الأمثلة على ذلك:كتب الصحاح: صحيح البخاري، صحيح مسلم، المستدرك على الصحيحين، صحيح ابن خزيمة، وكذلك كتب السنن: مثل سنن أبي داوود ، سنن ابن ماجة ، سنن الترمذي، سنن النسائي، سنن البيهقي، سنن الدار قطني، وكذلك المعاجم : كمعجم الطبراني ، والمسانيد كمسند الإمام أحمد ، ومسند أبي داود الطياليسي ... وهكذا
كما يجب أخذ شرح الحديث من كتب شروح الحديث الأصلية، كشرح الإمام النووي على صحيح مسلم، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاّني .. وهكذا
أما كتب اللغة والمعاجم: وهي التي يرجع إليها الباحث في حالة معرفة معاني الألفاظ ومنها على سبيل المثال:
مجمل اللغة لابن فارس، المتوفي سنة395هـ . ومختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، المتوفي سنة666هـ . ولسان العرب، لابن منظور، المتوفي سنة711هـ . والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، المتوفي سنة817هـ .

هذه أمثلة فقط، وإلا فإن الكتب الأصلية في ميدان كل فنّ من فنون العلم كثيرة، وإنما ضربت هذه الأمثلة حتى لا يقع طلبتنا الأعزاء في الخطأ أثناء عزو المادة العلمية إلى مصادرها الأصلية، ولا تؤخذ من المراجع العامة، أو المذكرات الأكاديمية، لأن هذا الأمر يعد عيبا من عيوب التوثيق، وسنتطرق إليه في موضعه.

أما في مجال البحوث القانونية فإن أهم المصادر الأصلية التي يمكن للطالب الرجوع إليها هي[1]:

(1)- شميشم رشيد : المرجع السابق، ص69-70.

1- المواثيق الوطنية والدولية.

2- المذكرات الإيضاحية للقوانين أو محاضر اجتماع الهيئة التشريعية الصادرة عنها.

3- الأوامر والقوانين والنصوص التنظيمية.

4- الدساتير.

5- المؤتمرات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية.

6- الأحكام والقرارات القضائية.

7- نتائج المقابلات الشخصية.

8- الإحصائيات الرسمية.

9- التصريحات الرسمية للهيئات والشخصيات الرسمية .

10- الأفلام التوثيقية والشهادات الحية والوثائق الرسمية التي تتضمن أحداثا معينة ذات أثار قانونية.

الفرع الثاني: معنى المرجع

المراجع وهي المصادر الثانوية وهي التي تَعتمِد في مادتها أساسا على المصادر الأصلية الأولى، فتتعرض لها بالتحليل، أو النقد، أو التعليق، أو التلخيص."[1] ويدخل في هذا المفهوم الكتب الحديثة، التي تناولت جزئية من الجزئيات واعتمدت على المصادر الأصلية، ومنها أيضا: الرسائل العلمية، والمقالات المنشورة في الدوريات، على منصة المجلات العلمية، ويستحسن للباحث الرجوع إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، للوقوف على المصادر، من خلال الإطلاع على فهرست المصادر والمراجع.

الفرع الثالث: الفرق بين المصادر والمراجع:

للتمييز بين المصدر والمرجع ننظر إلى طبيعة موضوع البحث، فإن كان موضوع البحث له صلة وثيقة بالكتاب فيسمى مصدر، وإن كان يتناوله في جزئية ما بالتحليل والنقد والدراسة فهو "مرجع"، فمثلا:

إذا أراد الباحث دراسة لآراء الإمام أبي حامد الغزالي في علم أصول الفقه، فإن مؤلفاته في علم الأصول هي: المنخول، والتحرير، و المستصفى، و شفاء الغليل، فمجمع هذه المؤلفات تعتبر

---

(1)-عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، نفس الموضع .

مصادر أساسية في البحث، أمّا الأعمال العلمية الأخرى، التي قامت على دراسة هذه المؤلفات؛ من شروح وحواشي ومختصرات؛ فإنها تعتبر مصادر ثانوية.

مثال آخر: إذا أراد الباحث دراسة قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" وتطبيقاتها في الفقه المالكي؛ فإن مصادر الفقه المالكي التي تناولت القاعدة تعتبر مصادر أصلية ، ومنها على سبيل المثال: المدونة، والتلقين للقاضي عبد الوهاب، والكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر، والرسالة للقيرواني، والذخيرة للقرافي .... وهكذا، إلا إذا كانت الدراسة محصورة في مصدر واحد فإنه يعتبر مصدر بذاته مثلا: قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" وتطبيقاتها من خلال كتاب الذخيرة . فإن كتاب الذخيرة للقرافي يُعَدُّ مصدرٌ أصليٌ .

وما عدا هذه المصادر التي تناولت القاعد من شرح، وتوضيح، وتحليل مما ليس له علاقة بالفقه المالكي تُعدّ مراجع.

ومن هذا يظهر أن المرجع يستفيد منه الباحث في بحثه استفادة ثانوية، على عكس المصدر الأصلي الذي يستفيد منه استفادة أصلية مباشرة .

الفرع الرابع: الإعداد الأولي للمصادر والمراجع (الببليوغرافيا)

يتعين على الطالب أن يدوِّن أسماء المصادر والمراجع والبيانات المتعلقة بكل مصدر، مما يظن أنه يشتمل على جزئيات متصلة بالبحث، وعملية التدوين هذه تتعلّق بالخطوة الأولى في جمع المصادر والمراجع، وهي قابلة للزيادة والنقصان حسب ما يُستجد، أو يتعذر العثور عليه، فيدوِّن الباحث على بطاقات أسماء المصادر ومؤلفيها، وبيانات النشر، ومكان تواجد المصدر، حتى يسهل عليه الرجوع إليها مرة أخرى، خاصة إذا كانت متواجدة هنا وهناك في المكاتب العامة، ولم تكن في مكتبته الخاصة، أو مكتبة الكلية التي يتردد عليها من حين لآخر. لذا تُخصص لكل مصدر بطاقة خاصة، لكي يسهل جمعها في ملف واحد أو صندوق واحد، ويجب أن يكتب على كل بطاقة حرف من الحروف الأبجدية أو الهجائية لتسهيل عملية الترتيب وفق هذه الحروف عن الاقتضاء، بحيث يكتب المصدر حسب الحرف الموجود على البطاقة، مما يُسهِّل في الأخير عملية فهرست المصادر والمراجع في نهاية البحث. وفيما يلي القواعد التي تساعد الباحث على إعداد ببليوغرافيا المصادر:

أولا- قواعد إعداد المدونة الببليوغرافية للمصادر والمراجع[1]:

1- نظام البطاقات:

أ- يجب تخصيص لكل مصدر أو مرجع بطاقة خاصة مرتبة حسب الحروف الهجائية أو الأبجدية، لأنّ استقلال كل مصدر بطاقة يَسْهل تنظيمها في ملف أو صندوق، مما يجعل عملية ترتيب المصادر والمراجع متيسرة.

ب- يدون على البطاقة: اسم المؤلف، والعنوان، ثمّ بيانات النشر الأخرى، أي مكان وتاريخ الطباعة بطريقة صحيحة ودقيقة.

ج- تدوين رقم الكتاب ومكان تواجده في الزاوية العليا على يمين البطاقة، وتخصيص خلف البطاقة لتدوين معلومات يرغب في الإشارة إليها أثناء الكتابة.

د- وضع خط تحت عناوين المصادر المطبوعة، للدلالة على ذلك.

هـ- يوضع عناوين المصادر غير المطبوعة بين قوسين صغيرين هكذا «....»، وكذلك بالنسبة لعناوين البرامج الإذاعية والتلفزيونية، والمقالات المأخوذ عن دوريات، وعناوين البحوث المختصرة، وكل فصل أو جزء مقتبس من كتاب.

و- مراعاة العلامات الإملائية بين معلومات المصدر، والقاعدة العامة فيها أن تُوضعَ على أساس وحدات بحيث تشمل الوحدة الأولى: اسم المؤلف ولقبه. والوحدة الثانية: عنوان الكتاب.والوحدة الثالثة: عدد الطبعة. والوحدة الرابعة: بيانات النشر.

وتوضع نقط(.) بين الوحدات، وتوضع فاصلة (،) داخل كل وحدة، ويفصل بين اسم البلد وما يليه من بيانات بنقطتين(:)

و يمكن تصنيف المصادر التي يصنفها الباحث في الببليوغرافيا على الترتيب كما يلي:

الكتب، المعاجم والموسوعات ودوائر المعارف، الدوريات، المخطوطات، الرسائل الجامعية، الوثائق الرسمية، الأشرطة المصورة، المصادر القانونية، برامج الراديو والتلفزيون، المقابلات.

2- كيفية تدوين بيانات المصادر على البطاقات:

أ- **الكتب:** يجب أن تتضمن البطاقة البيانات التالية:

أ.1- رقم الكتاب وعنوان المكتبة أي مكان وجوده : يوضع الرقم في الزاوية العلـــيا من يمين

---

(1)-عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، ص45.

البطاقة ويكتب تحته اسم المكتبة، وإذا كان الكتاب ملكا خاصا، يكتب مكان الرقم كلمة(خاص)، أو يذكر اسم صاحبه. وفائدة هذه البيانات تسهيل الرجوع إلى المصدر عند الحاجة دون عناء.

أ.2- اسم المؤلف: للمؤلف اسم، وشهرة، فتدون الشهرة لقبا أو كنية أولا، يعقبها فاصلة ثم الاسم بعده نقطة. مثل: السنهوري، عبد الرزاق.

وإذا كان للكتاب أكثر من مؤلف، فتذكر كل الأسماء حسب المنوال، مفصولا بينها بواو(و)، أو يذكر اسم مؤلف واحد منهم ثم عبارة "وآخرون"، وإذا لم يعرف اسم المؤلف نكتب عبارة "المؤلف مجهول"، وإذا تم إعداد المصدر من قبل هيئة علمية؛ فإنه يكتب في مكان "اسم المؤلف" اسم هذه الهيئة، وقد يكون المصدر عبارة عن جمع وترتيب لبعض المقالات أو البحوث أو رسائل ومختصرات في موضوع معين، ففي هذه الحالة يحل محل اسم المؤلف اسمُ المحقق، ويدون بعده كلمة "جمع" أو "تحقيق" أو إعداد".

وذكر اسم المؤلف أولا قبل الكتاب أفضل لأنه يوفر على الباحث تكرار اسم المؤلف، خاصة إذا رجع لأكثر من كتاب للمؤلف.

أ.3- عنوان الكتاب: يدون العنوان الأساسي للكتاب كاملا، ويمكن الاقتصار على ما اشتهر به الكتاب إذا كان العنوان طويلا، واسم المؤلف مدونا إلى جانبه .

أ.4-عدد الطبعة: إن وجدت الطبعة على الكتاب، كأن تكون الطبعة الأولى، أو الثانية، وإن لم توجد يكتب "بدون ذكر عدد الطبعة".

أ.5- اسم المحقق أو المعلّق إن وجد بعده نقطة.

أ.6- بيانات النشر: وتشمل دار النشر والناشر، وبلد النشر أو المطبعة وتاريخ النشر.

يدون بلد النشر ثم تعقبه نقطتان أفقيتان(:) ثم تعقبه اسم دار النشر أو اسم المطبعة ثم تعقبه فاصلة ويكتب تاريخ النشر ثم نقطة(.)

اسم الطبعة قد يكون مدونا على الغلاف في بداية الكتاب أو على آخره، وإذا كان للكتاب أكثر من جزء؛ فتدون الأجزاء بعد العنوان مباشرة، أو بعد بيانات النشر.

أمثلة: نموذج لتدوين مصدر من إعداد مؤلف واحد:

رقم الكتاب

مكان وجود الكتاب

شلبي، أحمد

كيف تكتب بحثا أو رسالة- دراسة منهجية لكتاب الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه- ، الطبعة السادسة، مصر: القاهرة ، 1968 .

نموذج لتدوين مصدر أعده أكثر من مؤلف واحد:

رقم الكتاب

مكان وجود الكتاب

ابن تيمية، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر، شهاب الدين،

أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم . **المسودة في أصول الفقه.** تحقيق: محي الدين عبد الحميد.بدون طبعة، مصر:القاهرة ، مطبعة المدني،1964م.

نموذج لتدوين مصدر ذكر فيه اسم المحقق:

رقم الكتاب

مكان وجود الكتاب

الدامغاني، الحسين بن محمد.

إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم . الطبعة الأولى. تحقيق وترتيب: عبد العزيز سيد الأهل. بيروت: دار العلم للملايين، 1970م.

نموذج لتدوين مصدر مترجم: يكتب اسم المترجم- واحد أو أكثر- مكان اسم المحقق بعد ذكر الطبعة.

رقم الكتاب

مكان وجود الكتاب

جولد تسيهر، أجناس.

العقيدة والشريعة في الإسلام: تاريخ التطورالعقدي والتشريعي في الدين الإسلامي. الطبعة الثانية.ترجمة وتعليق:محمد يوسف موسى وحسن عبد القادر وعبد العزيز عبد الحق. مصر: دار الكتب الحديثة ، بغداد : مكتبة المثنى ، بدون سنة النشر .

ب- الموسوعات ودوائر المعارف :

تذكر البيانات التالية:

ب.1- عنوان الموسوعة موضوعا تحته خط.

ب.2-عدد الطبعة، وإذا لم يذكر فيدون التاريخ، يعقبه فاصلة.

ب.3-عنوان المقال بين قوسين صغيرين«..... » تعقبه نقطة إذا لم يذكر اسم الكاتب، وإلا فتدون الفاصلة.

ب.4-اسم كاتب المقال إذا ذكر، أو اسم المؤلف إذا ذكر.

ب.5- بيانات النشر.

نموذج: 1

رقم الموسوعة

مكان تواجد الموسوعة

الموسوعة الفقهية.

طبعة تمهيدية،« الأشربة والمخدرات والتبغ». الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مشروع الموسوعة الفقهية ، 1969م.

نموذج: 2

رقم الموسوعة

مكان تواجد الموسوعة

دائرة معارف الشعب. « الموسوعات العربية»، 1959م، عثمان أمين. مصر: مطابع الشعب.

ج- الدوريات:

وهي الأعمال التي تصدر في شكل دوري، بحيث تطبع على فترات زمنية محددة، ومنها ما هو سنوي، ومنها ما هو نصف سنوية، ومن ما هو شهري.. وتحتوي على مقالات وأبحاث مختلفة، وتكون الأعداد مرقمة، ومؤرخة حسب تاريخ الصدور، ومع التطور التقني والتكنولوجي أصبحت الدوريات متاحة على منصة المجلات العلمية يمكن للطالب أن يتحصل على مقال في مجال الموضوع المراد البحث فيه دون عناء، وذلك بتحميله بصيغة pdf مباشرة، ويحتوى على جميع البيانات المطلوبة في التوثيق، وإذا كانت الدورية التي يريد الاقتباس منها ورقية ، و تتواجد في مكتبة من المكتبات تدون فيها البيانات بالشكل التالي:

ج.1- اسم الكاتب بعده نقطة.

ج.2- عنوان المقال أو البحث بين قوسين صغيرين بعده نقطة.

ج.3- عنوان المجلة تحته خط.

ج.4- رقم العدد.

ج.5- تاريخ الإصدار بين قوسين بعدهما نقطتان رأسيتان.

ج.6- رقم الصفحة.

وإذا كان المقال في صحيفة يومية تتبع نفس المراحل في تدوين البيانات .

نموذج لمقال صادر في دورية:

رقم المقال مكتبة الحقوق جامعة البليدة 2 حاجي يحيى. «**حق الرجل في معالجة مشكلة نشوز زوجته في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري**».مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية.العدد السابع، (ديسمبر، السنة2015م): من ص107 إلى ص126.

د-المخطوطات:

وهي النسخة المكتوبة بخط المؤلف، أو أملاها على أحد تلاميذه، ولم تحقق بعد، فيتبع البيانات التالية:

د.1- اسم المؤلف.

د.2- عنوان المخطوط بين قوسين صغيرين.

د.3- موضوع المخطوطة، علميا أو شخصيا كالخطابات، أو المذكرات.

د.4- تاريخ النسخ.

د.5- اسم البلد الذي توجد به المخطوطة.

د.6- مكان وجودها، ورقمها حيث توجد، وإلا فتكتب كلمة "خاص" إذا لم تكن ملكا لمكتبة عامة أو متحف.

د.7- اسم المجموعة التي تنتمي إليها المخطوطة، ورقمها إن أمكن.

د.8- وصفها إن كانت أصلية أو مصورة.

نموذج إعداد بطاقة لمخطوطة:

رقم المخطوطة مكان تواجدها الدبوسي، أبو زيد عبيد الله بن عمربن عيسى(430 هـ)،« الأسرار في الأصول والفروع »، أصول فقه، نسخ عادي 619هجري. استانبول. مكتبة أحمد الثالث 2/29 . نسخة أصلية .

هـ- الرسائل الجامعية: وهي الرسائل الأكاديمية المنجزة في الجامعات سواء كانت هذه الجامعات وطنية، أو خارجية تدون البيانات بالشكل التالي:

هـ.1- اسم المؤلف: يتبع نفس الطريقة السابقة.

هـ.2-عنوان الرسالة بين قوسين صغيرين.

هـ.3- الدرجة العلمية الممنوحة عليها: ماجستير، أو دكتوراه، أو أي بحث آخر.

هـ. 4- اسم الكلية والجامعة التي منحت الدرجة العلمية بعدها فاصلة، فالسنة التي نال فيها الطالب هذه الدرجة.

و- الوثائق الحكومية: تدون فيها البيانات بالترتيب التالي:

و.1- اسم الدولة يعقبه نقطة.

و.2- اسم الجهاز الحكومي المختص الصادرة عنه تلك الوثيقة يعقبه نقطة.

و.3- عنوان الوثيقة، أو الكتاب إذا كانت ضمن مؤلف مدونا تحته خط يعقبه نقطة.

و.4- بيانات النشر.

ز- النصوص القانونية والتنظيمية[1]: وتتضمن البيانات الآتية:

ز.1- اسم الدولة.

ز.2- اسم السلطة التي صدرت عنها هذه النصوص.

ز.3- نوع القانون(أمر، قانون، مرسوم ، قرار...إلخ).

ز.4- رقم القانون.

ز.5- تاريخ صدور القانون.

ز.6-عدد الجريدة الرسمية، وتاريخ صدورها بين قوسين.

ز.7- أرقام الصفحات.

ح- الأحكام والقرارات القضائية[2]: وتتضمن البيانات الآتية:

ح.1-عنوان القضية، ويذكر الحروف الأولى من اسم المدعي واسم المدعى علي.

ح.2- اسم المحكمة أو المجلس.

ح.3- اسم البلد.

ح.4- رقم القضية والتاريخ بين قوسين.

ط- الأحاديث الإذاعية والتلفزيونية[3]:تدون المعلومات بنفس الطريقة السابقة كما يلي:

---

(1)-شميشم رشيد: المرجع السابق، ص81.

(2)-المرجع نفسه، نفس الموضع.

(3)-عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، ص65 .

ط.1- اسم المتحدث، لقبه ثمّ اسمه.

ط.2-عنوان الحديث بين قوسين صغيرين.

ط.3- اسم الإذاعة.

ط.4- اسم البلد ثمّ التاريخ.

ي)- البرامج التلفزيونية: تدون البيانات التالية:

ي.1-عنوان البرنامج.

ي.2-عنوان الحلقة بين قوسين صغيرين.

ي.3-اسم المحطة، ثمّ رقم القناة بين قوسين.

ي.4-اسم البلد.

ي.5-تاريخ البث.

ك-المقابلات الشخصية[1]**:** وتدون فيها البيانات التالية:

ك.1- موضوع المقابلة تحته خط تعقبه نقطة.

ك.2- اسم الشخص الذي أجريت معه المقابلة.

ك.3- صفة الشخص الذي أجريت معه المقابلة.

ك.4- المكان الذي أجريت فيه المقابلة.

ك.5- تاريخ إجراء المقابلة.

بعد الإعداد الأولي للمصادر والمراجع، وترتيبها أبجديا أو هجائيا في صندوق أو ملف، حسب ما يقتضيه موضوع البحث، يكون الباحث قد سهل على نفسه الرجوع لكل مصدر حسب الحاجة، وترتيب المصادر والمراجع في القائمة النهائية عند نهائية البحث، لكن يجب التنبيه إلى أن هذه الطريقة من الممكن جدا أنها لا تعطي للدراسة دفعا في حالة ما إذا كان الوقت الممنوح للدراسة ضيقا، كالبحوث التي ينجزها طلبة الماستر، لأنها عادة ما تكون خلال سداسي، وفي أغلب الأحيان لا تتجاوز ستة أشهر، وعليه نحث الطالب على تكييف الإعداد الأولي للمصادر والمراجع بما يتناسب مع هذه المدة، حتى يتم انجاز البحث في المدة المحددة، وبعد هذه المرحلة

(1)- شميشم رشيد: المرجع السابق، ص82.

تشتد مرحلة أخرى، من أهم المراحل في البحث العلمي، وهي مرحلة قراءة المصادر التي جمعها بالكيفيات السابقة.

المطلب الثاني: قراءة ما جمع من مصادر ومراجع

إذا استطاع الطالب أن يقرأ ما له علاقة بموضوع بحثه، فإن هذا يعتبر نجاحا ومكسبا، مما يسهل عليه إتمام البحث في المدة المخصصة له، وعليه أن يتجنب القراءة التي فيها مضيعة للجهد والوقت، وإنما عليه في كل مرة أن يقرأ المصادر التي بين يديه؛ قراءة من أجل الاستفادة، لذلك تتنوع قراءته للمصدر حسب نوع القراءة. وفيما يلي بيان لهذه الأنواع:

الفرع الأول: أنواع القراءة

أولا- القراءة السريعة الاستكشافية[1]:

تعتبر القراءة الأولية بمثابة استطلاع أو اكتشاف، فالباحث يطلع على فهارس المصادر أولا، والمقدمات التي تتواجد بها وطريقة تبويبها، والنتائج التي توصل إليها أصاحبها، وطرق التهميش التي ساروا عليها، وبتعبير آخر أن القراءة الاكتشافية، ترتكز بالدرجة الأولى حول الجوانب الشكلية، حتى تعطي للباحث انطباع أو صورة عامة، حــول الطرق المنهجية العلمية المستخدمة من جهة، وكذا ما يفيده في دراسته من جهة أخرى، وهذا النوع من القراءة لا يتطلب وقتا طويلا، لأنها قراءة تمهيدية فقط، والباحث يستفيد من هذه القراءة فيما يلي:

1- تصنيف المصادر بناء على ارتباطها بموضوعه البحث. فهناك مصادر تعد أصلية متخصصة، وأخرى ثانوية.

2- الاطلاع على بيانات التأليف، وهي التي تخص بالمؤلف .

3- مدى جدة الموضوع الذي يطرحه المصدر.

4- الهدف من تأليف المصدر،لأنّ المصادر تختلف، فمنها ما هو لغرض الحصول على الدرجات العلمية، ومنها ما هو للتأليف الشخصي، ومنها ما هو محاضرات أو دروس.

5- نوع الدراسة التي يتناولها المصدر؛ لأن نوع الدراسة يتميز بمدى عمق التحليل ومعالجة الموضوع.

---

(1)- عوابدي، عمار: المرجع السابق، ص69. شلبي، أحمد: كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط6، 1968م، ص65 وما بعدها.

6- المنهجية المتبعة في طرح الموضوع بالنسبة للباحثين السابقين، وهل تتوافق مع المنهجية العلمية؟

7- الإخراج الشكلي للمصدر، هل هو مخطوط ؟ أم مطبوع ؟ أم غير ذلك؟

8- الاستفادة من قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في الأبحاث التي بين يديه، لعلّها تقدم له بعض المصادر والمراجع المهمة، والتي لم يطلع عليها.

ثانيا-القراءة العميقة المركزة:

وهنا يستجمع الطالب الباحث قدرته على التعمق والدراسة والتحليل، عندما يمسك بمصدر من المصادر القليلة التي تستحق عناية خاصة.[1] فيقرأ ما بين سطورها بيقظة عالية، وبتركيز وتفكير وتحليل، ثمّ يسجل ما توصل إليه من أفكار على البطاقات. وإذا أحسن الباحث القراءة العميقة، نجح في بحثه، وحقق ما يهدف إليه. وللقيام بهذا النوع من القراءة يجب أن تتوفر الشروط التالية[2]:

1- أن يكون الطالب حاذقا في تقويم الكتب الموجودة بين يديه، ليعرف المهم منها والأهم.

2- ألا يقرأ وهو متعب؛ لأنّ هذا يؤثر على قواه العقلية، فيجعل استفادته منقوصة.

3- يجب على الطالب أن يتحين الفرص والأوقات التي يكون فيها أكثر استعدادا للفهم، كأوقات الصباح.

4- ألا يستطرد في قراءته إلا بما يتصل بموضوع بحثه؛ لأنّ قراءة ما لا صلة له بالموضوع لا يقدم له فائدة.

5- يجب على الطالب أن يختار المكان المناسب للقراءة حتى يستطيع استيعاب ما يقرأ. وبعض الباحثين يفضلون القراءة في البيوت، وبعضه الآخر يفضلها في المكتبة، وهذا يرجع للظروف خاصة، وما ينصح به الطالب الذي يفضل القراءة في البيت:الإحاطة بالمصادر التي تمس بحثه والإطلاع عليها؛ حتى يوفر على نفسه مشقة حملها إلى البيت في آن واحد، ويجب عليه الالتزام بنظام الاستعارة للمكتبات، حتى لا يتعرض للإقصاء، ويُضيّع على نفسه فرصة البحث.

---

(1)-شلبي، أحمد: المرجع السابق، ص54.

(2)-المرجع نفسه، ص55.

الفرع الثاني: ما يفترض أن يتوصل إليه الطالب بعد القراءة

أولا- التعمّق في فهم الموضوع والإلمام به من جميع الجوانب، وهذا يعطي للطالب القدرة على التحليل والاستنتاج وربط أفكاره بأفكار غيره، والقدرة على صياغة المادة العلمية بما يخدم الموضوع.

ثانيا- التحكم في المعارف العلمية المتعلّقة بالبحث، كالسلامة اللغوية، والأسلوب العلمي، والإيجاز غير المخل، وتقديم ما يجب تقديمه، وتأخير ما يجب تأخيره، و دقة العبارات ودلالتها على الأفكار.

ثالثا- تمكن الباحث من تحليل البيانات، و نقد آراء الآخرين، مما يترتب عنه الإنفراد برأيه، وظهور شخصيته في البحث، فلا يكن همّه النقل عن الآخرين فقط؛ لأنّ هذا يفقد البحث قيمته العلمية.

المطلب الثالث: مرحلة وضع خطة البحث(هيكلة البحث)

خطة البحث: هي التصميم الأولي للبحث، "وهي أحد المتطلبات الأساسية في خطوات البحث العلمي، سواء كان البحث سيقدم كرسالة جامعية، أو كـــان لغرض النشر، أو في أي مجال من المجالات العلمية."[1] والخطة يجب أن تجمع عناصر البحث وجزئياته كلها، أي: "تتضمن عرضا وافيا ودقيقا لأجزاء البحث."[2] كما يجب أن تنطلق من الإشكالية التي يفصح عنها الطالب من خلال الإشكال المركزي العام الذي له علاقة بالعنوان المختار.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى شروط وضع الخطة، والمعايير التي يستند إليها الباحث في وضع الخطة، ثمّ القوالب التي تتكون منها الخطة.

الفرع الأول: شروط وضع الخطة:

يجب على الطالب الباحث التقيد بالشروط الآتية عند وضع الخطة:

1- يجب أن تكون الخطة من صميم مشكلة البحث، بحيث تكون عناصر الخطة تعبر عن مشكلات فرعية، منبثقة عن الإشكال المركزي للبحث.

2- يجب أن تكون الخطة مفصلة وواضحة.[3]

---

(1)-عليان، ربحي مصطفى: المصدر السابق، ص315.

(2)-مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق،دار الطليعة ، بيروت ، لبنان، ط2، 1998م، ص54.

(3)-عميرة، عبد الرحمن: المصدر السابق، ص36.

3- أن تكون الخطة شاملة لكافة عناصر الموضوع.[1]

4- يجب أن تكون قوالب الخطة مترابطة فيما بينها ومتسلسلة، بحيث تدخل الجزئيات تحت الكليات، أي: العناوين الكلية تتضمن العناوين الجزئية. ويبدو الترابط والتناسق بين عناصر الخطة؛ فإذا حذفنا بعض العناصر ظهر الخلل جليا.

5- تحاشي التكرار في اختيار العناوين، فلا ينبغي أن يكون عنوان في فصل، موجود في فصل آخر.

6- مراعاة التوازن الشكلي للخطة، أي أن يكون التقسيم متساويا أو متقاربا، كتساوي عدد الفروع لكل المطالب، أو تساوي المطالب لكل المباحث، أو المباحث لكل الفصول. وكذلك التوازن في عدد الصفحات لكل المطالب والمباحث والفصول.

فمثلا: إذا كان لدينا في بحث ما أربعة فصول، ينبغي أن يكون عدد الصفحات لكل فصل تساوي عدد الصفحات بالنسبة للفصول الأخرى، أو على الأقل متقاربة.

7-عند صياغة العناوين الفرعية يجب أن تكون كاملة الصياغة. فمثلا: إذا كان عنوان المطلب: تعريف القاعدة القانونية، فلا ينبغي أن يكون الفرع الأول: تعريفها لغة، والفرع الثاني: تعريفها اصطلاحا؛ وذلك بذكر الضمير العائد على القاعدة القانونية؛ بل ينبغي أن يكون الفرع الأول: تعريف القاعدة القانونية لغة، والفرع الثاني:تعريف القاعدة القانونية اصطلاحا،أي بحذف الضمير العائد، وكتابة الاسم الذي يعود عليه.

الفرع الثاني: قالب الخطة

القوالب: هي الأُطر التي تُصبّ فيها مختلف أجزاء البحث، ويجب أن يكون وضعها متسلسلا من الأكبر إلى الأصغر، بحيث تبدو الخطة كلها متسلسلة وقوالبها متناسقة فيما بينها. والقوالب ترتيبها تنازليا كما يلي:

الكتاب، الجزء، القسم، الباب، الفصل، المبحث، المطلب، الفرع، أولا، 1، أ .

وتتحدد القوالب حسب طبيعة الموضوع، فإن كان الطال بصدد إعداد بحث في الدكتوراه؛ من الممكن أن يبدأ بالقسم، ثم الباب، ثمّ الفصل.إذا كانت الرسالة مكونة من عدة أقسام. وقد يبدأ

(1)-شميشم رشيد: المصدر السابق، ص89.

بالباب ثم الفصول، إذا كانت الرسالة مكونة من عدة أبواب. وقد يبدأ بالفصل إذا كانت تحتوي على فصول فقط. كما هو الشأن في رسالة الماجستير، ومذكرة الماستر.

وقد يحتوي البحث على المباحث فقط، وتحت المباحث القوالب الجزئية الأخرى.

وما يجب التركيز عليه عزيزي الطالب؛ أن يكون الترتيب بنفس النسق الذي بدأ به البحث، فلا يمكن تغييره؛ وإلا كان هناك خلل في الخطة، فمثلا: يوضع في مطلب الفروع، وفي مطلب آخر أولا، ثانيا.. ، أو يوضع في فرع من الفروع : أولا، ثانيا... وفي فرع آخر: أ، ب ، ج ، أو 1 ، 2، 3 وهكذا .

و ما تجدر الإشارة إليه؛ أن الطالب يجب أن يكون على دراية تامة للخطة التفصيلية التي يتناول من خلالها المادة العلمية التي يدرس ضمنها الإشكالية العلمية المطروحة، كما يجب عليه أيضا أن يتحرّى مصداقية المادة العلمية التي يوزعها على أجزاء بحثه، وفقا للخطة المختارة، وينبغي أن يعي أيضا أن طريقة عرض النتائج المتوصل عليها؛ تتحد تبعا للتقسيم الذي اعتمده، لأن هذا التقسيم يعرض الإشكالية المركزية، وما يتفرع عنه من إشكالية جزئية فرعية.

والخطة الجيدة هي التي تفصل انطلاقا من الإشكالية المراد دراستها، وتوزع المادة العلمية حسب التفصيل المحدد، وتضمن التنسيق والترابط بين مضامين البحث من العناوين الرئيسية والفرعية، وطريقة التناول والعرض، بحيث تعطي انطباعا على أن الطالب مدرك لموضوع الدراسة ، ملم بأبعاده.

المبحث الرابع

صياغة المادة العلمية المتعلقة بالبحث

إذا انتهى الطالب من قراءة المصادر المتصلة ببحثه، وجمع المادة العلمية وكتابتها على البطاقات، تأتي مرحلة أخرى يظهر فيها التفاوت بين الطلبة أو الباحثين، من حيث مدى إظهار ذاتية الباحث وشخصيته، وذلك من خلال اختيار المادة العلمية التي تصلح للبحث من المادة الثانوية التي يمكن الاستغناء عنها، وترتيب ما تمّ جمعه من تلك المادة، ثمّ صياغته بأسلوبه الخاص، وإعادة كتابته بما يتناسب مع بحثه.

وتبدأ مهمة الإعداد لصياغة المادة العلمية، بعد نهاية الطالب من جمعها وإثباتها في البطاقات، وترتيبها حسب أجزاء البحث وعناصره، وتعتبر هذه الخطوة أهم الخطوات في البحث، لأنّ الباحث يباشر بحثه بأسلوبه، فهو يعبر عن شخصيته، وكيفية تعامله مع المادة التي جمعها.

والطالب الباحث الذي يحسن فنّ الصياغة هو الذي يتمكن من إيصال أفكاره إلى الآخرين، في أسلوب شيِّق جذاب، ويخفق كثيرٌ من الطلبة عند معالجتهم لمواضيع المذكرات، كونهم يعتمدون على النقل الحرفي للنصوص، وهذا في حد ذاته عيب من عيوب كتابة البحث، وعليه يجب التقيد بما سنبينه في المطالب التالية، حتى لا يقع الطالب في السرقة العلمية من حيث لا يشعر.

المطلب الأول: صياغة المادة العلمية في بداية عملية التسويد:

ويعني بالتسويد وضع مُسوَّدة للبحث وفيها يعتني الباحث بإخراج أفكار البحث لأول مرة، أي تقييد الأفكار، اعتمادا على ما جمعه من مادة علمية، " وينبغي هنا أن يهتم بتدوين الأفكار، بصرف النظر عن الأسلوب والصياغة."[1] لأنّ المهم في هذه الحالة تقييد الأفكار، وليس تهذيبها وتنقيحها، فهو بمثابة القارئ للتوصل إلى جوانب الموضوع بسهولة؛ ويجب أن يراعي قواعد الصياغة عند عملية التسويد، سواء كانت العملية مبدئيا،أو التسويد النهائي.

الفرع الأول: التسويد الأولي:

ويقصد به التحرير الأولي للمادة العلمية المتعلقة بالموضوع اعتمادا على الخطة التي رسمها الطالب،وهنا ينبغي المحافظة على أجزاء البحث من حيث التناسق والترابط والتدرج في عرض

---

(1)-عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، ص81.

الأفكار، وما على الطالب إلا أن يجد في تنقيح ما توصل إليه من أفكار مستعرضا الآراء والحجج والبراهين التي تدعم أفكاره، والتي لها صلة بموضوع البحث، وفي كل مرة يحاول قراءة ما كتبه بروح النقد والتقييم والتحليل، حتى يتم استبعاد غير اللائق بعناصر الموضوع مما لا يدخل في مادته العلمية تفاديا للحشو والركاكة؛ كما يجب عليه أن يجتهد قدر الإمكان في عرض المادة العلمية بأسلوب علمي معمق دقيق؛ يتناسب مع التخصص القانوني المطلوب، لذا يجب الابتعاد عن الأسلوب الأدبي.

كما أنبه الطلبة الأعزاء على وجوب الابتعاد على النقل الحرفي للمادة العلمية، وكذا كثرة الإحالات؛ لأن شخصية الباحث تذوب بين هذه الإحالات، ويبدو النقل الحرفي مكشوفا، لذلك لابد من معاملة ما يقتبس بروح النقد، وإذا استدعى الأمر الاستشهاد بقول الآخرين حول فكرة ما فلا مانع من ذلك.

يمكن للطالب الباحث في التسويد الأولي أن يضع قصاصات ورقية يكتب عليها ملاحظاته ، أو نقده لفكرة معينة أو الشرح الضروري لما استشكل في البحث، ثم يضيفه في عملية التسويد النهائي.

الفرع الثاني: قواعد الصياغة في بداية التسويد النهائي:

يفترض أن الطالب الباحث قد اطلع بما فيه الكفاية حول عناصر الموضوع ، وما يمكن إضافته واستبعاده، وعليه فعملية التسويد الثانية تعتبر خطوة نهائية في كتابة البحث وإخراجه متكاملا من حيث الصياغة وطرح الأفكار، وهنا يستحسن الرجوع إلى المشرف وأخذ رأيه حول المسودة الأولى، حتى يتسنى للطالب إضافات أخرى أو مراجعات حول ما كتبه أولا ويجب أن يتقيد في هذه العملية بقواعد الصياغة التالية:

أولا- قواعد مختصة بالجانب الشكلي:

1- يجب أن لا يكتب الباحث إلا على وجه واحد للورقة، وإذا كانت مخططة لا بأس أن يترك سطرا فارغا للزيادة عليه إذا دعت الحاجة لذلك، أو إصلاح الجمل الضعيفة المبنى، لأنّ هذا يوفر الجهد والوقت للطالب دون زيادة ورقة ثانية.[1] وأن يترك فراغا للحواشي.

2- يجب مراعاة توزيع الفقرات، لأن كل فقرة ترتبط بفكرة، مع مراعاة قواعد الترقيم.

---

(1)-عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، ص80.

3-مراعاة تقسيم البحث الموضوع في الخطة أولا، وترتيب الأفكار حسب الفصول والمباحث التي تقتضيها.

4- مراعاة ترابط الفصول، وأن لا تقطع عن بعضها البعض؛ لأنها كل متكامل، كأن يبدأ كل فصل بتمهيد، وينتهي بخلاصة موجزة تربطه بالفصل الموالي.

5-الكتابة بأسلوب واضح، مع مراعاة سلامة اللغة، بأن تكون الكلمات مناسبة معبرة عن المعنى المقصود، بعيدة عن التصنّع والتملق في الكلام.

6- ترتيب الفقرات ترتيبا متناسقا، مع تجنب الحشو والتكرار، وتجنب الفقرات الطويلة التي تبدو كنص مترابط.

7- ترك في بداية كل فقرة المسافة البادئة، أي بياض بمقدار 1 سم آليا.

9- ضبط الإحالات والهوامش بشكل منهجي دقيق من بداية البحث إلى نهايته.

ثانيا- قواعد مختصة بشخص الباحث:

يجب على الباحث عند عملية التسويد أن يراعي ما يلي:

1- مراعاة الأسلوب الذاتي في التعبير منذ البداية، لأن الباحث في مرحلة صب الأفكار الخاصة به، وبيان رأيه الذاتي.

2- استعمال الضمير المناسب في التعبير، فقد يمنع استعمال بعض الضمائر إذا كان في استعمالها غرور بالنفس، وينصح لطالب الدراسات الجامعية استعمال ضمير المفرد، و طلبة الدراسات العليا استعمال ضمير الجمع.

3- يجب تحاشي عبارات السخرية أثناء الرد عن الآخرين، أو مناقشة أفكارهم؛ لأنّ هذا الأسلوب دليل على عدم احترام آراء الآخرين، ولا يليق بالعلماء والمفكرين، فهو يضعف من قيمة البحث.

4- يجب استبعاد الآراء الفردية أثناء التعبير مثل: أرى، أميل، يرى الباحث ... والأحسن أن تستبدل بالمرجحات التالية: لعلّ، ربما، يبدو، يمكن.... إلخ

5- محاولة نقد الذات أثناء الكتابة، وتصحيح الأخطاء مرة تلو الأخرى إذا تطلب الأمر ذلك.

6- ما ينصح به الطالب بعد نهاية المسودة الثانية، يعرض ما كتبه على مختص للتدقيق اللغوي، والتأكد من خلو الكتابة من الأخطاء الإملائية واللغوية، لأنها تضعف من قيمة المذكرة، وأيضا التأكد من سلامة الأسلوب والترابط بين عناصر الموضوع.

هذا، وينبغي للطالب ترك عمله الذي انتهى إليه فترة زمنية معينة حتى يأخذ قسطا من الراحة، ثمّ العودة إليه بروح النقد، حتى يرفع من مستواه. وليحذر حتى لا يصاب بالاسترخاء الكلى ويترك عمله.

ثالثا- ما يجب مراعاته عند الكتابة:

1- يجب أن تكون واجهة المذكرة وفق المنهجية المطلوبة في القسم الذي ينتمي إليه الطالب، مع تجنب الزخرفة الزائدة عن الحد المسموح به، كوضع الإطار المزخرف الخارجي.

2- كتابة الفصل وعنوانه بخط محبر سميك في منتصف ورقة مستقلة وغير مرقمة، مع إدخالها في الترقيم العام للبحث.

3- كتابة لكل فصل تمهيد يليق بمادته العلمية قبل البداية في المباحث.

4- كتابة المباحث في منتصف بداية الصفحة مستقلة على الصفحة السابقة لها.

5- كتابة العناوين الجانبية بخط محبر، المطالب والفروع وما يليها من تقسيم مع مراعاة التقسيم المنهجي الصحيح.

6- كتابة تمهيد للمباحث والمطالب يتناسب مع العناصر المراد بحثها.

7- كتابة ملخص لكل فصل ينتهي به.

8- اتباع منهجية واحدة في التهميش من بداية البحث إلى نهايته.

9- يجب أن تكون الخاتمة المتوصل إليها؛ متوافقة مع الإشكالية المطروحة، وتحتوي على نتائج مركزة تصاغ بدقة، على شكل نقاط وليست ملخصا، وتتضمن إلى جانب النتائج اقتراحات متصلة بالموضوع يراها الطالب مناسبا.

10- وضع الفهرست الموضوعات بدقة، مع إسناد لكل عنصر الصفحة التي يوجد فيها، لأنّ عدم التطابق بين فهرسة الموضوعات وما هو موجود في المتن خطأ شائع عند مناقشة المذكرات.

11- ترتيب المصادر والمراجع ترتيبا أبجديا، أو هجائيا.

12- ترقيم البحث من الصفحة الأولى للمقدمة إلى غاية الصفحة الأخيرة من فهرس الموضوعات الأخيرة.

13- يستحسن كتابة المذكرة بالحاسوب من طرف الطالب نفسه، إذا كان من ذوي الخبرة والدراية بذلك، وإذا لم يكن كذلك، يقوم بكتابتها المختصين بالعمل على الحاسوب.

الفرع الثالث:الاقتباس

البحث العلمي هو سلسلة متتابعة الحلقات من الأبحاث، وأي باحث لا ينطلق من الفراغ، فهو يعتمد على ما سبقه من بحوث غيره، وهذا شكل "التراكمية"، وما ينبغي على الباحث هنا أن يعرف كيف يقتبس من عمل غيره بشكل صحيح، لذلك نتعرّف على" الاقتباس " من خلال العناصر التالية:

أولا- المقصود بالاقتباس:

الاقتباس من العناصر المهمة التي تعتمد عليها البحوث العلمية، مهما كان نوعها، لذا يقصد به:" شكل الاستعانة بالمصادر والمراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه، أو أنه بمثابة استشهاد بأفكار وأراء الآخرين."[1]

فالباحث يأخذ ما تعلّق ببحثه من المادة العلمية من بحوث غيره، ليضيف لبنة للمعرفة العلمية، فهو إمّا مدعِّما لأفكاره، أو ناقدا لغيره نقدا مبنيا على أسس علمية صحيحة. لذا يجب عليه أن يدرس ما يقتبسه بكامل العناية والاهتمام، حتى لا يخرج عن ضابط الأمانة العلمية، والذي يُعَد مؤشر من مؤشرات نجاح الطالب في بحثه من الناحية الموضوعية.

ثانيا- أنواع الاقتباس:

تتعدد أشكال الاقتباس وطرقه، أثناء جمع المادة اللازمة للبحث، فيمكن للطالب أن يأخذ النصوص من المصادر كما هي دون حذف أو تغيير، ويمكن له أن يأخذ الفكرة دون العبارة الحرفية للنص، وتبعا لهذا نبين أنواع الاقتباس كما يلي:

1- الاقتباس الحرفي المباشر[2]:

ويقصد به إثبات الباحث أفكار غيره التي استعان بها في بحثه بشكل حرفي كما وردت في مصدرها الأصلي، دون أي تبديل أو تغيير في كلماتها.

وهذا النوع يلجأ إليه الباحث في حالة أهمية المادة المقتبسة، وتعزيزها لفكرة أو رأي يطرحه، أو إذا كان غرضه نقد النص المقتبس، ويجب عليه أن يضع النص المقتبس بين علامة الاقتباس- قوسين صغيرين، أو شولتين- هكذا: «.....» أو "....." ليدل على أنّ النص

---

(1)- عليان، ربحي مصطفى: المرجع السابق، ص291.

(2)-محمد عبيدات و محمد أبو نصار، وعقلة مبيضين: منهجية البحث العلمي(القواعد والمراحل والتطبيقات)، دار وائل، الأردن، عمان، ط2، 1999م، ص167.

مقتبس، ثمّ يسنده إلى مصدره الأصلي، مبينا كل البيانات المتعلقة به، بما في ذلك رقم الصفحة التي يوجد فيها النص المقتبس.

ويمكن له دمج المادة المقتبسة مع متن البحث، إذا كان النص المقتبس لا يزيد عن أربعة أسطر، بشرط وضعها بين قوسين أو شولتين، وإذا زاد على أربعة أسطر يجب أن تفصل المادة المقتبسة عن متن البحث، فتبدأ بسطر جديد وتخفض المسافة بين أسطر المادة المقتبسة.

وقد يحذف الباحث بعض الكلمات أو العبارات التي لا فائدة من وضعها، فيشير إلى ذلك بعلامة الحذف: (...) وهي وضع ثلاث نقاط متتالية أفقيا على السطر مكان العبارة المحذوفة للدلالة على ذلك، وقد يكون الحذف في مواضع متعددة من المادة المقتبسة، فينبه على ذلك بنفس الطريقة، وهذا ما يسمى بالاقتباس المتقطع. بشرط أن لا تزيد العبارات المحذوفة على سطرين؛ فإن زادت على سطر يوضع بدل ثلاث نقاط سطر من النقاط، وفي حالة وجود خطأ في النص الأصلي المقتبس يصحح بين قوسين مركونين هكذا:[تصحيح] ليدل على أنه ليس من النص المقتبس. وقد يوضع بين القوسين كلمة هكذا كما في الشكل:[هكذا] ليدل على أن الخطأ في النص الأصلي المقتبس.[1] ويصحح في الهامش، ويمكن أن يلجأ الباحث إلى نفس الشكل:[ ] لتوضيح الإبهام والغموض في النص المقتبس.

ويلجأ إلى الاقتباس الحرفي في الحالات التالية[2]:

أ- إذا كانت تعبيرات المؤلف وكلماته ذات أهمية خاصة.

ب- إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية إلى الغرض في سلامة ووضوح.

ج- الخشية من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان خصوصا إذا كان الموضوع ذا حساسية خاصة.

2)-الاقتباس غير المباشر:

يقصد بالاقتباس غير المباشر نقل الأفكار والآراء، ثمّ صياغتها وتلخيصها بأسلوب جديد ولغة جديدة. مع مراعاة عدم تشويه المعنى الأصلي المقصود أو تغييره.[3]

---

(1)-عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، ص91.

(2)- المرجع نفسه، ص89.

(3)-محمد عبيدات و محمد أبو نصار، و عقلة مبيضين: المرجع السابق، ص168.

و في حالة الاقتباس غير المباشر لا توضع علامة الاقتباس المبَينة سابقا- القوسان الصغيران أو الشولتان-، وعلى الباحث أن يتبع قواعد الإسناد في الهامش، بالإشارة إلى المصادر الأصلية للأفكار المقتبسة.

ثالثا- قواعد الاقتباس:

حتى يستفيد الباحث من عملية الاقتباس؛ يجب عليه التقيد بالقواعد المنهجية أثناء مباشرة هذه العملية، ومنها[1]:

1- الدقة في اختيار المصادر التي يقتبس منها، أي أن تكون المصادر أصلية لموضوع البحث، ومؤلفوها ممن يعتمد عليهم.
2- الأمانة العلمية أي: ضرورة الإشارة إلى المصادر التي تمّ الاقتباس منها، وتوخي الباحث للصدق والموضوعية والوضوح، وتمييز الأفكار عن بعضها، وتجنب الخلط في الأمور.
3- الدقة التامة في النقل، وعدم تشويه ما ينقل بالحذف أو الإضافة، سواء كان قصدا أو عن غير قصد، ويوضع ما يقتبس بين شولتين.
4- حسن الانسجام بين ما اقتُبس وما قبله و ما بعده بحيث لا يبدو أي تنافر في السياق.
5- يجب أن لا تختفي شخصية الباحث بين ثنايا كثرة الاقتباسات، وأن لا تكون الرسالة عبارة عن سلسلة اقتباسات متتالية، بل لا بد أن تنسق الاقتباسات مع أفكار الباحث، غير خالية من التقديم والنقد والتحليل.
6- الموضوعية في الاقتباس، أي عدم الاقتصار على الاقتباسات التي تؤيد رأي الباحث، وإهمال التي تختلف مع وجهة نظره.
7- مراعاة القواعد الشكلية في الاقتباس والتوثيق.
8- عدم التطويل والمبالغة في الاقتباس، ويفضل أن لا يزيد على ستة أسطر، أو نصف صفحة.

المطلب الثاني:أسلوب صياغة المادة العلمية

من الضروري بمكان مراعاة الطالب لأسلوب صياغة المادة العلمية في المذكرة؛ من حيث ترابط المعاني، ودقة التعبير وسلامة الأسلوب، وخلو الكتابة من الأخطاء الإملائية مهما كانت وهذا لا يتأتى للطالب إلى بإتقان لغة البحث، بالقدر الذي يمكنه من انجاز بحثه بصورة مهذبة.

---

(1)- شلبي، أحمد: المرجع السابق، ص-ص:89-90 . وعليان، ربحي مصطفى: المرجع السابق، ص-ص: 294-295.

ومما ينبغي للطالب إتقانه:علامة الترقيم وكذا بعض القواعد الإملائية: مثل قواعد كتابة الهمزة، وسنبين هذه القواعد فيما يلي:

الفرع الأول: مراعاة علامات الترقيم عند الصياغة:

أولا- علامات الترقيم:

علامات الترقيم هي علامات كتابية تُعِين على معرفة مواضع الوقف، وطريقة الأداء، ومنهج القراءة، وتساعد على توضيح وضع الجملة في الكلام وصلتها به، وتزيل الإبهام واللبس عن موقع العبارة من السياق.[1]

ويجب على الباحث الالتزام بهذه القواعد أثناء صياغة المادة العلمية، ويُفضل الرجوع إلى كتب الأدب واللغة للوقوف عند استعمالاتها، وما يتم عرضه بشأنها ما يمثل إلا حالات يحتاج إليها الباحث أثناء الصياغة ومنها[2]:

1)- النقطة(.): وتدل على الوقف التام، وتستعمل في الحالات التالية:

أ- في نهاية كل جملة تامة المعنى، سواء في الجملة الاسمية أو الفعلية، أو مركبة تفيد معنى مستقلا.

مثل: **العلم نور والجهل ظلام.**

ب- في نهاية الحواشي، ونهاية المصادر والمراجع:

مثل: **محمد محدة: مختصر علم أصول الفقه الإسلامي، دار الشهاب، الجزائر، باتنة.**

ج- عقب الفقرات المرقمة، التي تبدأ بسطر جديد.

مثل: **يجب أن تتوفر في العامل الشروط التالية:**

1- المستوى العلمي.

2- **اللياقة البدنية الجيدة.**

د- يمكن وضعها داخل علامة التنصيص إذا كانت الجملة مكتملة بذاتها، لا سيما إذا كانت طويلة، وتغني عن النقطة التي توضع خارج علامة التنصيص:

---

(1)-الشنطي، محمد الصالح: فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه، دار الأندلس ، السعودية : حائل ، ط5، 2001م، ص138 وما بعدها.

(2)-انظر: معجم الإعراب والإملاء: جمع وتنسيق: إميل بديع يعقوب، دار الشريفة ، [بدون بيانات النشر الأخرى] ، ص147-150. ومهدي فضل الله: المرجع السابق، ص89.

مثل:" **قولهم هذا حديث صحيح الإسناد، دون قولهم حديث صحيح.**"

هـ- تأتي عقب القوس الثاني أو علامة التنصيص إذا كانت الجملة تحتوي على كلمة أو عبارة، أو جملة فرعية غير مكتملة بذاتها:

مثل: **ما أخرجه الشيخان "مقطوع بصحته".**

و- تأتي عقب الأحرف أو الكلمات أو الأسماء المختصرة:

مثل: **ص.ب. (صندوق البريد)**

ز- توضع في نهاية كل مقطع.

ح- بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومعلومات النشر في قائمة المصادر(البيليوغرافيا)

2- الفاصلة أو "الفارزة": وشكلها(،) وتوضع في الحالات التالية:

أ- بين جملتين مرتبطتين كأن تكون الثانية صفة أو حالا أو ظرفا للأولى، مثل: "**كادت السيارة أن تدوس طفلا، يظهر أنه أصم**".

ب- للفصل بين معاني الجمل الكبيرة .

ج- للفصل بين الجمل المتعاطفة التي يتركب منها كلام تام. **مثل: "المعروف قروض، والأيام دول، ومن توانَ عن نفسه ضاع".**

د- بين الشرط وجوابه، وبين القسم وجوابه إذا كانت جملهما طويلة، وبين الصفات المتكررة. مثل:" **إذا كنت في مصر ولم تكن ساكنا على نيلها، فما أنت في مصر.**

هـ- بعد "نعم" أو "لا" أو "بلى" جوابا لسؤال تتبعه جملة. مثل:" **بلى، لقد انتظرت طويلا**".

و-بين لفظ البدل والمبدل منه، مثل:" جاء السيف القاطع، والخنجر الباتر، بطل الأبطال، خالد بن الوليد.

ز- بعد المنادى في الجملة، وبعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل، وبعد عبارة الختام التي تجيء قبل توقيع المرسل. مثل في المنادى: "**يا بني، إن أباك قد فني وهو حي**".

ح- بعد أرقام السنة حين تبدأ بها الجملة، أو بعد الشهر أو اليوم.

ط- بين اسم المؤلف وشهرته، وبين معلومات النشر أثناء تدوين المصادر.

ي- وبعد جميع المختصرات في تدوين المصادر في الهوامش، ويستثنى من ذلك مختصر الصفحة منعا للالتباس في الأرقام.

ويمتنع وضع "الفاصلة" بين ركني الجملة المبتدأ والخبر، مثل:"أنت، الملِك"، أو الفعل والفاعل، مثل: "**انصرف، سعيد**".

3- **الفاصلة المنقوطة: وشكلها(؛) وتوضع في الحالات التالية:**

أ- بين الجمل الطويلة التي يتركب من مجموعها كلام مفيد. حتى يتمكن القارئ من الاستراحة والتنفس بين هذه الجمل. مثل: "**وجدنا الناس قبلنا كانوا أعظم أجساما؛ وأوفر من أجسامهم أحلاما؛ وأحسن بقوتهم للأمور إتقانا.**"

ب- بين جملتين تكون الثانية منهما سببا للأولى أو مسببة عنها . "الثانية سببا للأولى ، مثل:" **فاز الأديب بالجائزة؛ نظرا لتفوقه.**" ، "وحينما تكون الأولى سببا للثانية"**مثل:"بذل الطالب جهودا دائبة من أجل النجاح؛ فكان ترتيبه الأول على أقرانه.**"

ج- وتستعمل في تدوين المصادر في الهامش حين يعتمد المؤلف الفكرة الواحدة أكثر من مصدر، حيث توضع بين المصادر تحت رقم واحد، وكذلك عندما يعمد الباحث إلى تكرار عدة أمور.

د- بين الجملتين المتصلتين في المعنى، مثل:"**يحب الإنسان وطنه حبا فطريا، فيه نشأ؛ وعلى أرضه ترعرع.**"

4- **النقطتان الرأسيتان(:)** وتدلان على وقف متوسط، وتوضعان لتوضيح ما بعدهما، وتمييزا لما قبلهما في الحالات التالية:

أ- بين القول ومقوله، فهما تشيران إلى نص سيرد.

مثل:" **رجع القائد قائلا: لقد انتصر جيشنا.**"

ب- بين الشيء وأقسامه وأنواعه. مثل:" الكلمة ثلاثة أقسام: اسم ،وفعل، وحرف."

ج- قبل الأمثلة التي توضح القاعدة. **أنظر: كلمة "مثل" في هذا الموضع.**

د- قبل المنقول، أو المقتبس. مثل:"**من الأقوال المأثورة: عند الشدائد يعرف الإخوان.**"

هـ- قبل تفسير أو تعليل أو شرح . مثل:"**الغضنفر: الأسد.**"

و- قبل التفصيل، وبعد الإجمال مثل:"**اشتريت لوازم السفر: حقائب، وهدايا...الخ.**"

ز- بعد البلد في تدوين المصادر في الفهرسة وفي الهوامش(عند من يرى ذلك).

5- **النقطتان الرأسيتان بعدهما شرطة، وشكلهما(:-)**، و توضعان بعد عبارات الشرط مثل كما يأتي:- أو كلمات: الآتية:-

6- **علامة الاستفهام وشكلها(؟)**، وتوضع في الحالات التالية:

أ- بعد الجمل الاستفهامية. مثل:"**ماذا تريد؟**" .

ب- بين القوسين للدلالة على شك في رقم أو كلمة أو خبر.

ج- قبل قوسين إذا كان الكلام واردا نقلا.

د- في نهاية كل سؤال أو استفسار أو تساؤل، وتقتضي أداء معينا يختلف فيه.

ففي "السؤال"، مثل: "**من أول من ارتاد الفضاء؟**" وفي الاستفسار مثل:"**سافر أخوك؟**"، وفي التساؤل مثل:" أحقا نجحت؟"

وقد توضع علامة استفهام بعدها علامة تعجب"؟! "وتسمى:"علامة الاستفهام الإنكاري"، وتستعمل عندما نجمع في الجملة بين الاستفهام والتعجب أو الإنكار مثل:"**أتلومني وقد أرشدتك إلى الصواب؟!**" .

7- علامة التعجب أو التأثر(!): وتوضع في الحالات التالية:

أ- في آخر الجملة للتعبير عن التعجب. مثل:"كم هذا المشهد جميل!" أو التحذير، مثل:"إياك والكسل!، أو الإغراء، مثل:"الجدّ الجدّ!"، أو الفرح ، مثل:" **يا فرحتاه!**"، أو الحزن، مثل: "**وا أسفاه!**"، أو الاستغاثة، مثل:"**الغوث العون!**"، أو الدعاء، مثل:" **اللهم اغفر لنا و اهدنا!**"

ب- بعد الجملة المبتدئة بـــ "ما" التعجبية مطلقا، استحسانا أو استقباحا.

ج- وبعد الجملة المبتدئة بـــ "نِعم" و"بئس". مثل:" **نعم العبد، صهيب!**"، "**بئس الرجل، من ودعه الناس اتقاء لشره!**"

8- الشرطة أو "الوصلة"(-):

وهي تفيد اتصال الكلام إذا طال أحد ركنيه، وهي من أدوات الربط، وتستلزم وقفة يسيرة قبل استئناف الكلام، وتوضع في الحالات الآتية:

أ- أول السطر في حال المحاورة بين اثنين. مثل:- ما رأيك؟ - أرى....(توضع أول السطر).

ب- بين ركني الجملة إذا طال الركن الأول.مثل: "**إذا أصبح المرء سرّه كعلانيته، وباطنه كظاهره، يخشى الله ويخافه- فإنه من أهل الصلاح إن شاء الله.**"

ج- بين العدد والمعدود إذا وقعا عنوانا في أول السطر للوصل بينهما. مثل: **أولا-، ثانيا-**.

د- في أواخر الجمل غير التامة، بعد الأرقام أو الحروف أو الكلمات دلالة على نقص فيها.

هـــ- بين الرقمين المتسلسلين بالنسبة لتدوين رقم الصفحات بالهامش. مثل: ص23-24.

9- الشرطتان، أو علامة اعتراض (- -):

وهما وصلتان تحصر بينهما الجمل الاعتراضية والتفسير، وما إلى ذلك مما يفصل بين أركان الجملة الأساسية، ويمكن استخدام القوسين أيضا( ) بدلا من الوصلتين. ومن الجمل الاعتراضية الدعاء، والتفسير وما إلى ذلك.

مثل:"**ابن خلدون- بفتح وسكون- من علماء الاجتماع المسلمين البارزين.**"

10- الشولتان المزدوجتان أو علامتا التنصيص(" "):

وتفيد حصر الكلام المنقول بنصه، وتوضع في الحالات التالية:

أ- نقل الكلام المقتبس حرفيا، سواء كان كلام الله سبحانه وتعالى، أو من الأحاديث الشريفة، أو من العبارات المستشهد بها من أي مصدر كان.

ب- عند الإشارة لعناوين الكتب أو المقالات أو الموضوعات، أو النصوص الفقهية، أو ذكر علم من الأعلام لأي غرض من الأغراض بقصد الحديث عنه، أو الاستشهاد به، مثل:"**ويرى " ابن عرفة المالكي" في مسألة...**"

ج- عند الإشارة إلى مرجع في سياق الكلام، مثل أن نقول بعد حديثنا عن الالتزام:"**انظر كتاب السنهوري ج.. ص..**".

د- عند الحوار حول قضية معينة أو لفظة أو دلالة معنوية، وتكررت الإشارة إليها. مثل:" **إن "ولود" على وزن فعول.**"

11- القوسان الكبيران،أو الهلالين الكبيرين( ):وتستعمل في الحالات التالية:

أ- يوضع بينهما معاني العبارات والجمل التي يراد توضيحها.

ب- توضع حول الأرقام في النص.

ج- توضع حول إشارة الاستفهام، بعد خبر، أو كلمة، أو سنة، دلالة على الشك فيه.

د- حول الأسماء الأجنبية الواردة في سياق النص، على أن تكون بأحرفها الأجنبية.

هـ- توضع حول معلومات النشر المدونة بالهامش.

12- القوسان المركونان [ ] : ويستعملان في الحالات التالية:

أ- حصر الإضافات أو العبارات الساقطة في نص محقق.

ب- وضع الزيادات التي تضاف إلى كلام مقتبس حرفيا؛ للتوضيح والتقويم أو لسقط في الأصل، أو إضافة من مصدر آخر.

13- النقطة الأفقية أو علامة الحذف(...):

وهي ثلاث نقاط متوالية على السطر، تدل على الحذف، وضعت لتشير إلى أن كلاما أسقط من هذه الفقرة المقتبسة لا يعنينا إثباته. وتوضع في الحالات التالية:

أ- للدلالة على أن هناك أمثلة كثيرة لم تذكر اكتفاء بما ذكر مثل:" **من أفعال الخير: إعانة الضعيف ومساعدة الفقير والتلطف مع الآخرين ...**"

ب- ذكر المهم من المقتبس مع إسقاط غير المهم ووضع نقط... بدلا منه، أو للدلالة على كلام محذوف اختصارا.

ج- للدلالة على استقباح ذكر المحذوف.

د- بعد الجملة التي لها عدة معاني؛ لحمل القارئ على التفكير.

ثانيا- مراعاة رموز الاختصارات:

يجب على الطالب مراعاة الرموز أو المختصرات، المتعارف عليها في بحوث الدراسات العليا، كالرسائل والأطروحات، سواء مما تعلّق بالهوامش، أو بغيره، والجدول الآتي يوضح بعض الرموز ودلالاتها[1]:

1- الرموز باللغة العربية:

المصطلح	الرمز	المصطلح	الرمز
مجلد	مج	مخطوط	مخ
الجزء	ج	هامش	ها
الصفحة	ص	هامش الصفحة	ها.ص
صفحتان متتاليتان	ص، ص	السطر	س
صفحات متتابعة	ص-ص	ترجمة	تر
طبعة	ط	تاريخ الوفاة	ت
دون طبعة	د.ط	قبل الميلاد	ق.م
تاريخ النشر	ت.ن	قبل الهجرة	ق.هـ
دون تاريخ النشر	د.ت.ن	ميلادي	م
مكان النشر	م.ن	هجري	هـ
دون مكان النشر	د.م.ن	دكتور	د

(1)-انظر: العسكري، عبود عبد الله: المرجع السابق، ص-ص : خ. د. ذ. ر. مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص114

2-الرموز باللغة الأجنبية:

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية	الرمز بالغة الأجنبية
الطبعة	Edition	Ed.
تحقيق	Revision	Rev.
المصدر السابق	Ibid ium	Ibid.
نفس المكان المشار إليه سابقا	Loco citato(im th Place)	Loc.c : T
مخطوط	Manuscript	Ms.
بدون تاريخ النشر	No date	n.d.
بدون مكان النشر	No Place	n.p.
المصدر السابق	Opere citato	Op.cit
صفحة	Page	P.
صفحات	Pages	PP.
جزء	Volume	V.
مجلد	Volume	Vol.
مجلدات	Volumes	Vols.
قبل الميلاد	Before Christ	B.C.
هجري	Islamic calendar	A.H.
ميلادي	Christ	C.
ناشر	Publishes	Pub.
مطبعة	Pren	Pr.
دون ناشر	No Publishes	n.p.
مقال	Article	Art.
دون مطبعة	No press	n.pr.

الفرع الثاني: مراعاة قواعد الإملاء الأساسية

من أهم ما ينبغي أن يعتني به الطالب أثناء كتابة المذكرة قواعد الإملاء الأساسية، لتكون كتابته خالية من الأخطاء المنقصة لقيمة البحث، وتتعلّق هذه القواعد بكتابة الهمزة وكتابة الألف

اللينة، وغير ذلك، لذلك سنتناول القواعد الإملائية في كتابة الهمزة في أول الكلمة- همزة الوصل وهمزة القطع-، لكثرة الأخطاء التي ترد في المذكرات من هذا النوع؛ ونترك للطالب باقي القواعد للبحث عنها في مظانّها وهي الكتب التي تفصل "قواعد الإملاء"[1] :

والهمزة في أول الكلمة تكتب على شكل رأس العين صغير، إمّا على الألف؛ إذا كانت مضمومة أو مفتوحة بهذا الشكل "أ" أو تحته إذا كانت مكسورة بهذا الشكل "إ" أو تحذف مع بقاء الألف بهذا الشكل "ا"، فالأولى تسمى همزة القطع "أ" أو "إ" وهي التي تثبت ابتداء ووصلا؛ رسما ونطقا، والثانية تسمى همزة الوصل "ا" وهي التي تثبت في ابتداء الكلام نطقا وتحذف في درْجِه، أي: تظهر على شكل ألف (ا) خاليا من رأس العين الصغير(ء)، وفيما يلي بيان القواعد الأساسية لهمزة القطع وهمزة الوصل:

أولا- همزة القطع (أ):

تكتب همزة القطع في المواضع التالية:

1- في أول أسماء الأعلام المبدوءة بهمزة، مثل: أحمد، أكرم .....إلخ

2- في أول الحروف، مثل: إلى، أن، إن، إمّا ....إلخ

3- أول الماضي الرباعي وأمره ومصدره، مثل: أفادَ، أَفِدْ، إِفادةٌ .

4- أول الماضي الثلاثي، مثل: أخرج، أكل .....إلخ

5- في الفعل المضارع المبدوء بألف المضارعة، مثل : أكتبُ، أمشي، أدرس، أحررُ.

6- جمع الأسماء غير مصادر المعروفة : مثل : "اسم" يجمع على "أسماء" و "ابن" يجمع على "أبناء" وهكذا .

ثانيا- همزة الوصل(ا):

1- أسماء غير مصادر وهي أسماء محفوظة وعددها عشرة، ما لم تجمع:اسم، واست، وابن، وابنة، وابنمٌ، وامرؤ، وامرأة -وكذا مثنى هذه الأسماء السبعة - واثنان، واثنتان، و ايمن الله؛ فإذا وردت بصيغة الجمع كانت همزاتها همزة قطع - وقد أشرت إلى ذلك -

(1)-انظر: عبد السلام محمد هارون: قواعد الإملاء، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،(د،ط) 1993م ، ص8 وما بعدها. محمد محيي الدين عبد الحميد: شرح قطر المدى وبل الصدى، مطبعة السعادة ، مصر، ط11، 1963م، ص331 .

2- أسماء مصادر الأفعال الخماسية والسداسية :الخماسية مثل:الانطلاق، الاقتداء، والسداسية مثل:الاستخراج، الاستنتاج .

3- ماضي الخماسي وأمره ومصدره: مثل: انطلقَ، انطلقْ، انطلاق .

4-ماضي السداسي وأمره ومصدره : مثل : استخرج، استخرجْ، استخراج .

5- أمر الثلاثي، مثل: كتب، اُكتبْ .

6- همزة "الــ" التعريف، مثل: الرجل، الدارس، المكتوب .

ثالثا- كيفية التمييز بين همزة الوصل وهمزة القطع:

للتميز بين همزة الوصل وهمزة القطع، ندخل على الكلمة إمّا حرف "الفاء" أو حرف "الواو" فإذا اختفت الهمزة من النطق فهي همزة وصل؛ وإلا فهي همزة قطع.

مثلا : كلمة "استنتج" إذا أدخلت عليها "الواو" فإن الهمزة تختفي، وتقرأ حينئذ: "وستنتج" وتكتب "واستنتجَ"

بينما كلمة :" أكل" إذا أدخلت عليها "الواو" فإن الهمزة لا تختفي، فلا يمكن قراءتها: "وكل" بل تختل الكلمة رأسا، وتكتب وتقرأ في الأصح :"وَأَكَلَ" .

الفرع الثالث: نظام استعمال الأرقام[1]:

هنا لا أقصد "كتابة العدد" كمبحث لغوي بحت؛ لأنّ حالات كتابة العدد وعلاقته مع المعدود يجب على الطالب الباحث الرجوع إليه في كتب اللغة؛ وهذا أمر من الضرورة بمكان، وإنما أقصد النظام الذي وضعه الباحثون لكتابة الأرقام في الرسائل ومن ذلك:

1-الرقم الذي لا يحتاج الطالب في التعبير عنه إلى أكثر من ثلاث كلمات يجب كتابته بالحروف، مثل: "170" تكتب "مائة وسبعون"، مع مراعاة قواعد الإعراب في الجملة التي تقع فيها.

وإذا احتاج الطالب إلى التعبير عن الرقم المُكون من أكثر من ثلاث كلمات ففي هذه الحالة تستعمل الأرقام فقط دون الحروف، مثل:2017، 1960، 1854 وهكذا.

2- ما اصطلح على كتابته بالأرقام يجب كتابته بالأرقام للتيسير، مثل: رقم المنزل بالشارع، رقم الهاتف، النسبة المئوية، التاريخ الميلادي والهجري، أرقام الجداول والصور والرسوم.

---

(1)- العسكري، عبود عبد الله: المرجع السابق، ص96.

3- العدد الواقع في أول جملة يكتب بالحروف؛ وإن تضمن أكثر من ثلاث كلمات.

مثل:ألف وثلاثمائة وخمسة وستون طالبا تقدّموا لاجتياز مسابقة الدكتوراه (ل، م، د) في كلية الحقوق والعلوم السياسية لسنة (2022 / 2023)، وإنما يُوصى الطالب في هذه الحالة بالتقليل وعدم الإكثار من هذه الكتابة للأرقام.

4- الكسر إذا كان وحده أو مع عدد مفرد؛ يكتب بالحروف.

مثل: "نجح نصف المُمْتحَنين." "خمسة أمتار ونصف."

وما عدا ذلك، يكتب بالأرقام ، مثل : 17و¼ ، 79 و½ ، 22و¾ ، 9,005 ، 25,25 .

المبحث الخامس

منهجية توثيق المصادر والمراجع في الهامش

البحث العلمي يعتمد أساسا على المصادر والمراجع التي رجع إليها الباحث؛ ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى هذه المصادر بدقة وأمانة، حتى تكون دليلا لمن يقرأ البحث.

والإشارة إلى هذه المصادر، يجب أن يكون في مكان خاص، إتباعا للمنهجية العلمية الصحيحة. وهذا ما يسمى بالحواشي أو الهوامش.

والحواشي أو الهوامش إذا أطلقت فإنه يراد بها كل ما يكتب خارج المتن، أو ما ينبغي أن يكون خارج المتن، إلا أن الشائع في الاستعمال عند الأولين في التأليف هو "نظام الحواشي"، إذ كان يوجد بياض أو فراغ على جوانب الصفحة، يمكن من كتابة بعض التعليقات، ولم يكن يكتبها المؤلفون أنفسهم، وإنما يكتبها غيرهم من العلماء شرحا أو تعليقا، وفي الغالب تعدّ الشروح على النصوص الأصلية.[1]كتبا أخرى لأصحابها، وكثيرا ما نجد نظام الحواشي عند المتقدمين من المؤلفين والمصنفين في الفقه الإسلامي، وتفسير القرآن الكريم.

وأصبحت تعرف في عرف المتأخرين "بالهوامش"وهي لفظة مولدة[2]، كما قال صاحب القاموس المحيط :" والهامش: حاشية الكتاب، مولد"[3]

والبعض ممن ألفوا في المنهجية يستعملون الحاشية، وبعضهم يستعمل" الهامش"اعتبارا أنّ اللفظتين مترادفتين. لكن جرى في العرف بين الباحثين استعمال "الهامش" غالبا عوض الحاشية.

المطلب الأول: التهميش

الفرع الأول: أهمية التهميش:

عملية التهميش تقتضي في معناها الأوسع الاعتراف بجهود السابقين الذين قاموا بتأليف المصادر والمراجع المُعتمد عليها في البحث، وهذا الاعتراف يظهر في صورتين:

الأولى: الاعتراف العام الذي يتجسد في إثبات قائمة المصادر والمراجع في نهاية الرسالة.

---

(1)-العسكري، عبود عبد الله: المرجع السابق، ص65 .

(2)- الكلمة المولدة: هي الكلمة المُحدَثة وليست أصيلة في كلام العرب ، فيقال هذه الكلمة عربية ، وهذه مولدة ، وكلمة " هامش" من هذا النوع من المولدات.

(3)-الفيروز آبادي: تحقيق : مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، لبنان: بيروت، ط8، 2005م ، ص601 .

والثانية: الاعتراف الخاص للمؤلفين، بنسبة النصوص والأفكار المقتبسة لمصادرها عند كتابة البحث.[1] ومن هنا يمكن إجمال وظائف التهميش في الحالات التالية[2]:

1- الإشارة إلى المصادر والمراجع التي تم الاقتباس منها أو الرجوع إليها، وذلك بوضع المعلومات الكافية عنها.

2- توضيح فكرة أو مصطلح غامض ورد ذكره في النص.

3- إحالة القارئ إلى مصادر معينة، أو بعض الأجزاء في الكتاب، والتي تعطي معلومات أكثر حول الموضوع. وعادة ما يستعمل: ارجع، أو انظر، أو راجع ....إلخ

4- ترجمة مختصرة لحياة مؤلف ورد ذكره في النص.

5- إيراد بعض الآراء المؤيدة أو المعارضة لما في النص بأدلتها.

6- تعليق أو تصحيح أو اقتراح أثناء الاقتباس.

7- تنبيه القارئ بالرجوع إلى مواضع من البحث، لاحقة أو سابقة على مسألة محل قراءة منه.

الفرع الثاني: طرق التهميش:

هناك ثلاث طرق للتهميش[3] هي:

أولا- الطريقة الأولى: الترقيم المتسلسل لكل صفحة مع ذكر المصادر في أسفل الصفحة نفسها:

ويبدأ الترقيم في هذه الطريقة برقم(1) ، ثمّ يُوثق المصدر في الهامش أسفل الصفحة، مفصولا بخط أفقي عن المتن، وتُكتب المصادر والمراجع والإحالات بحجم صغير تمييزا عن المتن، وتسهيلا لرجوع القارئ إليها متى أراد. وينتهي الترقيم برقم الإحالة الأخير في الصفحة نفسها، على أن يبدأ في الصفحة الموالية برقم (1) وهكذا . وتُعدّ هذه الطريقة المفضلة والغالبة في البحوث الجامعية والأكاديمية .

وما ينبغي التنبيه عليه، أن استعمال الخط الأفقي للتهميش ينبغي أن يكون آليا بالحاسوب، فكثيرا ما يخطأ الطلبة عندما يضعون الخط الأفقي يدويا، وعند إخراج مذكراتهم يحدث لهم تفاوت في التهميش واختلاطه بالمتن.

---

(1)-عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، ص95.

(2)-عليان، ربحي مصطفى: المصدر السابق، ص295-296. وعبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، ص95- 96.

(3)-شلبي، أحمد: المصدر السابق، ص102.

ثانيا- **الطريقة الثانية:** وضع الهوامش في آخر كل فصل على حدة:

أي تهميش المصادر والمراجع والإحالات، بدءا من رقم(1) إلى آخر رقم في التهميش ينتهي به الفصل؛ ثمّ يوثق في آخره، في الصفحات المخصصة لذلك، وينبغي أن يكون التهميش بالترقيم الآلي بواسطة الحاسوب، حتى لا تختلط التهميشات، ويصعب فرزها وترقيمها. ويفضل استعمال هذه الطريقة في كتابة الأبحاث المتخصصة للدوريات والمجالات.

ثالثا- **الطريقة الثالثة:** وضع الهوامش في نهاية البحث:

في هذه الطريقة ترقم الهوامش ترقيما تسلسليا من أول تهميش في البحث إلى آخر تهميش فيه، فمثلا أول تهميش يكون برقم(1)، فإن آخر تهميش في البحث قد يكون مثلا:(432)، ويفضل أن يكون التهميش آليا من بدايته إلى نهايته منعا لاختلاط الهوامش.

وتخصص في الأخير صفحات خاصّة بالتهميش.

والطالب متى استعمل طريقة من الطرق في التهميش، فلا ينقص من قيمة بحثه، وله حرية اختيار الطريقة التي تناسبه؛إلاّ أن ما ينصح به هو استعمال الطريقة الأولى، لأنه يمكن له أن يتعرف على المصدر والإحالة بسرعة في نفس الصفحة التي بين يديه، ولا يرجع إلى آخر الفصل أو آخر البحث كما هو الشأن بالنسبة للطريقتين الثانية والثالثة.

الفرع الثالث:طرق توثيق المصادر في الهوامش:

طرق توثيق الهوامش، وهي طرق الإشارة إلى المصادر والمراجع في الهامش، وهي مختلفة من مصدر إلى آخر، كما أنها تختلف من حيث العدد الذي يرجع فيه إلى المصدر الواحد، وهي تدون حسب وجهات نظر، ومتفقة في المضمون، بحيث تحتوي على التقديم أو التأخير بعض الشيء، مثلا: تقديم "أجزاء الكتاب" وسأشير لهذا التقديم والتأخير في موضعه-إن شاء الله تعالى-، وهناك من يستعمل "الفاصلة" بين كل الوحدات، وغيره يستعمل "النقطة"، وهناك من يضع بيانات النشر بين هلالين( ). والمهم في هذا كله استعمال طريقة واحدة من بداية البحث إلى نهايته.

وفيما يلي نبين هذه الطرق حسب هذه الحالات:

أولا- الإشارة إلى الآيات القرآنية :

نذكر السورة، ورقم الآية بينهما فاصلة مثل:البقرة، الآية 16. واختصارا نكتب:البقرة:16 .

ويفضل أن تكون الإشارة للآيات القرآنية في المتن، وهذا خاص بالقرآن الكريم فقط . وإذا تمت الإشارة في الهامش فهو صحيح أيضا.

ثانيا- الإشارة إلى الأحاديث النبوية الشريفة (التخريج) :

يجب الرجوع إلى كتب التخريج[1]، وهذا قد يستصعب على طالب كلية الحقوق؛ لأنّه من الممكن أن تكون هناك بحوث مقارنة بين القانون والشريعة الإسلامية ،- وقد نبهت على وجوب الرجوع في الأحاديث إلى مصادرها الأصلية- فهي حتما تحتوي على أحاديث شريفة، يتطلب الأمر تخريجها، ولو بشكل مقبول. وعند تخريج هذه الأحاديث نتبع الطريقة التالية:

1- نكتب أخرجه ثم نذكر مؤلف الكتاب مثل: **أخرجه البخاري** بعده فاصلة.

2- نكتب عنوان الكتاب، وهنا لا يعني العنوان الخارجي للكتاب، وإنما يقصد به الكتاب المتضمن للأبواب التي صنفت حسبها الأحاديث الشريفة مثل: **كتاب الإيمان بعده فاصلة.**

3- نكتب عنوان الباب أي: الباب الذي يدخل تحت الكتاب السابق؛ لأن الكتاب مقسم إلى عدة أبواب في كتب متون الحديث. مثل: **باب بدء نزول الوحي بعده فاصلة.**

4- نكتب رقم الحديث، أو نكتفي بذكر الرقم فقط دون كتابة عبارة :"رقم الحديث" مثل: رقم 16533، بعده فاصلة.

5- نكتب رقم الجزء، ثمّ فاصلة، ثم الصفحة بعدها نقطة.

إذا تمّ تخريج الحديث من البخاري ومسلم، نكتفي بهما معا، أو بأحدهما ولا نذكر درجة الحديث؛ لأنّ الأحاديث التي رواها الشيخان أحاديث صحيحة تلقتها الأمة بالقبول.

أمّا إذا كان التخريج من السنن- كسنن أبي داود والترمذي وغيرهما- ؛ فإنه ينبغي التخريج من أكثر من مصدر بإتباع نفس الخطوات السابقة ، مع ذكر درجة الحديث.

ثالثا- الإشارة إلى كتاب:

1-يتضمن الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب لأول مرة ما يلي:

أ- **اسم المؤلف:** للمؤلف اسم، وشهرة ، فتدون الشهرة لقبا أو كنية أولا، يعقبها فاصلة، ثم الاسم

---

(1)- تخريج الحديث له عدة طرق، تناولها علماء الحديث وممن اشتغل بهذا العلم، والرجوع إلى كتب التخريج ضروري في الدراسات المتخصصة، وهي الدراسات التي يقوم بها طلبة الشريعة والمعاهد الإسلامية، بينما طالب الحقوق إذا استشهد بحديث شريف في مسالة من مسائل بحثه يكفي له الطريقة الموضحة في المتن، ولا ينبغي له نقل الحديث الشريف من المراجع العامة ؛ فقد يكون النقل محرفا، لذا يجب الرجوع إلى مصادره الأصلية.

بعده نقطتان(:)، ولا يمنع أن يبدأ بالاسم؛ لأنّ تدوين الأسماء في كتب الطبقات والتراجم يبدأ بالاسم، بشرط أن يسير الباحث بطريقة واحدة من بداية البحث إلى نهايته، والأفضل الإشارة إلى الطريقة المستعملة في المقدمة، وإذا كان للكتاب أكثر من مؤلف واحد، نذكر أسماؤهم جميعا مرتبة معطوفا بينهم بـــ (و).[1]

وإذا زاد عدد المؤلفين عن ثلاثة، فالقاعدة هنا أن يوضع اسم أول مؤلف منهم كاملا متبوعا بلفظ: "وآخرون"، ويجب عدم ذكر الرتب العلمية أو الإدارية في الحاشية.[2]

ب- **عنوان الكتاب:** يدون العنوان الأساسي للكتاب بعده نقطة، وهو العنوان الموجود على الصفحة الأولى للكتاب، وإذا كان طويلا يُقتصر منه على العنوان الذي اشتهر به الكتاب، والأفضل أن يكتب بالحرف المحبر السميك.

ج- **اسم المحقق،** أو المترجم أو المعلّق إن وجد، مهما كان عددهم يكتب بالشكل: تحقيق:..... أو ترجمة:..... أو تعليق:.....

د- **رقم الجزء:** إذا كان الكتاب فيه أجزاء، وجب ذكر الجزء المشار إليه في الحاشية متبوعا بنقطة، وقد يستعمل بعد عنوان الكتاب مباشرة، وقد يستعمل قبل الصفحة، ويرمز له بالرمز:(ج)، ويستعمله بعض المؤلفين في منهجية البحث العلمي بشكل مختصر.[3] مثل:(2/340)، إشارة إلى الجزء الثاني، والصفحة 340.

هـــ- **رقم الطبعة:** يكتب رقم الطبعة إذا كان موجودا بعده نقطة، و يرمز له بـــ:(ط)، ويجوز كتابته كاملا: مثل:الطبعة الثالثة، والأفضل يكتب بالرمز(ط3)، وإذا كان غير موجود، فيشار إلى ذلك بالرمز(د.ط) .

و- بيانات النشر: وتكتب على هذا الترتيب:

و.1- مكان النشر: أي اسم المدينة ثم البلد الذي نشر فيه الكتاب: مثل: بيروت، لبنان

فإن كانت المدينة مشهورة يكتفي بذكرها فقط دون اسم البلد، مثل : القاهرة .

---

(1)- العسكري، عبود عبد الله: المرجع السابق، ص54.

(2)- فوزي غرايبة وآخرون: أساليب البحث العلمي في العلـــوم الاجتماعيـــة والإنســـانية، الجامعـــة الأردنيـــة،(د.ط)، 1977م، ص170-171.

(3)-مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص109.

و. 2- اسم الناشر: ينقل اسم الناشر كما جاء في صفحة العنوان للمصدر المقتبس منه بعده بفاصلة.

و. 3- تاريخ النشر: تذكر سنة النشر بعد اسم الناشر مباشرة، وإذا لم توجد سنة النشر يشار إلى ذلك بالرمز (د.ت) .

ز- رقم الصفحة: إذا تم الاقتباس من صفحة واحدة يكتب مثلا: ص45، وإذا تم الاقتباس من صفحات متعددة نكتب: ص ص16- 20. ويمكن أن نكتبها بالشكل: ص16 وما بعدها.

مثال: بوسقيعة، أحسن: الوجيز في القانون الجزائري العام، ط2، الجزائر:بوزريعة، دار دومة، 2006م، ص78.

2- إذا تكررت الإشارة إلى الكتاب نفسه:

أ- إذا ذكر الكتاب مرتين متتاليتين:

إذا ذكر الكتاب مرتين متتاليتين دون أن يفصل بينهما مصدر آخر، فلا داعي لذكر كل المعلومات، وإنما نكتفي بعبارة: "المصدر نفسه " أو "المرجع نفسه"، ونذكر بعدها رقم الصفحة إن تغيرت، أمّا إذا كانت الصفحة نفسها، فلا نكتب رقم الصفحة، ونضع بعد العبارة السابقة نقطة، أو نكتب عبارة :" الموضع نفسه" أو " نفس المكان" .

وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية نكتب عبارة :".Ibid" والتي تعني "المصدر نفسه"

ب- إذا ذكر الكتاب مرتين غير متتاليتين:

إذا ذكر الكتاب مرتين غير متتاليتين أي: يفصل بينهما مصدر آخر، سواء كان في نفس الصفحة، أو في صفحات متعددة، فلا نذكر كل المعلومات أيضا، وإنما تذكر "اسم المؤلِّف" وبعده عبارة: "المصدر السابق " أو "المرجع السابق"، ونذكر بعدها رقم الصفحة إن تغيرت، وإذا لم تتغير الصفحة نذكر إحدى العبارتين:" الموضع نفسه" أو "نفس المكان".

وإذا كان للمؤلف أكثر من مصدر مستعمل في البحث، فإن استعمال هذه العبارات لا يؤدّي وظيفته، وإنما يضاف إلى ذلك عنوان الكتاب؛ للفصل بين المصدر المقصود من غيره، لذلك يجب ذكر إلى جانب اسم المؤلف، عنوان الكتاب، ثمّ نذكر العبارات السابقة.

وإذا كان المصدر باللغة الأجنبية نكتب عبارة:(Op.Cit) والتي تعني المرجع السابق.

وينبغي الإشارة إلى أنّ الطالب من الممكن أن يتقيد في "منهجية توثيق كتاب في الهامش"، إلى ما هو معمول به في القسم الذي ينتمي إليه داخل الكلية التي يدرس بها، كأن تضع "فرقة التكوين" منهجية واحدة؛ يسير على وفقها كل الطلبة في إعداد مذكراتهم. ولا غرابة في ذلك.

رابعا- الإشارة إلى مقال مأخوذ من دورية:

1)- إذا ذكر المقال لأول مرة: نذكر البيانات التالية[1]:

أ-اسم الكاتب بعده نقطتان.

ب- عنوان المقال أو البحث بين قوسين صغيرين بعده نقطة.

ج- عنوان المجلة أو الدورية، بعده نقطة. وهناك من يرى :" وضع تحته خط"

د- اسم البلد أو الجهة الصادرة عنها بعده نقطة.

هـ- رقم العدد.

و- تاريخ الإصدار بين قوسين بعدهما نقطة، وهناك من يرى :"وضع نقطتان رأسيتان".

ز- رقم الصفحة.

2)- إذا تكرر ذكر المقال:

أ- إذا تكرر ذكر المقال مرتين متتاليتين: نذكر عبارة: "المقال نفسه".

ب- **إذا تكرر ذكر المقال مرات غير متتالية:** نتبع نفس المراحل السابقة المُشار إليها في تهميش الكتاب.

ج- إذا كان للكاتب أكثر من مقال: كذلك نتبع نفس المراحل السابقة المشار إليها في تهميش الكتاب.

خامسا- الإشارة إلى فقرة مأخوذة من كتاب وسيط:

وهي الحالة التي يعتمد فيها الباحث على النقل غير المباشر، أي: يقتبس فقرة من مصدر، منسوبة لمصدر آخر، فيعتبر الثاني وسيطا بين الأول والثالث، وهي من الناحية المنهجية غير مقبولة؛ إلا في حالة تعذر الحصول على المصدر الأصلي؛ خاصة إذا كان من الكتب المفقودة ، فالأمانة العلمية تقتضي ذكر بيانات المصدرين معا-الأصلي والوسيط؛ وإلا وقع التدليس، لذلك يشار إلى الفقرة أو النص في الهامش بذكر البيانات التالية:

---

(1)-العسكري، عبود عبد الله: المرجع السابق، ص58.

1- ذكر بيانات المصدر الأصلي كاملة.

2- ثم ذكر العبارة التالية:"نقلا عن" أو "أشار إليه"

3- ثم ذكر بيانات المصدر الوسيط(الثاني).

4- ثم رقم الصفحة.

سادسا- الإشارة إلى الاقتباس من الرسائل الجامعية:

في حالة الاقتباس من الرسائل الجامعية (ماستر، ماجستير، دكتوراه) نذكر البيانات التالية:

1- اسم الباحث.

2- عنوان البحث.

3- الدرجة العلمية الممنوحة عليها: ما ستر أو ماجستير أو دكتوراه بين قوسين.

4- اسم المعهد أو الكلية واسم الجامعة التي نوقش فيها البحث.

5- تاريخ المناقشة، ذكر السنة فقط.

6- رقم الصفحة.

سابعا- الإشارة إلى النصوص القانونية أو التنظيمية:

نذكر البيانات التالية:

1- رقم المادة.

2- نوع القانون.

3- تاريخ صدوره.

4- بيانات المصدر إذا كانت جريدة رسمية، تذكر العبارة:"الجريدة الرسمية".

5- تاريخ صدور الجريدة الرسمية.

6- العدد.

7- رقم الصفحة.

وقد يوثق النص القانوني حسب آخر تعديل له(تحيين النصوص القانونية)، كما يلي:

القانون رقم .....المؤرخ في..... المتضمن قانون.....

المعدل والمتمم بالأمر رقم ..... المؤرخ في.....

ثامنا- الإشارة إلى الأحكام والقرارات القضائية: تدون البيانات التالية:

1-عبارة حكم أو قرار .

2- اسم الهيئة القضائية.

3- تاريخ صدور الحكم أو القرار.

4- رقم الملف أو رقم القضية.

5- بيانات المصدر الذي نشر فيه الحكم أو القرار. "المجلة القضائية"

6- رقم الصفحة.

تاسعا- المقابلات الشخصية: وتكتب البيانات التالية[1]:

1- اسم المتحدث مضافا إليه "مقابلة مع ... " بعده فاصلة.

2- اسم الهيئة الرسمية إن كانت المقابلة مع شخص يعمل فيها، والهيئة الإذاعية أوالتلفزيونية إن تمت المقابلة بواسطتهما، ثم اسم البلد بعده فاصلة.

3- مكان المقابلة وتاريخها بعده نقطة.

عاشرا - الأحاديث الإذاعية والتلفزيونية[2]:

1)- الأحاديث الإذاعية:

أ- لقب المتحدث ثم اسمه.

ب- عنوان الحديث بين قوسين صغيرين.

ج- اسم الإذاعة.

د- اسم البلد ثم التاريخ.

2)- البرامج التلفزيونية:

أ- عنوان البرنامج.

ب- عنوان الحلقة بين قوسين صغيرين.

ج- اسم المحطة، ثم رقم القناة بين قوسين صغيرين، ثم اسم البلد، فتاريخ البحث.

---

(1)-الدويدري، رجاء وحيد: المرجع السابق، ص394.

(2)-المرجع نفسه، ص395.

حادي عشر- الانترنت:

تستخدم الانترنت في العديد من المجالات التي لها صلة بالأبحاث والدراسات العلمية، كونها تضم العديد من المكتبات الإلكترونية، وتعتبر مركزا للمعلومات المختلفة، وتهدف في مجملها إلى تقديم خدمات للباحثين، لذا يمكن للطالب الباحث الوصول إلى كم هائل من المعلومات والبيانات، وما يمكن للطالب الوصول إليه عن طريق هذه الشبكة المعلوماتية ما يلي:

1-المراجع الإلكترونية، كالكتب المصورة بالمسح الضوئي؛ في كل التخصصات، وأيضا الموسوعات العلمية والقواميس في كل التخصصات.

2- الدوريات والصحف الإلكترونية المتخصصة منها والعامة.

3-فهارس المكتبات العالمية، كالمكتبات الوطنية والجامعية، التي توفر فهارس على شبكة الانترنت، تسهل على الطالب الحصول على بيانات المصادر والمراجع دون مشقة وعناء.

4-إمكانية الحصول على ببليوغرافيا الكتب، وكشافات الرسائل الجامعية، والمواقع الرسمية للبحوث الجامعية، حيث يمكن للطالب الاستفادة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثه، دون أي تكلفة.

5-الاستفادة من الخدمات السريعة والدقيقة في آن واحد، في مجال الاتصال.

6- يمكن للطالب أن يستعين بشبكة الانترنت في البحوث والدراسات الميدانية، كالحصول على النسب المئوية، والإحصاءات في مختلف الدراسات.

وعلى الرغم من الخدمات التي تقدمها شبكة الإنترنت؛ إلا أن الطالب الباحث ليس من حقه سرقة أبحاث الآخرين ونسبتها لنفسه، بل يعاقب على السرقة العلمية.[1] مهما كانت النصوص المقتبسة، لذا يجب عليه أن يتحلّى بالأمانة العلمية، وأن يوَثّق كل ما يقتبسه من الغير.

كما يجب على الطالب أثناء الاعتماد على الانترنت؛ ذكر الموقع الذي اقتبس منه المادة العلمية المتعلّقة ببحثه، وكذا تاريخ الزيارة للموقع؛ لأنّ التوثيق بهذه الكيفية مدعم له في بحثه.

والخطأ كل الخطأ أن يأخذ الطالب بحثه جاهزا من الانترنت على علاّته، فلا يتمكن من معرفة الطرق المنهجية في إعداد البحوث، ولا يقدم بحثا سليما يكن له عونا في دراسته الجامعية.

---

(1)- راجع: قرار رقم 362 المؤرخ في 9 جوان 2016 .

المطلب الثاني: الشكل النهائي للمذكرة .

سنعرض ضمن هذه الفروع الصورة النهائية التي تكون عليها المذكرة، بعد أن عرفنا الخطوات الضرورية لكل بحث علمي على اختلاف مستوياته العلمية تفصيلا من اختيار الموضوع إلى التعامل مع المصادر والمراجع.

الفرع الأول: الصفحات التمهيدية: وتتألف مما يلي:

أولا-صفحة العنوان: وهي صفحة الواجهة التي يوضع عليها عنوان البحث، ويستحسن عند التجليد أن تسبقها ورقة خالية من الكتابة، ثمّ يوضع بعدها نموذج من صفحة العنوان كما وُضع في الواجهة- بنفس النمط الذي وضعت به صفحة العنوان دون الإطار-، ويخضع شكلها والمعلومات التي تكتب عليها لما هو معمول به في الكلية التي يدرس فيها الطالب؛ فهي التي تفرض على الطلبة الباحثين نموذجا خاصّا، وعادة ما تحمل البيانات التالية:

1- اسم الجامعة تحته اسم الكلية أو المعهد، يكتب في منتصف أعلى الصفحة.

2-عنوان البحث بخط محبر كبير، يوضع في منتصف الصفحة إلى جهة الأعلى قليلا. ويمكن وضعه في إطار، ويجب أن يكون معبرا عن الموضوع وأبعاده وموضوعاته بدقة واختصار- كما سبق بيانه- .

3- الغرض من إعداد البحث، يوضع تحت العنوان مباشرة العبارة التالية:"**بحث مقدم لنيل درجة..... في ..... تخصص.....** "

4- اسم الباحث على يمين الصفحة، تكتب العبارة التالية:"**من إعداد الطالب:** تحتها اسم الطالب كاملا.

وعلى يسار الصفحة في الجهة المقابلة وفي نفس السطر الأفقي يكتب اسم الأستاذ المشرف، تكتب العبارة التالية :" **إشراف الأستاذ:**" تحتها اسم ولقب الأستاذ المشرف كاملا.

5- أسماء أعضاء لجنة المناقشة، توضع تحت اسم الباحث واسم المشرف، ولا تكتب القائمة إلا بعد موافقة المجلس العلمي للكلية، أو مسؤول فرقة التكوين على الأعضاء في هذه اللجنة، والأستاذ المشرف يمكن اقتراح لجنة المناقشة ويخبر الطالب بذلك، وهي تختلف حسب الدرجة العلمية المراد الحصول عليها. ويستحسن وضع أعضاء لجنة المناقشة في جدول، تبين فيه: رتبة كل عضو، والجامعة التي ينتمي إليها - كما هو الأمر في الماجستير والدكتوراه- وصفة عضويته في اللجنة هل هو رئيسا، أم مشرفا ومقررا، أم عضوا مناقشا .

6- العام الدراسي، ويوضع في أسفل منتصف الصفحة، تحت الجدول المخصص لأعضاء لجنة المناقشة.

ثانيا-صفحة الإهداء:

وهي صفحة خاصة؛ يضمنها الباحث كلمة موجزة جوازية وليست إلزامية، يتوجه بها إلى شخص معين، أو عدة أشخاص[1]؛ تنويها بفضلهم، وأثر ذلك على انجاز البحث، وعادة ما يقوم طالب الدراسات العليا، بإهداء عمله إلى شخص عزيز عليه، كالوالدين، أو الزوجة والأبناء، أو أفراد العائلة، أو من له مكانة خاصّة عنده، وقد يكون الإهداء إلى جهات اعتبارية كالوطن مثلا، وقد يكون خاصا بذكر شخص معين، أو عامّا بذكر الفئة التي يوجه إليها، وعلى الباحث أن يختار العبارات المناسبة والمختصرة من إنشائه، بحيث لا يتجاوز الإهداء الصفحة الواحدة، ومن أمثلة الصيغ المستعملة في الإهداء:

-إلى والدي و والدتي، وقد تكتب العبارة بصيغ أخرى.

-إلى وطني العزيز.....

-إلى كل المهتمين بالعلم .....

ثالثا-صفحة الشكر:

وهي صفحة خاصة بالباحث،- تلي صفحة الإهداء مباشرة-، يضمنها شكره لبعض الأشخاص كزملائه أو الجهات والهيئات الذين ساعدوه في إتمام بحثه، بتذليل الصعوبات أو التوجيه مثل: تقديم البيانات، أو المصادر التي يحتاجها في انجاز بحثه، أو مراجعة البحث من الناحية اللغوية، أو طباعة البحث وغير ذلك من أعمال المساعدة.

و يتوجه الباحث بالشكر خصوصا لأستاذه المشرف أولا؛ فهو الذي منح له الكثير من وقته وقدّم له مساعدات، جعلته يمضي قدما في انجاز بحثه، حتى خرج بصورته النهائية، لذا فهو يستحق الشكر أكثر من غيره، ويجب على الباحث أن يستعمل العبارات البسيطة والموجزة والمعبرة فعلا عن شكره، من غير مبالغة أو إطراء في غير محله، ومن ذلك ذكر الأشخاص الذين ليس لهم دور في انجاز البحث.

---

(1)-مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص124. وصيني، سعيد إسماعيل: قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1994م، ص461. و محمد عبيدات و محمد أبو نصار، وعقلة مبيضين: المرجع السابق، ص192.

رابعا- الملخص: وهو مختصر بلغتين، لغة البحث- العربية- ولغة أخرى أجنبية- فرنسية أو انجليزية، ويخضع لما هو معمول به في الجامعة، لأن بعض الجامعات تكتفي بملخص بالعربية وآخر بالفرنسية أو الانجليزية، وقد لا يطلب الملخص باللغة الأجنبية، والمهم في هذا أن ينظر الطالب إلى ما هو مقرر في الجامعة التي يدرس بها، وينبغي أن يختلف عرض الملخص عن عرض النتائج المتوصل إليها، فالملخص يتضمن النقاط الأساسية والجوهرية التي تمّ التطرق إليها في البحث، أمّا النتائج فهي ما توصل إليه الباحث من بحثه، وهي أشبه ما تكون بالثمرة المقطوفة.

الفرع الثاني: المقدمة:

"المقدمة" وهي بداية البحث.[1] ومدخله الرئيسي؛ لأنها تعطي صورة مصغرة ومتكاملة عنه، وترشد القارئ إلى طبيعة الموضوع ومحتواه، وقد يكون ترقيمها تبعا لصفحات البحث أي: بالأرقام بدءا من رقم: 1، 2، .... أو يكون بدل الأرقام حروف أبجدية، أو هجائية، ويبدأ ترقيم البحث من بداية أول تقسيم اعتمده الباحث في خطته، و عليه أن يلتزم المعمول به في الكلية التي ينتمي إليها، حتى لا يؤثر على عمله أثناء المناقشة، وهناك من يرى أن المقدمة من البحث؛ لذا يجب أن يبدأ الترقيم من أول صفحة منها، ولا يمكن أن تفصل عنه بالحروف، ويجب على الباحث أثناء عرضه للمقدمة أن يمهد بمدخل وجيز للموضوع؛ ثمّ يتناول النقاط التالية كلّ على حدة ، ومنها:

أولا- الإشكالية: ويجب أن تصاغ بدقة، وأن تجمع بين متغيرين فأكثر كما تمّ بيانه سابقا. وأن يعتمد فيها الباحث الوضوح والدقة والإيجاز، بحيث تبين حدود المشكلة المعروضة للدراسة، وتعطي للقارئ فكرة محدودة ودقيقة حول موضوع البحث.[2]

وما يجدر ذكره، أن بعض الطلبة يخطئون أثناء صياغة الإشكالية عن طريق طرح أسئلة عادية، يمكن الجواب عنها بسهولة، بمعنى أنها خالية من الحيرة العلمية التي يستهدفها البحث، لذا يجب أن تطرح الإشكالية على شكل إشكالية عامة أساسية أي: إشكال مركزي؛ تتفرع عنها مشكلات فرعية مصاغة بدقة و وضوح في شكل تساؤلات محيرة تستدعي البحث، للتوصل في النهاية إلى نتائج فرعية بشأنها.

---

(1)- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص154.

(2)-فوزي غرايبه وآخرون: المرجع السابق، ص160 .

ثانيا-أسباب اختيار الموضوع: يبين فيها الباحث الأسباب التي دفعته إلى البحث في هذا الموضوع، وقد تكون موضوعية أو شخصية.

ثالثا-أهداف الموضوع: يبين فيها الباحث الأهداف المرجوة من البحث، وهي ما يريد الوصول إليه من النتائج التي لها علاقة بالمشكلة المطروحة في البحث، ومدى ما تحققه من فوائد علمية.

رابعا- أهمية الموضوع: يبين الباحث القيمة العلمية التي تتعلق بالبحث، وما هي المساهمة العلمية التي تتناولها الإشكالية، من إضافة لجديد، أو جمع لمتفرق، أو تفسير لمبهم. ويجب عدم الخلط بين الأهمية التي يطرحها الموضوع وأهدافه.

خامسا-المنهج المعتمد في البحث: يبين الباحث المنهج الذي استخدمه في بحثه، "ويعرّف به، وبطريقة استخدامه في البحث وكيفية توظيفه ووجه الاستفادة منه، لا أن يبقى تعريفه عامّا مطلقا."[1] وكذا سبب اختياره لهذا المنهج؛ لأن مناهج البحث تختلف من حيث دراسة الظواهر وأسبابها والعلاقة بينها والنتائج المتوصل إليها، وربما يحتاج البحث لأكثر من منهج، وقد أشرت سابقا إلى مناهج البحث الممكنة في العلوم القانونية، وفيما يلي نعطي بعض الإشارات حول بعض المناهج، حتى يتمكن الطالب من فهم وطرح المنهج المستخدم بدقة :

1- المنهج الاستقرائي: يستفاد منه في تتبع الجزئيات المتعلقة بالظاهرة المدرسة، ثمّ تعمم النتائج حول الظاهرة.

2- المنهج الوصفي: ويعتمد على وصف الظواهر والعوامل التي تتحكم فيها، وأسبابها والعلاقة بينها، ثم تعميم النتائج المتوصل إليها على كل الظواهر المشابهة للظاهرة المدروسة.

3- المنهج الاستدلالي: يعتمد على الاستدلال الذي ينطلق من قضايا مسلم بها للوصول إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة دون تجربة.

4- المنهج المقارن:وهو منهج يعتمد على المقارنة أساسا، وذلك ببيان أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر، اعتمادا على خطوات علمية أثناء الدراسة.

فإذا استطاع الطالب أن يحدد الأساس الذي يعتمد عليه المنهج العلمي وعلاقته بدراسة الحقائق والظواهر المقصودة بالدراسة في بحثه؛ أمكنه استخدام المنهج بدقة، ومن ثمة سهولة

---

(1)-رياض عثمان: معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2014م، ص50.

دراسة المشكلة، وتحديد السبل الإجرائية الموصلة لحلها والتحقق منها. أمّا إذا أخطأ في تحديد هذا المعيار؛ فإنه حتما يخطئ في استخدام المنهج .

سادسا-الدراسات السابقة:

يبين الطالب أثناء عرض الدراسات التي سبقته، وهي الدراسات الأكاديمية التي لها علاقة بموضوعه والمتمثلة في رسائل التخرج من الجامعات- ماستر، ماجستير، دكتوراه-، وينبغي أن يوضح بدقة ما تطرق إليه غيره بأمانة وصدق، من حيث بيان النقط التي انتهت إليها جهود السابقين، والنتائج التي توصلوا إليها من أبحاثهم، والتي لها علاقة بموضوع بحثه، والنقطة التي سيبدأ منها بحثه، حتى لا يكرر ما هو مدروس، مبينا أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة التي يقدمها والدراسات التي سبقته فقد يكون له رؤية في الموضوع تختلف عن الدراسات السابقة.

هذا، ويخطأ كثير من الطلبة أثناء عرضهم للدراسة السابقة - سبقت الإشارة إلى ذلك في موضعه- في مذكراتهم دون تفصيل، وهذا في الحقيقة،إمّا جهلا بكيفية طرح هذه النقطة في المقدمة، "أو رغبتهم في إبراز جهودهم الشخصية، والتقليل من أهمية جهود السابقين."

سابعا- صعوبات البحث: يتحدث فيها الطالب عن الصعوبات التي واجهته في مسيرة إعداده للبحث، وينبغي ألاّ يشير إلا ما له علاقة بالجانب العلمي فقط.

ثامنا-عرض مفصل حول خطة الموضوع:وينبغي أن يكون هذا العرض شاملا دقيقا، مشتملا على كل القوالب والتقسيمات التي احتوى عليها البحث.

الفرع الثالث- صلب الموضوع:

ويبدأ من أول نقطة يبدأ فيها الحديث عن الموضوع إلى الخاتمة؛ أي من أول القوالب إلى آخر قالب اعتمده الطالب في دراسته، ويجب أن يراعي فيه حسن الترتيب والتبويب، حسب الخطة النهائية، ويجب أن يميز الأبواب، فيضع كل باب في صفحة، يكتب في وسطها رقم الباب وعنوانه بخط محبر سميك.

أمّا الفصول فتميز بخط بارز غامق - محبر-مبتدئا بها مع بداية الصفحة، وكذلك المباحث يجب أن تبدأ بأعلى صفحة جديدة وسط الصفحة بخط بارز مميز عن خط المتن، وتبدأ العناوين الفرعية الأخرى على يمين الصفحة، وتكتب العناوين الأساسية بحجم أكبر من العناوين الفرعية، كأن تكتب الفصول بحجم، والمباحث بحجم أقل، وتكتب المطالب بحجم أقل من حجم المباحث، وتكتب الفروع بحجم أقل من حجم المطالب؛ لكن على نسق واحد من بداية المذكرة إلى نهايتها.

ويجب أن يراعي مطابقة العناوين للمحتوى، وأن تكون مركزة ومختصرة وواضحة ومحددة ومباشرة.[1] مع تضمين نهاية كل فصل خلاصة موجزة لما تمّ التوصل إليه، كنتيجة فرعية.

ويجب أن يراعي أيضا كتابة الآيات القرآنية مضبوطة بالشكل وبخط مميز عن خط المتن، كأن يعتمد الرسم العثماني، أو يكتب بخط مغاير يعطي تميزا للآيات عن غيرها، وكذا الأحاديث النبوية الشريفة. في حالة الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة.

أمّا الخاتمة فيضمنها النتائج المتوصل إليها وكذا الاقتراحات، ويجب أن تحدد في شكل نقاط، ولا ينبغي أن تكون في شكل ملخص، وعادة ما تكون مرتبطة بما تمّ طرحه في الإشكالية من تساؤلات؛ فهي عرض للجديد المبتكر في البحث، وهي المساهمة الأصيلة والإضافة العلمية التي تنسب للبحث، كما أنها دليل على قيمته العلمية، ومرآة حقيقية لمستوى الباحث ومقدار فهمه للمادة العلمية، وهي آخر ما ينظر إليه القرَّاء، لذا يجب إحكامها فكرا وأسلوبا وصياغة وترتيبا، حتى يكون لها أثر بالغ في نفس القارئ.[2]

وإن كان للباحث اقتراحات أو توصيات يراها ضرورية من خلال طرقه لموضوع البحث، له أن يوردها إلى جانب النتائج المتوصل إليها.

الفرع الرابع: الملاحق:

قد يستعين الباحث أثناء إعداده للبحث في مجال العلوم القانونية، بوسائل إيضاحية أو جداول، أو وثائق، أو نصوص تشريعية، أو مراسيم رئاسية أو أحكام وقرارات قضائية، أو رسومات موضحة ، ولم يتمكن الطالب من عرضها في المتن، لصعوبة إدخالها ضمن البحث، فيخصص لها جزءا في نهاية البحث مباشرة؛ أي بعد الخاتمة مباشرة؛ لصلة ما يوضع في الملاحق بموضوع البحث، وهي ليست جزء منه.[3] "ويشار للملاحق والوثائق بأرقام مسلسلة لكل منهما، وتوضع الإشارة على نفس السطر بين قوسين مثل:(انظر الملحق رقم 1)، وبعد ذلك

---

(1)-الكمالي، عبد الله: كتابة البحث وتحقيق المخطوطة، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان، ط1، 2001م، ص73.

(2)-عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: المرجع السابق، ص85.

(3)-ذوقان عبيدات و عبد الرحمن عدس و كايد عبد الحق: المرجع السابق، ص301.

يستمر الكلام، أمّا الملحق أو الوثيقة فيوضع رقمه، ثمّ في أعلى تكتب تحت الرقم عبارة تحدد ما ورد في الملحق أو الوثيقة."[1]

وقد ترقم صفحات الملاحق بأرقام خاصة، أو بالأحرف الأبجدية، أو ترقم بحسب ورودها في الأطروحة، لتدخل في قائمة المحتويات.[2]

الفرع الخامس: قائمة المصادر والمراجع:

وهي التي ذكرت في الهامش أسفل الصفحة، وهي التي أسهمت فعلا في تشكيل الرسالة وإنتاجها.[3] ولا تدخل في هذا المراجع التي دخلت عرضا ولم تقدم استفادة للبحث، كالتي يحال إليها القارئ لزيادة توضيح ، ولم يقتبس منها شيئا، ويحذر الطالب كل الحذر أن يدرج مصادر أو مراجع لم يقتبس منها بأي طريقة من طرق الاقتباس في القائمة؛ لأن هذا ليس من صفات الباحث الحصيف. و تختلف المصادر والمراجع حسب طبيعة الموضوع، وعادة ما تشتمل الدراسات القانونية على مصادر أصلية متخصصة، ويمكن أن تشتمل على المصادر التالية:

أولا- المراجع باللغة العربية: ويدخل ضمنها:

1-الكتب المتخصصة العامة والخاصة ، قد تكون قانونية بحتة، وقد تكون فقهية إذا كانت الدراسة مقارنة- وقد سبقت الإشارة إلى نماذج من ذلك-

2-الأبحاث والرسائل الجامعية. وينبغي أن تكون مرتبة كما يلي: رسائل الدكتوراه ، ثمّ رسائل الماجستير، ثم مذكرات الماستر، ثم المقالات .

3- الدوريات: المجلات العلمية، ثم الجرائد .

1- الملتقيات والأيام الدراسية.

2- النصوص القانونية، سواء كانت تشريعية أو تنظيمية : ويجب أن تكون مرتبة كما يلي:
الاتفاقيات الدولية، ثم الدستور، ثم القوانين، ثم الأوامر، ثم المراسيم، ثم القرارات، ثم الأحكام القضائية.

3- مواقع الانترنت: ويذكر عنوان الموقع كاملا .

وترتب المصادر ترتيبا أبجديا أو هجائيا، بحيث ينظر إلى الحرف الأول من اسم الشهرة

---

(1)- شلبي، أحمد: المرجع السابق، ص142.

(2)- التونجي، محمد: المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المطبوعات، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1995م، ص134.

(3)-المرجع نفسه، ص143.

للمؤلف، مع إهمال "الـ "التعريف، و"أبو"، و"ابن " أثناء الترتيب، وإذا صنّف الباحث المصادر والمراجع حسب مجموعة في حالة ما إذا كان عددها كثير جدا، عليه أن يحذر من خلط المصادر فيما بينها، فمثلا: إذا صنف كتب الفقه الإسلامي في مجموعة – إذا كانت الدراسة مقارنة–، وكتب اللغة والمعاجم في مجموعة، والكتب القانونية في مجموعة، والمقالات في مجموعة؛ فقد لا ينتبه ويخلط بين هذه المجموعات، وهذا مناف للمنهجية العلمية.

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية: إن وجدت، وتوضع من اليسار إلى اليمين، بحيث ترقم وترتب ترتيبا مستقلا عن ترتيب المصادر العربية.

الفرع السادس: قائمة محتويات البحث:

وهي قائمة تحتوي على كل العناوين الموجودة في البحث، الرئيسية منها والفرعية، مع إلحاق كل عنوان بالصفحة المتواجد فيها من صفحات البحث. ويمكن أن يقتصر الباحث على العناوين الرئيسية فقط، كعنوان الباب، ثمّ عناوين الفصول، ثمّ عناوين المباحث، ثمّ عناوين المطالب، وقد يزيد على ذلك عناوين الفروع، أو حتى العناصر الموجودة في الفروع في القوالب: أولا–، ثانيا–، ثالثا– ، ويجب أن لا يضع العناوين مطلقة دون إسناد.

وانظر عزيزي الطالب إلى قائمة محتويات البحث والتي نجعلها نموذجا ونكتفي فيها: بالمباحث التي تحتوى على مطالب وفروع، وهكذا بالنسبة إلى قوالب البحث الأخرى كالفصول وغيرها ؛ شريطة أن تكون الصفحات المشار إليها دقيقة عند وضعها.

الفرع السابع: الغلاف الخارجي:

وهو غلاف سميك مقوى، يأتي في الجهة الموازية لجهة الواجهة، وهي الجهة اليسرى من المذكرة عند فتحها، ولا يكتب عليه شيء، ويفضل أن تسبقه ورقة بيضاء.

هذا، ويجب على الطالب عند إخراج المذكرة في شكلها النهائي، والتي يفترض أنها مصححة وخالية من الأخطاء اللغوية والمنهجية قدر الإمكان؛ أن يختار من له دراية تامة بالطرق الفنيّة في استعمال الحاسوب، حتى لا يقع في حرج أثناء الإخراج، فتتأخر جمل وتتقدم أخرى، وربما يقع خلط بين الصفحات أو تحذف صفحات من الإخراج، لأن البرامج المعتمدة في الكتابة على الحاسوب قد تختلف؛ مما يؤدّي إلى الاختلاف في عملية الإخراج، والمسؤولية عن هذا الخلل عند المناقشة تقع على عاتق الطالب سواء قام بالإخراج بنفسه أصالة، أو قدّم المذكرة لمن ينوب عنه في إخراجها.

المبحث السادس

الإشراف على المذكرة ومناقشتها

بما أنّ الطالب هو الذي تولىّ اختيار موضوعه بنفسه، وقبل إداريا، فلا بد له من أستاذ مشرف يتولى توجيهه أثناء سير العملية البحثية، وبعد نهاية الإشراف؛ تعين لجنة المناقشة، وتقدم المذكرة للمناقشة، هذا ما سنوضحه من خلال ما يلي :

المطلب الأول:تعريف الإشراف وأركانه

الفرع الأول: تعريف الإشراف

المراد بالإشراف:"مراقبة الأستاذ ومتابعته للبحث الذي يقوم به الطالب في جميع المراحل التي يمرّ بها البحث حتى يكتمل ويتم تقديمه للمناقشة."[1]

الفرع الثاني: أركان الإشراف

أولا- المشرف:

وهو الأستاذ الذي يتولّى عملية الإشراف على عمل الطالب من بدايته إلى نهايته بعد موافقته عليه.[2] ويتميز بقدرة علمية عالية، له صلة بالتخصص في المجال الذي يدرس فيه موضوع البحث، ولا يشترط أن يكون حاصلا على الدكتوراه بالنسبة لطلبة الماستر، وقد يشترط ذلك بالنسبة للدرجة العالية من البحث، كبحث الدكتوراه مثلا، وما ينبغي أن يكون عليه المشرف من الصفات ما يلي:

1- سعة الصدر، حليما بالطالب فلا يظهر له سخطه عليه؛ لأنّ ظروف الطلبة تختلف من طالب لآخر، فلربما ربط موعدا مع الطالب ولم يتمكن من الحضور في الموعد المحدد لسبب قاهر.

2- تجنب فرض الرأي على الطالب، دون حجة أو برهان؛ لأنّ الطالب هو الوحيد المطلع على بحثه و هو المسؤول مسؤولية مباشرة عن عمله. وأنّ مسؤولية المشرف محدودة لأنها تقوم على التوجيه والنصح والإرشاد، وليس مشاركة العمل مع الطالب في بحثه والتدخل فيه مباشرة، وإذا ما استجاب الطالب لتوجيهاته تحققت مصلحته، وإذا لم يستجب فيتحمل عثرته بنفسه.

---

(1)- الربيعة، عبد العزيز: البحث العلمي (حقيقته ومصادره،ومادته،ومناهجه، وكتابته، وطباعته، ومناقشته)، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط6، 2012م، ص125.

(2)- مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط2، 1998م، ص40.

3- أن يكون المشرف بمثابة الأب للطالب، يساعده على تقوية عزيمته إذا تعثر، أو أحس بوجود ملل ورتابة عنده، ولا يتركه يمل من موضوعه؛ لأنّ بعض الطلبة يدخل عليهم الملل والسآمة لسبب أو لآخر فيتركون العمل جملة.

4- وتتحدد علاقة المشرف بالطالب بمدى لطفه عليه وتقديره وصحبته وتشجيعه، وإعطائه الثقة بالنفس، والابتعاد عن المواقف المتشدد مع الطلبة.[1] لأن ذلك يتسبب في النفور الحتمي من البحث في الموضوع وإذا كان بين المشرف والطالب مشاعر الملل والنفور المتبادل وكل أحد منهما يحذر الآخر فإن ذلك يؤدي إلى كسر همة الطالب وجبره على التوقف عن العمل البحثي، وقد ينصرف عنه كله. ولهذا فإن دور الأستاذ المشرف على البحث لا تقل أهمية عن دور الطالب فكلاهما متلازمان؛ لأن موقف المشرف من الطالب هو الذي يحدد في الغالب النهاية التي يكون عليها البحث، ومن ثمة مصير الطالب؛ كالمعلم مع تلميذه، فكم من معلم تسبب في نفور التلاميذ وعزوفهم عن الدراسة بسبب المعاملة الخاطئة.

3- **دور الأستاذ المشرف:**

أ- توجيه الطالب وتقديم النصائح له، كأن يوجه إلى المصادر والمراجع التي لها علاقة بموضوع بحثه، أو يرشد إلى تغيير بعض العناوين التي لا تدخل في موضوع البحث، وعلى أي حال كل ما يمكن أن يكون توجيها سليما يخدم البحث.

ب- النظر في عمل الطالب وقراءة البحث سواء كان ذلك جزءا جزءا، كأن يتفق معه على أن يأتيه بالمبحث الأول حتى ينهيه، أو الفصل حسب الطريقة التي يتفق عليها مع الطالب، وهي الطريقة التي يراها المشرف مناسبة، ولا أفضل أن ينظر المشرف في البحث بعد نهايته كاملا لما قد ينجر عنه من تأخر عن الوقت المحدد للمناقشة من جهة، ومن جهة أخرى حصول أريحية للمشرف بتجزئة البحث، واطلاعه عليه بتعمق، يكون له فائدة للبحث.

ثانيا- الطالب الباحث:

وهو الطالب الذي يحمل صفة الباحث، والذي يفترض أن يتوفر فيه الاستعداد للبحث، بالإضافة إلى الكفاءة العلمية التي تؤهله للبحث، مزودا بالمعارف بالقدر الكافي مما يجعله قادرا على تنظيم ما بين يديه من مادة علمية ونقلها للقراء في أسلوب علمي دقيق، خاصة إذا كان هدفه

---

(1)- لمزيد من الإطلاع انظر: مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص41 وما بعدها.

من وراء بحثه الحصول على شهادة أو درجة علمية معينة كشهادة الماستر، أو درجة الدكتوراه؛ بمعية الأستاذ المشرف الذي تولّى الإشراف على موضوعه، وعليه أن يثبت له مدى اهتمامه بالحث، وجديته في انجازه حتى يحظى بثقته، لذلك يجب عليه نحو مشرفه ما يلي:

1- العمل بتوجيهات وإرشادات ونصائح الأستاذ المشرف.

2- الإبقاء على صلة دائمة به من حين لآخر حتى يستفيد من خبرته وتوجيهاته.

3- التقيد بالمواعيد التي يحددها له، والجلسات التي يتفقان عليها، حتى يتم مناقشة ما تم انجازه من الدراسة أولا بأول، ولا يتسبب في كراهية الأستاذ المشرف له، خاصة إذا كان يتصل به في الهاتف في وقت غير مناسب، كأن يتصل به في وقت لا يسمح له بذلك، إلا إذا أذن له في ذلك.

4-عليه أن يقدم للمشرف كل ما اتفق عليه للنظر فيه، ولا يترك العمل يتراكم حتى يتسبب له في الإرهاق، لأنّ عادة الأساتذة المشرفين لا يشرفون على طالب واحد فقط، فقد يكون الإشراف على طالبين أو أكثر، مع الأعباء البيداغوجية أيضا، ومن ثمة يكون الأستاذ المشرف على إطلاع بكل خطوة يخطوها الطالب ومدى تقدمه في البحث.

5- يجب على الطالب أن يكون في تمام الاستعداد لتقبل نصائح الأستاذ المشرف وتوجيهاته وملاحظاته والعمل بها؛ لأنه أدرى بما يراه مناسبا من توجيهات ونصائح.

6- كما يجب أن يكون متصفا بالأمانة العلمية، والصبر والتأني، والإخلاص والرغبة في البحث، وقد ذكرت بعض الصفات عند الحديث عن عوامل اختيار الموضوع، المتعلق بالطالب الباحث فلتراجع هناك.

ثالثا- البحث:

وهو محل عمل الطالب، وهو طلب الحقيقة وتقصيها وإذاعتها بين الناس، وفق طريقة يسير عليها ليصل إلى الغاية من موضوع بحثه.[1]

وتتنوع البحوث حسب المجال الذي تجري فيه، وسنذكر منها ما يلي:

1- البحث الجامعي: وهو البحث الذي يعده الطالب في المرحلة الجامعية على مختلف مستوياتها، ومن البحوث التي تكون في مرحلة من مراحل الحقل الجامعي:

---

(1)-العسكري، عبود عبد الله، المرجع السابق ، ص17.

أ- البحث الصفي:

وهو نوع من البحوث يطلب من الطلبة أثناء السنوات الدراسية في الجامعة، بحيث يعطى للطالب عنوان البحث، ويُرْشد إلى المصادر والمراجع، وهذا النوع من البحوث قد يكون خلال سداسي وفي كل مادة من مواد التدريس المقررة على الطلبة. -كما هو شائع الآن بين طلبة الجامعة-، ومنها ما يقدم كحلقات بحث عملية، يعدها الطالب أثناء السنة الجامعية، ويكون تحت إشراف الأستاذ المطبق القائم بالأعمال الموجهة.

والغرض من هذه البحوث؛ تنمية مهارة الطالب في إعداد البحوث، وتدريبه على منهجية البحث العلمي، والرجوع إلى المصادر والمراجع، ومساعدته على عرض أفكاره بلغة سليمة وواضحة و مقبولة، وإزالة عنصر التهيب عنده، مما يمكّنه من مواجهة غيره مواجهة علمية، يتم فيها النقاش البنّاء وتبادل المعارف، ولا يطلب منه في الغالب عدد معين من الصفحات، بل يترك ذلك لمدى كثافة المادة العلمية المتعلقة بالبحث.[1]

وقد لا يعطي الطالب القيمة المستحقة لهذا النوع من البحوث، بحجة كثرة البحوث، أو عدم التمكن من المادة العلمية، وبالتالي تضيع فرصة التدريب على هذه البحوث من بين يديه، وقد يلجأ بعض الطلبة إلى البحوث الجاهزة من الغير، والتي عادة ما تكون في المنتديات على الانترنت، فيأخذها الطلبة على علاّتها ويكون قصدهم التخلص من البحوث التي تعطى لهم، دون الاهتمام بالجانب المعرفي التحصيلي، أو التدريب على إعداد البحوث.

ب- مذكرة التخرج:

وهي البحوث التي تُقدم كمشروع تخرج من الجامعة، ويكون عادة في مرحلة "الليسانس"، و تعتبر أكثر امتدادا من البحوث الصفية، من حيث طرح الأفكار والتعمّق، والتأليف بين أجزاء البحث، وقد اكتفت الجامعة بما يقدمه الطالب في حلقة البحث.

ج- الرسالة العلمية:

وهي البحث الذي يقدم خلال المرحلة التي تعقب مرحلة التخرج من الجامعة، وتختلف عن النوعين السابقين من حيث المدة، ومن حيث التعمق، وكذا الإجراءات التي تعطى لهذا النوع من البحوث، وهي عادة ما تكون: إما بحوث لنيل درجة الماجستير، أو لنيل شهادة الماستر.

---

(1)- عميرة، عبد الرحمن، المرجع السابق، ص28.

وفي العادة تعطي الجامعة مدة سنتين لهذا النوع من البحوث، على أن تكون السنة الأولى تختص بدراسة بعض المواد في التخصص من الجانب النظري، ثمّ تكون السنة الثانية مخصصة لإنجاز البحث من طرف الطالب، ويشرف عليه في العادة أستاذ متخصص يتابع عمله إلى نهاية البحث ومناقشته.

والغرض من هذه النوع من البحوث، حصول الطالب على تجربة أوسع، من حيث التعامل مع مناهج البحث، والمنهجية المتبعة أثناء إعداد الرسالة، وأسلوب الطالب في طرح الموضوع، ولغة البحث المطروق، ويعتبر في البحث القيمة النوعية، لا الكمية، وعليه فلا يتطلب فيها عدد معين من الصفحات، فبالنسبة "للماجستير"طبيعة البحث هي التي تحدد حجم الرسالة، وقد تفي 150 صفحة بغرض البحث، خاصة إذا تم طرقه بطريقة جيدة جديرة بالثناء، مراعيا فيها المنهجية العلمية في إعداد البحوث، وقوة الطرح والنقد، وترتيب الأفكار، وإضافة الجديد للمعرفة العلمية، وظهور الشخصية العلمية للطالب، لا شك أنّ هذه العوامل تؤهل صاحب البحث لأنّ يكون في مصاف الباحثين.

أمّا "الماستر" من الممكن أن يكون عدد الصفحات ثمانين(80) صفحة فما فوق، وقد يشترط أن لا يزيد البحث على حد معين من الصفحات، وقد جرت العادة في بعض الجامعات الجزائرية أن تحدد عدد الصفحات في مذكرة"الماستر"ما بين80 إلى 120 صفحة، من باب التنظيم، تيسيرا على الطالب، ومراعاة للوقت المعطى له في انجاز المذكرة. وما ينبغي مراعاته في "مذكرة الماستر" النوعية، لا الكمية، فالطالب يجب أن يطرق بحثه بدقة، متوخيا المنهجية العلمية في إعداد بحثه، على غرار إعداد البحوث العلمية.

أمّا بالنسبة لمواضيع البحوث، والإشراف، فالقسم الذي يتبع له الطالب في الكلية التي يدرس بها؛ تتولّى توزيع المواضيع على الطلبة، وتعيين المشرفين، وقد يختار الطالب موضوع البحث الذي يراه مناسبا للبحث فيه، بشرط موافقة المجلس العلمي للكلية.

4- الأطروحة:

تطلق هذه التسمية على البحث الذي يقدم لنيل درجة الدكتوراه، وهو بحث أكاديمي معمّق، يوثق بمصادر ومراجع كثيرة، ويقوم على براعة التأليف والتنظيم، والتحليل الدقيق، وحسن الأسلوب، والمنهجية العلمية، والباحث في الأطروحة التي يقدمها مطالب بتقديم الجديد في

موضوع بحثه، بحيث لا يسبقه إليه أحد، ويساهم في إثراء المعرفة العلمية، بما يقدمه لخدمة البشرية من نظريات جديدة وأفكار مبتكرة.[1]

ومما يميز الأطروحة عن الرسالة، أنّ أصالة بحث الأطروحة تكون بصورة أوضح وأدق من الرسالة، أي أنّ صاحب الأطروحة قد يستقل برأيه، بعيدا عن أراء غيره وإرشادهم، كالأساتذة المشرفين.[2]

وحجم الأطروحة غير محدد، فمن الممكن أن يتجاوز عدد الصفحات المئات، وكل ذلك بحسب الخطة الموضوعة للبحث، وكثافة المادة العلمية لذلك، لذا قد يكون حجم الأطروحة عند طالب 400صفحة، بينما عند الآخر 1000صفحة، ولا غرابة في ذلك.

وإذا كانت "الدكتوراه" تسمية تطلق على الأطروحة المقدمة، ويسمى صاحب البحث:"دكتور"، فإنها قد تعطى هذه التسمية لمن لا يقدم بحثا لهذا الغرض، وتسمى "بالدكتوراه الفخرية" وهي التي تمنحها بعض الجامعات، لعلماء معروفين بإسهاماتهم العلمية في الحقل المعرفي، أو بعض الأدباء المشهورين، استنادا إلى مكانتهم العلمية، لا إلى الأبحاث التي يقدمونها.

وفي الجزائر كان في النظام القديم في التعليم العالي ما يسمى بـ: "دكتوراه دولة"، ثمّ غيّرت إلى "دكتوراه علوم"، وفي النظام الجديد أصبح ما يسمى بـ:" دكتوراه ل، م، د" والتي يشترط فيها اجتياز مسابقة حسب المناصب المعلن عنها لكل تخصص، ومن وُفق في هذه المسابقة، يتابع نظاما تكوينيا في الجانب النظري، بالإضافة إلى إتمام مشروع البحث المقدم؛ وبعد المناقشة يكون الطالب جديرا بلقب "الدكتور".

بالإضافة إلى أنواع أخرى من البحوث، وتعتبر ورقة بحثية، فلا تحتاج إلى إشراف، و يعدها متخصصون أو طلبة منها: المقال العلمي أو الأدبي الذي ينشر في الدوريات ويخضع لشروط المجلة حتى ينشر وقد لا ينشر، ومنها الأبحاث التي يقدمها الطلبة أو الأساتذة للملتقيات أو المؤتمرات العلمية وفق منهجية محددة تخضع للشروط العامة أو الضوابط الواردة في المطوية الخاصة بالملتقى أو المؤتمر.

---

(1)- عميره، عبد الرحمن: المرجع السابق، ص31.

(2)- مهدي فضل الله: المرجع السابق، ص17 وما بعدها.

المطلب الثاني: نهاية الإشراف ومناقشة المذكرة:

الفرع الأول: نهاية الإشراف

عندما تكتمل المذكرة، ويتم قراءتها مرة أخيرة من طرف المشرف ليتأكد من الأخذ بالتوجيهات التي قدمت للطالب أثناء عملية الإشراف، وأن الطالب قد قام بالتصحيحات فعلا، وأنّ المذكرة جاهزة للمناقشة يقدم تقريرا حول نهاية عملية الإشراف، بعد ذلك يعطي موافقته للطالب على طبع المذكرة وفق المعهود في المذكرات الجامعية، وهنا تحدد عدد النسخ المطلوب طباعتها من طرف الطالب؛ لكن ما ينصح به قبل طباعة المذكرة أن تترك لمدة يرتاح فيها الطالب ثمّ يعيد قراءتها؛ لعلّه يجد فيها خطأ يستدركه قبل الطباعة، وليحذر من التسرع في غير موضعه. وعندما تكتمل طباعة النسخ المطلوبة؛ تسلم نسخة للأستاذ المشرف، ونسخة لرئيس اللجنة، ونسخة للأستاذ الممتحن، وكل منهم يقدم تقريرا حول المذكرة، يتضمن ملاحظات شكلية وأخرى منهجية وأخرى موضوعية، وعادة ما تدور هذه الملاحظات حول الإشكالية وأهمية الموضوع، وأيضا المنهج المتبع وخطة العمل، والمراجع المعتمد، والنتائج المتوصل إليها والاقتراحات، وبعد ذلك يعطي قراره النهائي في قبول المناقشة أو رفضها، وفي حالة قبول المناقشة من طرف اللجنة؛ تقدم المذكرة للمناقشة.

الفرع الثاني: مناقشة المذكرة

يقوم الأستاذ المشرف بالإعداد للمناقشة بالتنسيق مع الإدارة، بحيث يحدد مكان ويوم وساعة المناقشة بعد استكمال الإجراءات المتعلقة بإعداد ملف الطالب، ثم يخبر الطالب بموعد المناقشة، والمناقشة تكون علنية وحضوريا في الظروف العادية، أمّا في السنوات الأخيرة التي انتشر فيها وباء كورنا فقد كانت الجامعة الجزائرية على غرار جامعات العالم في ظرف استثنائي، لذلك كانت المناقشات عن طريق تقييم الطالب، فتعطى له التصحيحات ليقوم بها وتُجاز مذكرته، بدون حضوره. وهنا سأبين طريقة المناقشة حضوريا حتى يتمكن الطالب من أخذ بعض المعلومات حول طريقة المناقشة- وقد كان هذا محل سؤال أثناء الحصة مع الطلبة- وقد تستغرق المناقشة من بدايتها إلى نهايته ساعة وما يزيد على ذلك، حسب الوقت الممنوح ومدى الالتزام به، وتدار جلسة المناقشة من طرف رئيس لجنة المناقشة، ويتم فيها:

أولا- عرض موجز حول الموضوع من إعداد الطالب:

يعد الطالب عند مناقشة المذكرة عرضا موجزا يضمنه حديثا عن الإشكالية وأهميتها، وما يتفرع عن الإشكال المركزي من إشكاليات فرعية، وبيان للنتائج التي توصل إليها من خلال عرض موجز للدراسات السابقة، والإضافة التي تقدمها الدراسة الجديدة، مبرزا في ذلك الخطة التي وضعها لدراسة الإشكالية المتعلقة بالموضوع، مع الحديث بصفة مختصرة عن المادة العلمية من خلال إبراز قيمة المصادر والمراجع المعتمدة في البحث، وكذا الصعوبات التي واجهته أثناء إعداد بحثه، وإذا كان البحث يفتح مجالا لبحوث أخرى فيحن بالطالب أن يشير إلى ذلك، خاصة إذا رأى أن بعض الجزئيات تحتاج على تعمق، وذلك بالأبحاث المستقبلية.

والمهم في كل هذا يمكن للطالب أن يستعين بعناصر المقدمة في إعداده لهذا العرض؛ لكن لا تُقرأ المقدمة حرفيا كما هي في المذكرة؛ لأنها بين يدي كل عضو من لجنة المناقشة، وقراءتها كما هي يعد عيبا في الطالب، والعرض يكون موجزا أشبه ما يكون بإطلالة سريعة حول الموضوع من بدايته كفكرة، إلى نهايته بالصورة التي وصل إليها.

والوقت المقدر لإلقاء موجز التقرير يمنحه رئيس لجنة المناقشة للطالب، وما ينبغي على الطالب أن يتحلّى به أثناء عرضه، هو الرزانة والهدوء، وسلامة اللغة، مسترسلا في عرضه، حسن السمت، جيد المظهر، بعيد عن الصفات التي تعطي انطباع سلبيا للجنة المناقشة، كالغرور، والعناد، والعزة بالنفس وعدم التواضع؛ وإنما يظهر العبارات الدالة على تواضعه واعترافه بالنقص، وأنّ بحثه ما هو إلا محاولة للوصول إلى الحقيقة.

وما تجدر الإشارة إليه، أنه يتعين على الطالب أن يتمكن جيدا من معرفة محتوى مذكرته، وربما يوجه إليه سؤالا عند المناقشة، خاصة في بعض المسائل الخلافية.

وعليه أن يتقبل ما يوجه إليه من نقد بصدر رحب، بعيدا عن القلق والتأثر خاصة إذا وُجد من بين الممتحنين من يعنفه أثناء المناقشة، وربما عن قصد ليختبر مدى صبر الطالب ورباطة جأشه عن المناقشة.

ثانيا: تقرير من إعداد المشرف:

المشرف هو من كان على قرب من الطالب أثناء سيره في البحث فهو أشبه ما يكون بالوالد، الذي يعلم حال ولده، وهو من تولّى توجيه الطالب أثناء إعداده لبحثه، وبالتالي فهو أدرى بالحث من جهة، وبنفسية الطالب الباحث من جهة أخرى، لذلك يبين في تقريره علاقته مع الطالب الذي

أشرف عليه، مبينا بعض ما يتعلّق بالموضوع، وكذا عمل الطالب معه، من حيث مدى قبوله للتوجيهات والنصائح، وتقبله للنقد، وتواضعه، وصبره، ومدى التزامه بالمواعيد، وعلى كل حال المشرف يضع التقرير الذي يراه مناسبا خلال المدة الزمنية المعطاة له وقت المناقشة.

ثالثا- بداية المناقشة الفعلية من طرف الممتحنين:

يفترض أن الأستاذ الذي يُعين في لجنة المناقشة كممتحن؛ أنه اطلع على المذكرة وقرأها قراءة متفحصة، تمكنه من الوقوف على نقاط الضعف والأخطاء الشكلية والمنهجية والموضوعية، وأعد في ذلك تقريرا يعطي فيه مدى موافقته على المناقشة.

وفي جلسة المناقشة ينبغي التركيز على الجوانب التي تستهدفها المناقشة من طرف الممتحنين، وهي الجانب الشكلي للمذكرة من بدايتها إلى نهايتها، ثم الجانب الموضوعي العلمي.

فالأخطاء النحوية والإملائية، وعدم الالتزام بعلامات الوقف كل ذلك هدف سائغ للممتحنين، لأنّ هذه النقاط تشكل نقط ضعف في المذكرة، و دلالة على عدم إتقان الطالب لكتابة مذكرته جيدا، كما أن الجوانب المتعلقة بالمنهجية أيضا محل مناقشة أيضا، من حيث الصياغة العلمية للإشكالية، وعرضه لعناصر المقدمة، وأسلوبه في الطرح، ومدى تمكن الطالب من بناء خطة البحث في انسجام وتناسق بين الفصول والمباحث والمطالب، ثمّ طريقة عرض المادة العلمية، وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع، من حيث الاقتباس والتهميش، والتحلي بالأمانة العلمية، ومدى ظهور شخصية الطالب في بحثه، ومدى اعترافه بجهود الآخرين، وعرض الحجج والبراهين وغيرها؛ لأن هذه النقاط تشكل قوة المذكرة والإخفاق فيها يعني ضعف المذكرة.

أمّا الجانب الموضوعي العلمي فيتناول دقة العرض، وقدرة الطالب على النقد والتحليل وعمق البحث وما يمكن أن يقدمه على الساحة العلمية من إسهامات وإضافات، فقد يكون البحث مدروسا ويذهب جهد الطالب سدى، والأستاذ الممتحن قد يكشف على الدراسة السابقة للموضوع، أو السرقة العلمية، ومدى تقيد الطالب بالأمانة العلمية.

رابعا: نهاية المناقشة وإعلان النتيجة:

وبعد نهاية المناقشة من طرف الممتحنين تعطى فرصة للطالب للأجوبة والرد على بعض النقاط التي كانت محل نقاش، وهنا ينصح الطالب بالاعتراف بالتقصير، وأن عمله عمل إنساني بحت، وأن يعد الأساتذة ممتحنين بالأخذ بتوجيهاتهم وتصويباتهم وما أسدوه من نصائح، وأن يقوم بالتصويبات في المذكرة التي كانت محل مناقشة، وإن استطاع الرد على بعض النقاط فله ذلك،

لكن يحذر كل الحذر من معاندة ومعاكسة الممتحنين في الرأي حتى لا يعود عليه بالسلب، وبعد الانتهاء من الإجابة على الأسئلة و الرد على بعض النقاط التي تستلزم الرد، يطلب من الطالب ومن جميع الحضور مغادرة قاعة المناقشة، وبعد ذلك تجري لجنة المناقشة جلسة مغلقة للتداول فيما بينهم حول أهمية المذكرة، وكذا مستوى الطالب، ثم يتم تقييمه بكتابة محضر تدون عليه العلامة التي يستحقها، وبعد نهاية الجلسة المغلقة تعلن النتيجة من طرف رئيس لجنة المناقشة، بحضور الطالب صاحب المذكرة، وأمام الحضور الذين حضروا المناقشة، وإلى هذا الحد تنتهي مناقشة الطالب وما عليه إلا القيام بالتصويبات التي تعطى له حتى تخرج المذكرة في أبهى حلة لها لتودع بعد ذلك في القسم الذي ينتمي إليه الطالب وفق إجراءات محددة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

قائمة المراجع

1- إميل بديع يعقوب(جمع وتنسيق): معجم الإعراب والإملاء، دار الشريفة،(د.ط)، (د.ت).

2- بدوي، عبد الرحمن: مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م.

3- بدر، أحمد: أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط9، 1996م.

4- دويدري، رجاء وحيد: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 2000 م.

5- الكمالي، عبد الله: كتابة البحث وتحقيق المخطوطة، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان، ط1، 2001م.

6-محمد محيي الدين عبد الحميد: شرح قطر الندى وبل الصدى، مطبعة السعادة، مصر، ط11، 1963م.

7- مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق،دار الطليعة ، بيروت ، لبنان، ط2، 1998م.

8- محمد عبيدات و محمد أبو نصار وعقلة مبيضين: منهجية البحث العلمي(القواعد والمراحل والتطبيقات)، دار وائل، الأردن، عمان، ط2، 1999م.

9- عميرة،عبد الرحمن: أضواء على البحث والمصادر، دار الجيل، بيروت، ط6، (د، ت).

10- عوابدي،عمار: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،(د،ط)، (د، ت).

11-عليان، ربحي مصطفى: البحث العلمي (أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته)، بيت الأفكار الدولية، الأردن:عمان، (د،ط)، (د،ت).

12-عبد الوهاب إبراهيم، أبو سليمان: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1986م.

13- عبد السلام محمد هارون: قواعد الإملاء، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،(د،ط)، 1993م.

14- العسكري، عبود عبد الله: منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، سورية ، ط2، 2004م.

15- العزاوي، رحيم يونس كرو: مقدمة في منهج البحث العلمي، الأردن :عمان، دار دجلة، ط1، 2007م.

16- الفيروز آبادي: تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، لبنان: بيروت، ط8، 2005م.

17- فوزي غرايبه وآخرون: أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية،(د.ط)، 1977م.

18- صيني، سعيد إسماعيل: قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1994م.

19- الربيعة، عبد العزيز بن عبد الرحمن: البحث العلمي (حقيقته ومصادره،ومادته،ومناهجه، وكتابته، وطباعته، ومناقشته)، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط6، 2012م.

20- رياض عثمان: معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2014م.

21- شميشم، رشيد: مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر،(د،ط)، 2006م.

22- شلبي، أحمد: كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط6، 1968م.

23- الشنطي، محمد الصالح: فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه، دار الأندلس ، السعودية : حائل، ط5، 2001م.

24- التونجي، محمد: المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المطبوعات، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1995م.

25- ذوقان عبيدات و عبد الرحمن عدس و كايد عبد الحق: البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه،(د، ب)، (د، ط)، (د،ت).

قائمة المحتويات

الموضوع **الصفحة**

مقـــــــدمة..... 1

المبحث الأول

البداية في إعداد المذكرة

(اختيار الموضوع ، ووضع العنوان، وصياغة الإشكالية)

المطلب الأول: اختيار الموضوع ووضع عنوان المذكرة.....3

الفرع الأول: اختيار الموضوع 3

أولا- العوامل المتعلّقة بالطالب الباحث:.....5

ثانيا: العوامل المتعلّقة بطبيعة الموضوع التي يراعيها الطالب.....8

الفرع الثاني: وضع العنوان المناسب.....10

أولا- ضوابط اختيار العنوان وصياغته.....10

ثانيا:المواضيع التي يجب أن يتفاداها الطالب.....12

المطلب الثاني: صياغة إشكالية البحث.....12

الفرع الأول: تحديد مفهوم الإشكالية.....13

الفرع الثاني: طرق تحديد الإشكالية:.....14

أولا- تحديد المشكلة من حيث المضمون.....14

ثانيا- تحديد المشكلة من حيث الصياغة.....15

ثالثا- معايير صياغة إشكالية البحث.....18

الفرع الثالث: مصادر الإشكالية.....20

أولا- العمل الميداني.....20

ثانيا- القراءات والمطالعات.....20

ثالثا- الدراسات السابقة.....20

المبحث الثاني

المناهج المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول: المنهج الاستدلالي.....22
الفرع الأول: تعريف المنهج الاستدلالي.....22
الفرع الثاني–النظام الاستدلالي.....23
الفرع الثالث:مبادئ الاستدلال 23
أولا– البديهيات.....23
ثانيا– المصادرات.....24
ثالثا– التعريفات.....24
الفرع الرابع:أدوات الاستدلال 25
أولا– القياس:.....25
ثانيا–التجريب العقلي.....25
ثالثا– التركيب.....25
المطلب الثاني: المنهج الاستقرائي.....26
الفرع الأول: تعريف المنهج الاستقرائي.....26
أولا– الاستقراء الذهني.....27
ثانيا– الاستقراء الحسي.....27
الفرع الثاني:أنواع المنهج الاستقرائي.....28
أولا– المنهج الاستقرائي التام.....28
ثانيا– المنهج الاستقرائي الناقص.....28
المطلب الثالث: منهج تحليل المحتوى.....28
الفرع الأول: المقصود بتحليل المحتوى.....28
الفرع الثاني: عناصر تحليل المحتوى.....28
الفرع الثالث: صعوبات دراسة المضمون.....29
الفرع الرابع: مزايا أسلوب دراسة المضمون.....30
المطلب الرابع: المنهج الوصفي.....31

الفرع الأول: تعريف المنهج الوصفي ومراحله.....31
أولا- تعريف المنهج الوصفي:.....31
ثانيا-مراحل المنهج الوصفي.....31
الفرع الثاني: أنماط البحث الوصفي.....32
أولا- الدراسات المسحية.....32
ثانيا- دراسة الحالة.....34

المبحث الثالث

جمع المصادر وقراءتها ووضع خطة البحث

المطلب الأول: مرحلة جمع المصادر والمراجع.....36
الفرع الأول: معنى المصدر الأصلي.....36
الفرع الثاني: معنى المرجع.....38
الفرع الثالث: الفرق بين المصادر والمراجع.....38
الفرع الرابع: الإعداد الأولي للمصادر والمراجع (الببليوغرافيا).....39
أولا- قواعد إعداد المدونة الببليوغرافية للمصادر والمراجع.....40
المطلب الثاني: قراءة ما جمع من مصادر ومراجع.....47
الفرع الأول: أنواع القراءة.....47
أولا- القراءة السريعة الاستكشافية:.....47
ثانيا-القراءة العميقة المركزة:.....48
الفرع الثاني: ما يفترض أن يتوصل إليه الطالب بعد القراءة.....49
المطلب الثالث: مرحلة وضع خطة البحث(هيكلة البحث).....49
الفرع الأول: تعريف خطة البحث.....49
الفرع الثاني: شروط وضع الخطة:.....49
الفرع الثالث: قالب الخطة.....50

المبحث الرابع

صياغة المادة العلمية المتعلقة بالبحث

المطلب الأول: صياغة المادة العلمية في بداية عملية التسويد.....52

الفرع الأول:التسويد الأولي.....52
الفرع الثاني: قواعد الصياغة في بداية التسويد النهائي.....53
أولا- قواعد مختصة بالجانب الشكلي.....53
ثانيا- قواعد مختصة بشخص الباحث:.....54
ثالثا- ما يجب مراعاته عند الكتابة.....55
الفرع الثالث:الاقتباس.....56
أولا- المقصود بالاقتباس.....56
ثانيا- أنواع الاقتباس.....56
ثالثا- قواعد الاقتباس.....58
المطلب الثاني:أسلوب صياغة المادة العلمية.....58
الفرع الأول: مراعاة علامات الترقيم عند الصياغة:.....59
أولا- علامات الترقيم.....59
ثانيا- مراعاة رموز الاختصار.....64
الفرع الثاني: مراعاة قواعد الإملاء الأساسية.....65
أولا- همزة القطع.....67
ثانيا- همزة الوصل.....66
ثالثا-كيفية التمييز بين همزة القطع وهمزة الوصل.....67
الفرع الثالث: نظام استعمال الأرقام:.....68

المبحث الخامس

منهجية توثيق المصادر والمراجع في الهامش

المطلب الأول: التهميش.....69
الفرع الأول: أهمية التهميش.....69
الفرع الثاني: طرق التهميش.....70
أولا- الطريقة الأولى.....70
ثانيا- الطريقة الثانية.....71
ثالثا- الطريقة الثالثة.....71

الفرع الثالث:طرق توثيق المصادر في الهوامش.....71
أولا- الإشارة إلى الآيات القرآنية 71
ثانيا- الإشارة إلى الأحاديث النبوية الشريفة (التخريج) 72
ثالثا- الإشارة إلى كتاب.....72
رابعا- الإشارة إلى مقال مأخوذ من دورية.....75
خامسا- الإشارة إلى فقرة مأخوذة من كتاب وسيط.....75
سادسا- الإشارة إلى الاقتباس من الرسائل الجامعية.....76
سابعا- الإشارة إلى النصوص القانونية أو التنظيمية.....76
ثامنا- الإشارة إلى الأحكام والقرارات القضائية: تدون البيانات التالية.....77
تاسعا- المقابلات الشخصية.....77
عاشرا - الأحاديث الإذاعية والتلفزيونية.....77
حادي عشر- الانترنت.....78
المطلب الثاني: الشكل النهائي للمذكرة.....79
الفرع الأول: الصفحات التمهيدية.....79
أولا-صفحة العنوان.....79
ثانيا-صفحة الإهداء.....80
ثالثا-صفحة الشكر.....80
رابعا- الملخص.....81
الفرع الثاني:المقدمة.....81
أولا- الإشكالية.....81
ثانيا-أسباب اختيار الموضوع.....82
ثالثا-أهداف الموضوع.....82
رابعا- أهمية الموضوع.....82
خامسا-المنهج المعتمد في البحث.....82
سادسا-الدراسات السابقة.....83
سابعا- صعوبات البحث.....83

ثامنا-عرض مفصل حول خطة الموضوع.....83
الفرع الثالث- صلب الموضوع.....83
الفرع الرابع: الملاحق.....84
الفرع الخامس: قائمة المصادر والمراجع.....85
أولا- المراجع باللغة العربية: ويدخل ضمنها.....86
ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية.....86
الفرع السادس: قائمة محتويات البحث.....86
الفرع السابع: الغلاف الخارجي.....86

المبحث السادس

الإشراف على المذكرة

المطلب الأول: تعريف الإشراف وأركانه.....87
الفرع الأول: تعريف الإشراف.....87
الفرع الثاني: أركان الإشراف.....87
أولا- المشرف.....87
ثانيا- الطالب الباحث.....88
ثالثا- البحث.....89
المطلب الثاني: نهاية الإشراف ومناقشة المذكرة.....93
الفرع الأول: نهاية الإشراف.....93
الفرع الثاني: مناقشة المذكرة.....93
أولا- عرض موجز حول الموضوع من إعداد الطالب.....94
ثانيا: تقرير من إعداد المشرف 94
ثالثا- بداية المناقشة الفعلية من طرف الممتحنين.....95
رابعا: نهاية المناقشة وإعلان النتيجة.....94
قائمة المراجع.....97
قائمة المحتويات.....99